

مواقف 7

شهادة على قرن ينتهي وآخر يدق الأبواب



الدار الجماهيرية
للنشر والتوزيع والإعلان


الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
أمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة
اهداء الى مكتبة الاسكندرية
1373 و.ر - 2005 ف


مواقف

إهـــــــداء 2005
اللجنة الشعبية العامة للثقافة
الجماهيرية العربية الليبية

د. رجب بودبوس



شهادة على قرن ينتهي وآخر يدق الأبواب



الدار الجماهيرية
للنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الأولى: أي النار 1428 ميلادية

رقم الإيداع: 3082 / 97 ـ دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصراتة: ص.ب ـ 17459 ـ برق: 30098 هاتف: 614418 ـ بريد مصور 614816 ـ 051

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى



مؤتمر دعم الإرهاب (*)

اجتمع المجتمعون في شرم الشيخ تحت يافطة «صناع السلام» لكنهم في الحقيقة يدعمون الإرهاب.

لكي تفهم كيف ذلك دعونا نبدأ بما هو متفق عليه ولا يثير خلافاً، دعونا نحدد مفهوم العنف والإرهاب.

العنف باختصار هو إكراه، هو إرغام الآخر على فعل أو سلوك أو إجراء أو الامتناع عن فعل أو سلوك أو إجراء. الإكراه والإرغام يعني استخدام القوة، نترك الآن مفهوم القوة جانباً دون تفصيل لكي لا نطيل، ونكتفي بما يفهمه كل إنسان.

أما الإرهاب فهو توقع تكبد العنف، واحتمالية حدوثه في كل زمان وفي كل مكان، مما يشيع مناخاً هو ما نسميه إرهاباً.

(*) تعليق على مؤتمر شرم الشيخ الأربعاء 13/ 3/ 1996.

العنف إذن هو الإرهاب في الممارسة، ممارسة الإرهاب، أما الإرهاب فهو توقع دائم لتكبد العنف. وقد يستهدف العنف خلق مناخ إرهابي يشل إرادة الآخر، فيحول الإرهاب دون رد الضحية، دون الرد على العنف.

العنف إذن نوعان: نوع يمارس لذاته، وهو ما يختص به «الحق العام» وما يشيع في الجريمة الاعتيادية، ونوع يمارس لغير ذاته، وسيلة خلق مناخ إرهابي، وهو ما يقصد به العنف السياسي ونتيجته الإرهاب. وهو ما يهمنا هنا. على المستوى المجرد والنظري، وفي المطلق، يمكننا أن ندين ونندد بالعنف والإرهاب باعتبارهما أسلوبين لا يليقان بالإنسان في نهاية القرن العشرين، لن يختلف اثنان في هذا وعلى هذا المستوى، فلا أحد يقبل السقوط في الهمجية، وإحلال القوة محل الحوار والتفاهم، والعدوان محل التعاون. ونحن كحضارة عريقة لن نخرج عن هذا الإجماع.

لكن المشكلة تبرز حالما نخرج من النظري والمجرد، عندما يتعلق الأمر بوضع معاش، بحالة يومية يمارس فيها العنف ويخيم الإرهاب.

ولكي نكون موضوعيين وعقلانيين سوف نواصل

التحليل حتى نصل الواقع المعاش.

لا يختلف اثنان أيضاً من أنه في أي وضع معاش يمارس فيه العنف ويخيم الإرهاب، ثمة مصدر، ثمة أصل للعنف الممارس والإرهاب الناتج عن توقعه المستمر. ومن ناحية أخرى ثمة عنف وناتجه الإرهاب هو رد على مصدر العنف والإرهاب.

ثمة مثل فرنسي يقول «العنف يستدعي العنف» والإرهاب ينتج الإرهاب .La violence appele la violence et la terreur appele la terreur هذه حقيقة أخرى لا يجاري فيها أحد: باختصار ثمة عنف وثمة رد على العنف أو عنف ضد ـ العنف. وإرهاب ضد الإرهاب.

عندئذ، عندما ندين العنف والإرهاب بشكل مطلق نخاطر بأن نضع في نفس السلة العنف وضد العنف الإرهاب وضد الإرهاب، وأن يستوي المعتدي والضحية. وهو ما يظهر ظلماً صارخاً ولا إنسانياً.

إذن منطقياً عند تقييم وضع معين معاش، يسوده العنف ويخيم عليه الإرهاب، يجب أن نبحث أولاً عن المصدر الأصلي للعنف وناتجه الإرهاب، وأن نميزه ثانياً عن ضد

العنف وضد الإرهاب الذي في الحقيقة يرد على عنف مُتكيد وإرهاب مفروض.

إذا ما طبقنا ما توصلنا إليه على الحالة الواقعية التي تتناقل أخبارها وسائل الإعلام «الحالة الفلسطينية» فإننا نتبين أن ثمة عنف وإرهاب هو مصدر، هو الأصل، وثمة رد على العنف والإرهاب عندئذ لا يبقى أمامنا إلا تحديد المصدر ليتضح الرد.

الفلسطيني في بلاده، على أرضه، لم يذهب ليقتل أو يفجر في أرض غير أرضه، أنه مستعمَر، محتَل، الآخر جاء إليه، الآخر احتل أرضه، ولا أحد يجهل ما يعانيه شعباً محتلاً، ليس فقط مهدداً في هويته وفي كرامته، بل أيضاً بيته يهدم، وحياة أبناء تهدر، ودمه يراق وأرضه تسلب منه، يتجاهل المحتل حتى وجوده في شعاره «أرض بلا شعب» الفلسطيني في بلاده يعتقل، يعذب، وهو يتوقع في كل لحظة وعلى وجه، كل جندي محتل عنفاً يتكبده وكراهية ترهبه. إنه الاحتلال بل أسوأ ـ إن كان ثمة أسوأ ـ أنواع الاحتلال: إبادة شعب.

إذن مصدر العنف ومناخه الإرهاب والأصل فيه هو الاحتلال والمحتل، الذي يسلب الأرض، ويزهق

الأرواح، ويكسر العظام أمام كاميرات وسائل الأعلام ورغم جمعيات الرفق بالحيوان..

ماذا نتوقع حينئذ ممن يتكبد عنف الاحتلال هذا وينيخ عليه إرهابه؟

من المنطقي والطبيعي أن يرد على العنف وعلى الإرهاب. ولا أحد يتوقع منه أن يطلب الإذن من المعتدي ليرد على عدوانه ولا أن يستشيره في كيف يرد. إن شرعية الرد على العنف، شرعية ضد الإرهاب تستمد من العنف والإرهاب الأصلي، من يعتدي يشرع الرد على عدوانه، ولا شك أن الاحتلال عدوان يشرع الرد عليه ومقاومته الشرعية الدولية، العرف الدولي لا يخالفنا في هذا.

عندئذ، إنسانياً، منطقياً، عقلانياً... لا يمكن أن يستوي العنف والإرهاب والرد على العنف والإرهاب، ولا يمكن وضعهما في سلة واحدة، كما فعل المنددون، المسؤول عن العنف والإرهاب كرد هو مصدر العنف والإرهاب، وليس من يرد عليه وينهض ضده ولو باستعمال نفس الوسيلة: العنف والإرهاب.

هل نطلب ممن يركل ويصفع أن يقبل يد صافعه؟!

لا يخفى على أحد ـ رغم النفاق الرسمي ـ ما يعانيه الشعب الفلسطيني من قتل وتشريد وسلب أراضي، وتهديم بيوت وإبادة جماعية فاقداً تحت الاحتلال كل الحقوق الإنسانية المتشدق بها المتشدقون. لقد انحط بفعل الاحتلال وتوابعه إلى الدرك الأسفل، يوشك أن يفقد آخر سمات الإنسان، لم يبق له تحت الاحتلال، وجنازر الدبابات، وفوهات المدافع، وأزيز الطائرات. . . حتى إمكانية الحياة في أدنى صورها وأحطها. عندئذ شاء المجتمعون أم أبوا لا يبقى أمام الفلسطيني إلا الرد على العنف بالعنف والإرهاب بالإرهاب. العنف الإرهاب، في هذه الحالة، آخر إمكانيات الفلسطيني للبقاء إنساناً.

فهل ندينه ونلومه ونندد به لأنه يرفض فقدان إنسانيته؟ هل نندد به لأنه يرد على عنف يتكبده يحط منه إلى درجة أدنى من الحيوانية؟ . . نلومه لأنه يرفض الانحطاط؟

إن مأساة المحتل أنه لا يفهم ـ أو لا يريد أن يفهم ـ أنه باحتلاله بقمعه الشعوب يردها إلى مستوى حياة حيوانية، مستوى الهمجية، يفقدها إنسانيتها، فيغالط نفسه حين يقيم ردها عليه بمعاييره هو «الإنسانية». فهل ترك للفلسطيني أن يكون إنساناً لكي يسلك إنسانياً؟!

ماذا يعني سلام العالم، سلام المنطقة، ازدهارها بالنسبة للفلسطيني الفاقد كل شيء المهان، المذل، المقموع، المعذب، المضطهد؟!

يمكن للآخرين أن يندوا ويدينوا ما وسع وسائل إعلامهم ذلك فهم لا يعانون ذل الاحتلال، ولا عنف المحتل، ولا يعيشون تحت تهديد الحراب وفوهات المدافع. للفلسطيني موقف آخر: إن ما يهمه أن يبقى إنساناً. لا مفر أمامه عندئذ من الرد على العنف الموجه إليه وأن يذيقه الآخر طعم الإرهاب الذي يكتم أنفاسه منذ 1948 و1967 إلى يومنا هذا.

إنني لا أقول ما قلت لأني عربي، أنتمي إلى نفس القومية التي ينتمي إليها الشعب الفلسطيني. وإنما لأن المنطق والعقل يقتضيان التمييز بين المعتدي والمعتدى عليه، بين مصدر الإرهاب والعنف والرد على العنف والإرهاب. المنطق والعقل يفترضان أيضاً أن وضع حد لما يزعمه الزاعمون الآن «إرهاباً وعنفاً فلسطينياً» يتطلب أولاً وضع حد لمصدر العنف والإرهاب الذي يرد الفلسطيني عليه، عندئذ فقط ينتفي العنف والإرهاب بانتفاء العنف والإرهاب الذي يرد عليه. غير ذلك ترويج أوهام.

إن عنف الفلسطيني هو رد على عنف الاحتلال، وإرهابه هو ضد إرهاب الاحتلال. فليضع العالم ـ إن كان إنسانياً حقاً ـ نهاية للاحتلال وليعد الحقوق لأهلها، والكرامة لشعب مشتت ومهان خلف الأسلاك الشائكة. عندئذ فقط سوف يتحقق السلام ويعم المنطقة الازدهار. ما دون ذلك فإن مؤتمراً كمؤتمر شرم الشيخ لن يكون إلا دعماً للمعتدي ومساندة لعنفه وإرهابه. ولما كان العنف يستدعي العنف والإرهاب يستدعي الإرهاب، فستكون الحصيلة المزيد من العنف والإرهاب والمزيد من الرد عليه.

وماذا عن الشرعية الدولية والقانون الدولي؟

هل تجيز الشرعية الدولية الاحتلال والتنكيل جماعياً بشعب كالشعب الفلسطيني؟ هل يشرع القانون الدولي الاحتلال وللمحتل أن يمارس العنف والإرهاب؟ أليس الاحتلال نفسه عنفاً وإرهاباً؟

إن التنديد والإدانة التي تزلف بها المتزلفون لما أسموه «الإرهاب الفلسطيني» لا تعني غير ذلك. تشريع الاحتلال وتسويغ عنف المحتل. فيا لها من شرعية وقانون دولي. . أنهما في الواقع شرعية الغاب وقانون الأقوى.

أما إذا كانت الشرعية الدولية لا تجيز الاحتلال، ولا يشرع القانون الدولي ممارسة العنف والإرهاب من قبل المحتل ولا يشرع أساساً الاحتلال، لأنه أصل كل عنف وإرهاب ـ في المستوى الذي يعنينا هنا ـ فإن العنف الفلسطيني شرعي وجائز قانوناً. فكيف يدان ويندد بما هو حق وجائز قانوناً.

للأسف يبدو أن الشرعية الدولية والقانون الدولي ليسا في الأحوال الراهنة أكثر من قطعة صلصال تشكل حسب الاهواء ووفق الأوامر ومصالح البيت الأبيض الانتخابية. . . فيدان المعتدى عليه حين يرد العدوان ويتسارع المتسارعون لدعم المعتدي وأصل الإرهاب إلى شرم الشيخ لعله يرضى. .

هل نسي المؤتمرون أم تناسوا وقع مؤتمرهم هذا، الداعم للمحتل المساند لأصل الإرهاب وأساس العنف، على نفسية الشعب الفلسطيني ـ وكل شعب مضطهد مهان ـ؟

ألا يدفع هذا إلى المزيد من اليأس ومن ثم المزيد من العنف والإرهاب؟

المحتل المعتدي يتقوى بهذا الدعم عنفه وإرهابه متوهماً إجازته دولياً، ألم يعقد لهذا الغرض مؤتمر شرم الشيخ؟! وضحية الاحتلال والعدوان لا يبقى أمامه من خيار إلا: الموت إنساناً مفجراً نفسه قنبلة وسط أعدائه أو حياة لا إنسانية.. حياة بهائم. الموت إنساناً أو فقدان الإنسانية!

فهل يدان ويندد به عندما ليس بإمكانه الحياة إنسانياً بفعل الاحتلال فيطلب موتاً إنسانياً؟

لكنه لن يموت وحده، لن يموت فطيساً، هذا قراره الأخير ممارسة حريته الأخيرة. حينئذ أعتى قوة لن تحول دون هذا القرار.. هذه الحرية.. أعتى قوة لن تحول دون إرادة الانتحار، يمكن الضغط، قمع من يخالجه بصيص أمل. أما اليأس المطلق فإنه يجرر الإرادة. لقد دفع المجتمعون في شرم الشيخ الشعب الفلسطيني إلى ذروة اليأس.

إن عنف الفلسطيني وما يزعم إرهابه ـ بغض النظر عن الإطار الذي يتم من خلاله ـ هو إمكانيته الأخيرة ليبقى إنساناً، إمكانيته الأخيرة لرفض السقوط النهائي في الدرك الأسفل، رفض اللاإنسانية التي يكره عليها، إنه ما بقي له من حرية الإرادة من هوية إنسان.

فهل يفهم المجتمعون أم في أذانهم وقر فهم لا يسمعون؟

لقد صبر الشعب الفلسطيني حتى مل الصبر من صبره، وسئمت المعاناة معاناته: نصف قرن، مشتت، مهان، مذل، مطارد، معتقل، معذب. . . فماذا فعل المجتمعون من أجله؟ وماذ بقي لديه ما يخسره؟ خيام تعبث بها الرياح؟ مرتع للأمراض؟ تسول على أعتاب المؤسسات الدولية وسادة النفط؟ يرضون فيقترون ويغضبون فيمنعون. . .

بيوته تدمر أمام عينيه، أرضه تصادر لصالح غرباء، يساق كالقطعان إلى المعتقلات الجماعية التي لا تناظرها معتقلات النازية والفاشستية، يذبح كالخراف. . وسلام يعني التسليم بالاحتلال؟!

هل يلام ان فقد صبره، ومل معاناته، فانتفض طالباً الموت أو حقوقه كإنسان؟!

لم يترك للشعب الفلسطيني من خيار آخر: فتفجر يأسه عنفاً يرد على العنف الواقع عليه. .

إن الأولى بالتنديد والإدانة وعقد المؤتمرات ـ وهو أقل ما يمكن ـ هو عنف الاحتلال وإرهابه وليس عنف الذي يرد على العنف. فهل ثمة بقية من منطق وعقل تنصف المظلوم ولا تسوى بين المعتدي والمعتدى عليه؟

أنه من الممكن فهم موقف الغرب، بما فيه أمريكا، فليس هذا الموقف جديداً ولا غريباً ولا مستغرباً، أنه موقف الاحتلال في كل زمان ومكان، لقد وصف المجاهدون الليبيون ضد الاحتلال الإيطالي بأنهم قطاع طرق ووصف المقاومون الجزائريون للفرنسة بأنهم إرهابيين، وطلبت أمريكا رسمياً من لبنان ألا يقاوم احتلال أراضيه. . !

ولكن كمواطن عربي أتصبب عرقاً خجلا لأولئك العرب الذين تسابقوا إلى هذا المؤتمر، مؤتمر دعم العدوان وإدانة الضحية مؤتمر دعم الإرهاب. خاصة عندما تميز الموقف الفرنسي عن الموقف الأمريكي(*) بإعلان فرنسا أن

(*) الموقف الفرنسي كما ورد عن إذاعة لندن 25/ 3/ 1996 وفرنسا الدولية وكما عبر عنه المسؤول المختص في وزارة الخارجية الفرنسية في اجتماعه مع سكرتير الدولة لشؤون الشرق الأوسط الأمريكي.

الإرهاب الفلسطيني المزعوم سببه يأس الفلسطيني، فهو نتيجة وليس سبباً. السبب بالطبع كل من قذف بالشعب الفلسطيني في هاوية اليأس. وهذا ليس خافياً.

يمكن للبعض أن يفسر اشتراك بعض الأقطار العربية في هذا المؤتمر وتحت شعار مكافحة الإرهاب، بأنه يأتي مما تعانيه بعض هذا الأقطار فيما يشبه حرباً أهلية، فهي تستهدف من وراء مشاركتها حل مشكلتها الداخلية مع «الإرهاب». إن صح هذا فإنها تسوى بين ما تعانيه من ظاهرة «الإرهاب» وبين ما يزعمه الكيان الصهيوني من إرهاب فلسطيني، مما يعني أنها تضع في نفس الكفة المقاومة الفلسطنية للاحتلال والإرهاب الداخلي فيها.

ومع أن الفارق جذري بين مسلمين يتقاتلون ـ سواء كانوا حكومة أو مواطنين ـ وبين من يقاوم الاحتلال، فإن هذا يعني أن الأقطار العربية هذه، حين تسوي بين «الإرهاب» الداخلي فيها وبين ما يزعمه الكيان الصهيوني من إرهاب، فإنها تسوي بين شرعيتها كنظام و«شرعية» الكيان الصهيوني، أنها عندئذ لا شرعية كلا شرعية الكيان

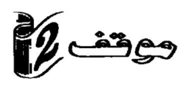
الصيهوني. وهذا يرتد عليها، ويبرر الإرهاب فيها ويعطيه حجة إضافية لمقاومتها ولو بالسلام.

ثمة فرضية أخرى يمكن أن تفسر هذا الاشتراك: في حالة أن الأقطار العربية المشاركة في المؤتمر لا تضع في نفس الكفة ما تعانيه من الإرهاب الداخلي وما يزعمه الكيان الصهيوني من إرهاب فلسطيني فإن اشتراكها يمكن أن يفسر بأنه يستهدف الضغط على الطرف الآخر لإيقاف تمويله ودعمه للإرهاب الداخلي في هذه الأقطار العربية. ويستنتج من هذا أن هذه الأقطار تدرك يقيناً أن تمويل الإرهاب فيها ودعمه وحمايته يأتي من الطرف الآخر من المائدة: الإرهاب الداخلي في الأقطار العربية قصد منه ممولوه وداعموه الضغط على الأقطار العربية لوضع حد لمقاومة النفوذ الغربي ـ خاصة الأمريكي ـ والاحتلال الصهيوني، عندئذ المؤتمر ليس إلا مساومة رخيصة: إيقاف تمويل ودعم الإرهاب الداخلي ضد الأنظمة العربية مقابل وقف أي دعم من هذه الأنظمة للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال وضد الاستسلام.

الأنظمة العربية المشاركة في المؤتمر بين خيارين: أما

أنها تسوى بين ما تعانيه من «إرهاب» داخلي وما يزعمه الكيان الصهيوني من إرهاب فلسطيني عندئذ تطعن في شرعيتها وتبرر الإرهاب ضدها. وإما أنها تدرك أن ما تعانيه من إرهاب قصد منه تطويعها لكف يد المقاومة وقبول الاحتلال، فهي في موقف مساوم. غير هذا ليس من تفسير إلا أنها لا تملك قرارها.. خيال مآته.





تشقلب لكي تفهم!

مؤتمرات تعقد تباعاً، ندوات يتبارى فيها المتكلمون حماساً، صحافيون يتسابقون، مقالات تدبج، دعوات تنطلق من أجل السلام!

أي سلام؟!

عبثاً تقلب النظر، وأن امتلكتك الدهشة، وأعياك البحث فلن يكون أمامك، لكي تفهم، إلا أن تتعلم الأكروباتية ـ فن الشقلبة ـ أي أن تحسن الوقوف على رأسك، حينئذ فقط سوف تبدو لك الأمور مستقيمة، وتفهم السلام المروج له: سوف ترى ـ وأنت على رأسك ـ المغرب العربي منافساً المشرق على احتلال وتقاسم فرنسا، وليبيا تعبر جحافل خيولها البحر الأبيض لتحتل إيطاليا وتقذف بالطليان المساكين في معسكرات الاعتقال الجماعي والنفي الجماعي إلى جزر الموت، أما مصر فقد حولت بريطانيا

إلى مستعمرة مصرية ومزرعة لإنتاج القطن، والفلسطينيون يجوبون العالم بحثاً عن الصهاينة لتحطيم عظامهم وتدمير بيوتهم وطردهم لاجئين مشتتين تحت قصف الطيران و هدير المدافع... إلخ..

هذه العدوانية العربية، منذ القرن التاسع عشر تزداد حدة مع الزمن: ففي عام 56 تجتاح القوات المصرية بريطانيا وفرنسا بحراً وجواً، والطائرات الليبية تعبر المحيط لتضرب بقنابل صنعت خصيصاً للبيت الأبيض لقتل الرئيس الأمريكي عام 1986. أما مجل الأمن فقد صار أداة طيعة في يد الغطرسة العربية لفرض مصالح العرب وهيمنتهم على العالم الملقى جريحاً تحت أقدام العرب القساة.

ولا يكتفي العرب بهذا بل يعاقبون اقتصادياً وسياسياً بريطانياً وأمريكا وفرنسا لأنها لم تسلم مواطنيها للجلاد العربي، ويحرمون الأجواء على شركات الطيران الأمريكية والفرنسية والبريطانية فتتآكل طائراتها في مرابضها تحت سطوة الفيتو العربي، فتجوع شعوب أمريكا وبريطانيا وفرنسا وينقصها الدواء والغذاء وقطع الغيار. والعرب لا يرحمون!

عندئذ تستيقظ النفوس النبيلة لبعض العرب، وتنتعش

النزعة الإنسانية رأفة بهذه الشعوب من عدوانية العرب وسطوتهم: رأفة بالروس من عدوانية الشيشان الذين يستعمرون روسيا منذ أكثر من خمسة قرون، ورأفة بالصرب من إرهاب البوسنيين، ورأفة بالشعب الأمريكي من إصرار ليبيا على تجويعه وتحريم الأجواء الدولية على طيرانه، ومعاقبته بدون ذنب ولا مبرر، ومن غطرسة الشعب العراقي المستمتع بمرأى أطفال أمريكا يطحنهم الجوع ويسحقهم المرض ونقص الدواء والغذاء والإسهال القاتل! ومن قسوة الفلسطيني المتعجرف على الصهيوني المسكين!..

هكذا تكون الدعوة للسلام مبررة ولها معنى، ونفهم لماذا هذه النفوس النبيلة تلهث وراء المؤتمرات وتنهك نفسها في الندوات وتستهلك أقلامها من تدبيج المقالات من أجل السلام.. شريطة أن تبقى واقفاً على رأسك!

أما إذا عن لك أن تستقيم على قدميك فالويل لك: أنت إرهابي، مضاد للسلام، عدو الإنسانية، همجي. وإلا كيف ترى الأمة العربية معتدى عليها، مضطهدة مذلة مهانة محتلة؟! كيف ترى السلام تكريس العدوان، القبول بالإهانة والمهانة، لعصر أقدام المعتدي؟!

لكي تكون أيها العربي متحضراً، وتمنح شهادة حسن

سيرة وسلوك، ولكي يقبل بكل اللئام تحت أقدامهم، يجب أن ترى نفسك معتدياً لا معتدي عليه، عدوانياً لا ضحية العدوان، إرهابياً وليس ضحية الإرهاب فكيف تستطيع هذا ما لم تتقن الإكروباتية ـ فن الشقلبة ـ؟

هل سيزدهر هذا النوع من الرياضة عندنا؟

هل سنحصد فيه الجوائز العالمية؟ في ألومبياد أطلنطا وشرم الشيخ وبرشلونة وعمان وعما قليل في مؤتمر القاهرة؟

يبدو أنه ليس أمامنا غير هذا لكي نفهم ما تدعوا إليه هذه المؤمرات والندوات، وما تعاني من أجل توصيله لنا هذه النفوس النبيلة والتي تتألم لمرأى البشرية تعاني من عدوانية العرب!

ماذا يريد كل أولئك الذين يتفننون ويجردون كل أسلحة البلاغة وكتائب المترادفات وإعجاز الآيات من أجل إقناعنا به؟ السلام!

تشقلب لكي تفهم!

من الأحوج للسلام؟ من الأحوج للاقتناع بالسلام؟ المعتدي أم المعتدى عليه!؟

الجلاد أم الضحية؟

الإرهابي أم من يتكبد الإرهاب؟

تشقلب لكي تفهم.

هل العرب يعكرون سلام العالم ويهددون أمنه؟!

هل العرب يكدسون الأسلحة النووية والكيماوية. . . ؟

هل أساطيل العرب التي تجوب البحار وتحاصر من تشاء حسب المصالح، وتجوع من تشاء حسب المزاج، وتضرب بالصواريخ حسب استبيانات الرأي العام قبيل انتخابات الرئاسة؟

هل العرب من يحاصرون شعوباً ويجعلونها رهينة؟

هل العرب من شرد شعباً واحتل أرضاً؟

وإذا أقنعنا دعاة السلام ورواد المؤتمرات والندوات وكتاب المقالات، وخطباء التلفزيونات بالسلام وتشقلبنا حتى فهمنا وصدقنا، فمن يقنع الآخر؟!

تشقلب لكي تفهم فقد صار الوقوف على القدمين جريمة!



الولايات المتحدة والقانون الإمبريالي!

انطلاقاً من مقتضيات سياستها الخارجية، أصدرت الولايات المتحدة قانونين تريد بهما فرض سلوك معين على مجموع الأطراف الاقتصادية في العالم. وهي تتصرف على هذا النحو كما لو أن العالمية، التي تبشر بها في كل المحافل ـ حديثاً في مؤتمر دافوس ـ، قد تحققت نهائياً، كانسة أمامها فضاءات الاقتصاديات الوطنية، .واحتمالات سياسات مختلفة عن الولايات المتحدة، يمكن أن تظهر في دول أخرى مثل فرنسا، ألمانيا، النمسا، سويسرا.. اليابان.. روسيا..

القانونان أثارا اعتراضات جماعية، عبر عنها أحد البرلمانيين الألمان قائلاً: «حقيقة ليس من المعتاد أن تصدر دولة قوانينا وتعلن أن على العالم كله الخضوع لها».

عدة بلدان أعلنت أنها تعد قوانينا وإجراءات ضد

العقوبات الأمريكية، كما سجلت عدة ردود أفعال من منظمات دولية سواء في إطار الاتحاد الأوروبي ـ الذي يستعد لإعلان قائمة بشركات أمريكية يمكن أن تكون عرضة لإجراءات مضادة ـ كما في إطار منظمة التجارة الدولية وغيرها.

هذان القانونان يطرحان مسألة الشرعية الدولية للعقوبات الاقتصادية، ذات البعد المتجاوز للحدود الوطنية، والمتبناة في إطار مقاطعة ثانوية، وتقوم اساساً في مهاجمة غير مباشرة لدول عدوة بمعاقبة دول صديقة، والتي لها علاقات اقتصادية مع الدول التي يضعها الأمريكان في قائمة الحظر.

القانون المسمى هيلمز بودتون موجه ضد كوبا، وقعه كليتون في شهر مارس، أما قانون أماتو «قانون عقوبة ليبيا وإيران عام 1996» فهو موجه ضد طرابلس وطهران فقد وقعه في شهر أغسطس.

قانون هيلمز بودتون، بدون شك، الأكثر تشدداً، هدفه إسقاط النظام الكوبي، حيث يشير صراحة إلى أن العقوبات لن ترفع ما لم تتأسس في كوبا حكومة منتخبة ديمقراطياً، أو حكومة انتقال نحو الديمقراطية والتي لا تضم لا فيديل كاسترو ولا راؤول كاسترو.

للوصول إلى هذا الهدف، أي إسقاط فيديل كاسترو، تبنت الولايات المتحدة إجراءات موضع طعن، بل ومطعون فيها:

أولاً: أجيز للأمريكان الذين أممت ممتلكاتهم في كوبا مقاضاة أي شخص في العالم ـ معنوي أو طبيعي ـ يقوم باستخدام (تهريب Trafic) هذه الممتلكات أمام محاكم أمريكية. استخدام هذا المصطلح (تهريب Trafic)، والذي يتعلق حتى الآن بالمخدرات، لا يعد ملطفاً ويحاول تمرير رسالة أخلاقية معينة(*) هذا يمكن أن يشمل ـ بدون شك ـ كل مشتريات السكر الكوبي الذي ينمو على أراضي مؤممة. وفي كل الأحوال لم تحصل المفوضية الأوروبية على تكذيب فيما يتعلق بهذه النقطة.

ثانياً: كل الأشخاص، بما في ذلك المدراء والمساهمين في الشركات وكذلك زوجاتهم وأولادهم القصر، الذين يستخدمون هذه الممتلكات يمكنهم ألا يحصلوا على تأشيرات دخول الولايات المتحدة.

(*) حين يعتبر استخدام الممتلكات الأمريكية المؤممة على أنها تهريب ـ المترجم.

أما قانون أماتو، الذي يمس مباشرة الشركات الأوروبية فإنه لا يرجع إلى التاميمات الماضية، ويكتفي بمنع كل استثمار يتجاوز الأربعين مليون دولار في العام، من أجل تطوير قطاع النفط والغاز في ليبيا وإيران، من قبل أي شركة في العالم. ليس هنا منع تأشيرة دخول الولايات المتحدة كما في القانون الأول، لكن هذا القانون ينص على سلسلة من العقوبات: حظر الاقتراض من المصارف الأمريكية، منع تصدير التقنية، منع استيراد السلع المنتجة من قبل الشخص المعاقب. . . إلخ.

الهدف المعلن من هذه العقوبات ذو طابع سياسي: عزل كوبا من أجل تشجيع قيام الديمقراطية، حرمان ليبيا وإيران من الأموال لكي لا يمولا الإرهاب ولا صناعة السلاح، لكن ليس من المستبعد أن وراء هذه الأهداف المعلنة تختفي اهتمامات اقتصادية أملتها الحرب التجارية الدائرة دون رحمة على مستوى العالم بين الولايات المتحدة، وأوروبا(*).

(*) يمكن أن نفهم من هذا أن هذه العقوبات تدخل في إطار الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي موجهة ضد أوروبا أكثر مما هي موجهة ضد الجهات المعلن عنها، ربما هذا بالضبط ما فهمته أوروبا وما أملى موقفها المعارض. المترجم.

ليس كل تشريع يتجاوز الحدود ـ الوطنية ـ مخالفاً للقانون الدولي، كل دولة تستطيع التشريع للحصول على خيرات أو أوضاع لها صلة بأراضيها أو بشخصها. مع ذلك حالما أن نشاطاً ما، واينما نتج له أثار جوهرية على الولايات المتحدة، فإن هذه تعتقد أن بإمكانها التشريع فيما يتعلق بذلك النشاط. أخذاً في الاعتبار التداخل الذي يزداد شدة بين الاقتصاديات الوطنية في إطار العالمية الجارية، لم يعد هناك حدود للتشريع الأمريكي في العالم كله. هذا التفسير في العموم يعتبر مخالفاً للقانون الدولي(*).

قانون هيلمز بودتون يتوجه إلى كل شخص يتعامل مع خيرات أمريكية مؤممة سابقاً، ويجعل بالإمكان مقاضاته في الولايات المتحدة، كما يمكن منع إقامته على الأراضي الأمريكية، كما حدث لمدراء وعائلات مسؤولي الشركة

(*) إذا كان من حق الدولة التشريع فيما يتعلق أو يمس أراضيها أو شخصها ولما كانت المؤسسات والشركات والمصالح الأمريكية تتغلغل انحاء العالم فإنها تعتبر من حقها التشريع للعالم. هكذا بعد الهيمنة الاقتصادية التي تهتز في مواجهة أوروبا واليابان تأتي الهيمنة السياسية والتشريعية. الولايات المتحدة تريد استخدام التشريع في حربها الاقتصادية مع أوروبا. المترجم.

الكندية (شيريت الدولية) والشركة المكسيكية (قربًو دوموس).

ولكن حتى بافتراض تبني التفسير الأمريكي الواسع. ما هو التأثير أو الأثر على الأراضي الأمريكية الناتج عن استغلال شركة كندية أو مكسيكية لخيرات مؤممة منذ ما يزيد عن أربعين سنة من قبل كوبا؟ ليس ثمة أثر ولا تأثير.

الآثار الوحيدة التي يمكن أن يشكوا منها الأمريكان ناتجة عن التأميم الذي قامت به كوبا، بمعنى آخر القانون الدولي لا يجيز للولايات المتحدة فرض العقوبات المعنية.

أيضاً قانون أماتو ـ ضد ليبيا وإيران ـ يحمل نفس المآخذ تقريباً، هنا أيضاً الكونغرس يشرِّع للعالم كله. ففي هذه الحالة أيضاً من الصعب البرهان على أن استثماراً نفطياً، قامت به شركة غير أمريكية في ليبيا وإيران، له آثار في الولايات المتحدة.

لكن هذين القانونين ينتهكان أيضاً جوانب أخرى من القانون الدولي: إذا رأت الولايات المتحدة أن كوبا بتأميمها خيرات أمريكية انتهكت القانون الدولي، فإن عليها مقاضاة الحكومة الكوبية. بمعاقبة أشخاص ليسوا قانوناً

مسؤولين عما قامت به حكومة كوبا، ويفرض عقوبات رجعية(*) فإن الولايات المتحدة تتجاهل القواعد الأكثر أساسية للمسؤولية الدولية.

من جهة أخرى، الدولة لها اختصاص تحديد شروط دخول الأجانب أراضيها، لكن في هذا أيضاً لا يجب عليها لا التعسف ولا الجور بل يجب عليها احترامات التزاماتها الدولية.

قانون هيلمز بودتون يبدو جوره واضحاً، يمكن للدولة أن تتعلل بأسباب الأمن العام، أو الصحة العامة، لمنع دخول الأجانب أراضيها، لكن ليس كما ورد في هذا القانون.

من ناحية أخرى فإن هذا القانون ينتهك مبدأ حرية انتقال رجال الأعمال، والذي وقعت عليه الولايات المتحدة في إطار منظمة ALENA. كما ينتهك سلسلة من مبادىء

(*) العقوبات الرجعية هي تلك التي وجدت بعد الفعل، بمعنى لم تكن موجودة لا قبل ولا عند الفعل. القانونية تعني أن القانون لا يجيز معاقبة أفعال وفق عقوبات لم تكن موجودة عند القيام بالفعل. المترجم.

منظمة التجارة الدولية ذات العلاقة بحرية التبادل.

أخيراً تفحص قانون أماتو يجعلنا ندرك أن بعض عقوباته أيضاً لا شرعية من وجهة نظر القانون الدولي: رفض الأقراض يبدو أيضاً مخالفاً لمبادىء منظمة O.C.D.E التي تجعل لا شرعياً كل إعاقة لتدفق رؤوس الأموال. إن هذه المنظمة تدرس الآن جدياً هذه المسألة.

أنه من المؤمل أن العالمية لا تقود إلي هيكلة إمبيريالية للمجتمع الدولي تحت سيطرة قوة عظمى واحدة، وإنما تقود إلى جماعة دولية حيث يكفل فيها تمثيل الأشكال الحضارية الكبرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم(*).

(*) الأستاذة بريجيت شتيرن أستاذة القانون الدولي بجامعة السربون فرنسا.

عن اللوموند 12/9/96 العدد 16058 السنة 52.

ترجمة د. رجب بودبوس



قوة التدخل - إهانة للأصدقاء.

تناقلت وكالات الأنباء خبر تشكيل كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال قوة عسكرية للتدخل، هذا التدخل. بطبيعة الحال لن يكون مسرحه أوروبا، وإنما الشاطىء الجنوبي للبحر المتوسط، أي البلدان العربية. هذا الخبر أيقظ عند البعض حساسية لا زالت حية، وذكريات قريبة لا زالت متجسدة في مخلفات استعمار منيت به بلدان هذه المنطقة، الثكالى، الأرامل، اليتامى، المشوهون لا زالو أحياء.

هذا البعض رأى في تشكيل هذه القوة نية واضحة لعودة استعمارية ممتطية القوة العسكرية، موقف هذا البعض يمكن فهمه، وهذا التفسير مشروعاً، نظراً للاستقلالية التي يتمتع بها، حتى وإن كانت غالية الثمن، تمثل أحياناً في عدوان مسلح وعقوبات اقتصادية وتجارية حيناً آخر. عندئذ

من المنطقي أن يرى في تشكيل قوة التدخل العسكري هذه إرادة استعادة الاستعمار لسيطرته المباشرة.

لكن بالنسبة للبعض الآخر، هذا الفهم، وهذا التفسير لا يستقيمان لذلك من المحتمل أن صرخاته لن تجد الصدى المطلوب.. لماذا؟

عودة الاستعمار تعني أنه خرج، واستعادة، السيطرة الاستعمارية على بلد تعني أنه تحرر. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار واقع معظم بلدان هذه المنطقة، فإننا لا نجد هذين الشرطين متوفرين، الاستعمار تغير شكله، وقنن أساليبه، ولأسباب ليس هنا مجال ذكرها، الشكل القديم القائم على وجود قوات مسلحة تجسد الاستعمار لم يعد ذا جدوى، مضاره أكثر من منافعه، الاستعمار الاقتصادي والتبعية السياسية الناتجة ـ أي الامبيريالية ـ يحققان الأهداف المطلوبة أفضل وأقل تكلفة مما يحققه الاستعمار العسكري، أنه إذن استعمار دون تحمل أعبائه، سواء تكلفة القوات المسلحة وكذلك مسؤولية الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، هذه المسؤولية ـ غداة ما سمي استقلالاً ـ صارت على عاتق حكومات وطنية، هذه في مواجهة شعوبها

تتكبد السخط والكراهية، لكنها في غالبها ليست أكثر من وكيل أعمال المصالح الاستعمارية. هذه الحكومات، الوطنية في ظاهرها، تحقق أفضل وبتكلفة أقل مصالح الدول الاستعمارية، دون أن تتحمل هذه أدنى مسؤولية ـ قانونية على الأقل ـ فيما يترتب على إنجاز هذه المصالح.

هذه التبعية واضحة، سواء فيما يتعلق بتنفيذ أوامر صندوق النقد الدولي، والإنصياع لمفهوم دولة الحد الأدنى، وفتح المجال الاقتصادي على مصراعيه أمام الرأسمال الأجنبي تحت ستار الاستثمار. وتطويع العمال للقبول بالاستقلال الذي صار فرضه شيئاً فشيئاً صعباً على القوة العاملة في البلدان الاستعمارية. على الحكومات الوطنية ضمان خامات رخيصة ويد عاملة أرخص ـ حسب الطلب ـ وأسواق استهلاك بدون أي حماية. الغرب لا يريد ديمقراطية هذه البلدان، هذه الديمقراطية، لو تحققت ـ ضد مصالحه، تجعل استغلاله لهذه البلدان امراً صعباً، وتعرقل ـ إن لم تمنع ـ تبعية الأنظمة لإرادة المصالح الغربية. إن ما يريده الغرب، رغم السذج، هو مجال حيوي مفتوح لنشاطه الرأسمالي وليس الديمقراطية.

هذا الهدف متحقق في أغلب بلدان المنطقة، يشهد على ذلك مؤتمر برشلونة، وعمان، والدار البيضاء وأخيراً مؤتمر القاهرة الاقتصادي.

هذه وغيرها قائمة على أساس علاقات مختلة، وفي اتجاه واحد فقط: السلع الصناعية ـ يعني مصالح أوروبا ـ انسيابها حر. أما السلع الزراعية واليد العاملة ـ مصالح هذه البلدان ـ فإن على الحكومات الوطنية منع تسربها للغرب، إلا بالقدر اللازم لمتطلبات الغرب.

وسياسياً معظم هذه البلدان ستكون في حرية إرادتها السياسية، ويشهد على ذلك، على سبيل المثال، موقفها من تجويع شعب العراق والعقوبات المفروضة على ليبيا، رغم التنديد بهما على أعلى مستويات الحكومات الوطنية فإن أي نظام لم يجرؤ على مخالفتها، مما قتل الاتحاد المغاربي في مهده وتفقد الجامعة العربية كل محتوى.

الأمثلة عديدة، لا نريد الاستطراد حتى لا نسبب إحراجاً، تبرهن على أن الإرادة السياسية في أغلب الأحيان وهم والاستقلالية الاقتصادية خرافة، التطبيع المتسارع مع العدو الصهيوني لا يترك التباساً.

لقد انحصر الكيان السياسي في شكليات لا تتعدى علم ونشيد ومقعد في هايد بارك الأمم المتحدة، واختصاص تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وظيفة الحكومات الوطنية الأساسية تطويع شعوبها لإرادة ومصالح القوى الاستعمارية، فهي ليست أكثر من بوليس محلي.

عندئذ ما جدوى استعادة استعمار ما هو مستعمر فعلاً؟! أية مصالح لم تتحقق وليس مضمون تحققها حتى تفكر هذه الدول بإعادة استعمار المنطقة عسكرياً؟ وتخاطر بأحداث نتائج ليست مرغوبة أقلها الظهور مباشرة مسؤولة عما تعانيه المنطقة؟

إذن على ضوء هذا التحليل، يمكن استبعاد فرضية عودة الاستعمار بهذا الأسلوب كهدف تشكيل قوة التدخل، ليس تنزيهاً لإرادة هذه الدول العريقة في الاستعمار والنهب، ولا تبرئة لها، وإنما وبكل بساطة الاستعمار قائم، ومصالحه مضمونة، فما الحاجة إذن لقوة عسكرية؟!

لكن تشكيل هذه القوة أمر واقع لا شك فيه، أُعلن صراحة، المسألة إذن لماذا؟ لأي هدف؟

إجابتنا على هذا السؤال يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1 ـ إن مراجعة الأحداث في بعض دول أوروبا، خلال الأعوام الأخيرة، تكشف لنا أن الاضطرابات، والقلاقل والأزمات والعمليات الإرهابية التي تعاني منها بعض بلدان منطقة جنوب المتوسط، صار لها صدى وامتداداً في أوروبا نفسها، مستغلة الوضعية المأساوية نفسها نتاج الاستعمار والعلاقات الاقتصادية المختلة بين شاطىء البحر المتوسط. على سبيل المثال العمليات الإرهابية في فرنسا، التي قام بها فرنسيون من أصول عربية، وكشف خلايا سرية في أسبانيا، ومؤخراً في إيطاليا، وقبل ذلك في بلجيكا وألمانيا، ذات علاقة بحركات الإرهاب في بعض بلدان الشاطىء الجنوبي.

الجديد ربما ليس مجرد وجود هذه الخلايا، فهذه ليست مجهولة من المخابرات الغربية. وما تقوم به من تهريب سلاح وأموال ودعاية إعلامية ليس خافياً مكاتبها الإعلامية علنية. لكن الجديد أن نشاطها لم يعد يقتصر على الشاطىء الجنوبي، أوروبا بدأت تصير له مسرحاً.

ظاهرة الإرهاب هذه في أوروبا الشاطىء الشمالي، ذات

العلاقة بحركات الإرهاب في الشاطىء الآخر. وإن كانت لا زالت محدودة، ونسبياً تحت السيطرة، إلا أنها مرشحة للاتساع والتعمق مستغلة من ناحية شعور المهانة والذلة عند السكان من أصول جنوب البحر المتوسط، ونعرات التميز العنصري ضدهم ككبش فداء في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بأوروبا، كما يمكنها من ناحية أخرى جذب المواطنين الأوروبيين أنفسهم الساخطين بسبب أوضاعهم المعيشية المتدهورة والمحترقين بنيران الأزمة والبطالة. هذا الاحتمال يتطلب مواجهة مشتركة تتعدى الأسلوب البوليسي.

2 ـ النقطة الثانية تستند أيضاً إلى ما ذكرناه، وصول العمليات الإرهابية إلى داخل أوروبا، وحركات الهجرة السرية المتزايدة رغم كل المخاطر، مدفوعة من ناحية بتدني مستوى المعيشة في بعض بلدان جنوب المتوسط وإغراءات الدعاية الإعلامية الأوروبية من ناحية أخرى، أكد لدول شاطىء البحر الشمالي أن الأنظمة التي أورثوها ـ بشكل أو بآخر ـ الحكم لم تعد قادرة على كبح جماح شعوبها، وإنها

تكشفت أحياناً عارية من كل شرعية. مما يطرح احتمال انفلات الأمر من يد هذه الأنظمة، وربما يؤدي الأمر إلى إنهيار نظام الدولة، مما يجعل المنطقة تقع في غوغائية إرهابية، لا تمس فقط مصالح الغرب في هذه المنطقة، بل تصل إلى داخل أوروبا نفسها، البحر المتوسط ليس عندئذ فاصلاً كافياً. مما يتطلب الأمر استعداداً عسكرياً لمواجهة هذا الانفلات ولو أدى الأمر إلى تدخل عسكري مباشر.

مع ذلك المسألة لا تقتصر على هذا، العلاقة ليست الشاطىء الشمالي والشاطىء الجنوبي فقط، الحرب الاقتصادية أو التجارية كما يسميها البعض، والتي اندلعت غداة سقوط جدار برلين بين أوروبا والولايات المتحدة، أدخلت هذه طرفاً فعالاً في هذه العلاقة. خلال الحرب الباردة كان ثمة اتفاق ـ جنتلمان ـ على تقاسم مناطق النفوذ بين الحلفاء، نهايتها وضعت حداً لهذا الاتفاق، أوروبا أخذت تبتعد عن الولايات المتحدة، مستغلة ضعف الديناصور الأمريكي بسبب تكاليف الحرب الباردة، في

تثبيت قواعد نفوذها ومصالحها أحياناً على حساب النفوذ والمصالح الأمريكية، والديناصور الأمريكي لا يقبل بالأمر الواقع نتاج الحرب الباردة.

الصراع إذن هو صراع أوروبي أمريكي من خلال الآخرين. أننا لا نستبعد ـ وليس هذا غريباً على كل أسلوب مخابراتي ـ إن حركات الإرهاب والقلاقل والاضطرابات في كل البلدان المتعارف على تبعيتها لأوروبا، تحركها وتمولها المخابرات الأمريكية خدمة للمصالح والنفوذ الأمريكي على حساب المصالح والنفوذ الأوروبي. والعكس أيضاً صحيح. إن الصاروخ الذي أسقط طائرة الرئيس الرواندي وأشعل الفتنة بين الهوتو والتوتسي، هو صاروخ عراقي ليس لغير المخابرات الأمريكية أمداد الفعلة به. المسألة واضحة إذن بين الولايات المتحدة وفرنسا، تصريحات وزير الخارجية الأمريكي خلال جولته الأفريقية لا تترك التباساً. وتصريحات شيراك في جولته الأخيرة واضحة: «لقد تركنا المنطقة للأمريكان طويلاً، عودتنا يبررها النشاط الأمريكي ضدنا في أفريقيا».

إذن تشكيل القوة المعنية من هذه الناحية يشير إلى

استعداد أوروبي لمواجهة احتمالات تطورات مستقبلية، لا يجب أن ننسى أن كل الحروب العالمية الماضية أشعلها الصراع الرأسمالي. كما يشير إلى بداية الاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة.

إن الذراع العسكري لأوروبا والولايات المتحدة، خلال الحرب الباردة، تمثل في حلف الأطلسي الذي واجهه حلف وارسو. هذا الحلف بعد انهيار الكتلة الشرقية، ليس فقط لم يعد له مبرر، وإنما أيضاً صار قيداً على حركة أوروبا، بقاءه تحت السيطرة الأمريكية يعني استمرارية الاعتماد الأوروبي على الولايات المتحدة، وتحكم هذه في أهم وأقوى مؤسسة عسكرية عالمية، يفقد أوروبا حرية الحركة ويشل إلى حد ما أرادتها السياسية، لقد حاولت فرنسا، مخلصة لأرثها الديغولي، جاهدة إبعاد الأمريكان عن قيادة الحلف، باقتراح قيادة أوروبية، لكنها فشلت، تشكيل قوة التدخل عندئذ هي محاولة بناء مؤسسة عسكرية أوروبية لا تخضع لحلف الأطلسي أي لا تخضع لأمريكا، رغم تعاونها المعلن مع حلف الأطلسي ـ مؤقتاً.

إذن نخلص إلى أن تشكيل قوة التدخل هذه المعلن عنها

تشير من ناحية إلى الخوف من امتداد الحركات الإرهابية واتساع نطاقها ليشمل أوروبا الشاطىء الشمالي، ومن ناحية أخرى إلى مخاطر انفلات سكاني يقود إلى هجرات واسعة نحو الشاطىء الشمالي، كما يشير إلى تزعزع الثقة الأوروبية في نظام الدولة على الشاطىء الجنوبي. واحتمال انهيار نظام الدولة، مما يجعل أوروبا في مواجهة مع شعوب المنطقة.

كما تشير أيضاً إلى أن ثمة طرف يتدخل في العلاقة شمال ـ جنوب المتوسط من خلال إثارة القلاقل والفتن وحركات الإرهاب حيث تتوطد مصالح أوروبا. بقاء حلف الأطلسي تحت قيادة هذا الطرف يعيق استخدامه في مواجهة هذه الاحتمالات.

وعلى كل حال يشير إلى أن بلدان الشاطىء الجنوبي ـ وهي عربية ـ لازالت فريسة يتصارع حولها الطامعون ويتقاتلون ـ أحياناً عدة ـ من خلال أبنائها أنفسهم.

إن على دول المنطقة أن تفهم أن أوروبا لم تعد تثق في الأنظمة التي أقامتها وتستمد شرعيتها منها. وأن يفهم فعلة الإرهاب أنهم بقصد أو بدونه ليسوا إلا عملاء صراع لا

يأخذ مصالح شعوبهم ولا حريتها بأي اعتبار، وأنهم لا يُدعمون من طرف إلا ضد الطرف الآخر. فيستبدلون هيمنة بأخرى.

لقد آن لنا أن نفهم، إن المواجهة الحقة لا تكون إلا بتأسيس دولة تستمد شرعيتها من شعبها. أن تشكيل أوروبا لقوة تدخل عسكري إهانة للأنظمة الصديقة لأوروبا قبل أن تكون خطراً على غيرهم. أنها تكاد تكون شهادة إفلاس هذه الأنظمة.. فماذا سيكون ردها؟ هل ستجري معها المناورات؟ هل تستضيف بوارجها...؟!



الفظاعة الاقتصادية

«العار يجب أن يكون له سعر في سوق البورصة، فهو عنصر مهم في الربح» هذا ما تقترحه ـ ساخرة ـ فيفيان فوريستر(*) في كتابها «الفظاعة الاقتصادية» إن قساوسة الإنتاجية الذين رفعوا بانتظام عملية صيانة الآلة وتنظيفها من «الشحم» الزائد إلى مرتبة أداة أولى في الإدارة، يسلمون مؤخراً جداً بأنهم أخطأوا الطريق.

فوريستر في كتابها لا تكتفي بإبراز شجبها باسم حياة الملايين الذين مروا عبر مصفاة إلغاء التنظيمات الاقتصادية، والخوصصة والعالمية، والذين حياتهم اليوم لم تعد ذات فائدة عمومية، إنها أيضاً تتساءل عن حقيقة النظام الجديد، حيث السلطان الحقيقي صار في يد هذه

(*) فيفيان فوريستر «الفظاعة الاقتصادية» نشر: فايارد. باريس عن اللوموند الاقتصادي 15/10/96.

«الشبكات الدولية ذات الملكية الخاصة، والتي تهيمن بإطراد على سلطان الدول، والتي خارج كل حدود وطنية، ومستقلة عن أي مؤسسة حكومية، تكون شكلاً من الدولة، يزداد نفوذها بلا انقطاع على المؤسسات العمومية في مختلف بلدان العالم، وتملي على الدول سياستها، أحياناً من خلال منظمات مثل: المصرف الدولي صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة والتنمية الأوروبية».

أن تتناول أدبية الاقتصاد، أحياناً بمهارة، وغالباً بحس سليم، هذا ما يستحق بعض الاعتبار من جانب المختصين في وضع العالم في معادلات. خاصة عندما الضياعات والسلبيات التي تصفها، تقدم في الظروف الحالية دوافع إضافية للسخط ولعدم الرضى.

هكذا في 28/ 9/ 96، أعلن وزير العمل الفرنسي أن معدل البطالة في فرنسا، خلال شهر أغسطس، قد بلغ 12,6% من السكان النشطين. وعندما سئل وزير التعليم الوطني عن هذا الرقم، جهد في الدفاع عن سياسة الحكومة، رافضاً الاستماع لانتقادات أولئك الذين بدأوا يلاحظون أن فرنسا ستصير بلداً مكوناً من فرنسيين «شفيوا»

من عجز الموازنة العامة، لكنهم «موتى» في ساحة شرف العمالة. هذا لا يهمه، بالنسبة له خط الحكومة المتبع حالياً هو الصحيح. برهانه على هذا يقوم على ثلاث قوائم: السياسة الفرنسية تقوم على ضغط عجز الموازنة العامة، صندوق النقد الدولي أكد أن فرنسا على الطريق الصحيح، إذن الفرنك في حالة طيبة. قياس بلا شك غريب. بعيد جداً عن تقييم الفرنسيين لسياسة الحكومة (80% لا يوافقون على سياسة الحكومة) والتي تقوم في التصحيح وفق معيار صندوق النقد الدولي.

ربما من عجائب الصدف، أنه في اللحظة التي يقوم فيها وزير التعليم بتمرينات صعبة، على هوة عميقة، بين «النمو المأمول» وفرص «العمالة النادرة»، أخذ صندوق النقد الدولي يخفف من حدة «السادية النقدية» التي وسمت في غالب الأحيان توصياته للحكومات بالتشدد، وقبل أن يعطي «طلاء» اجتماعياً لها.

من بين الإحدى عشر توصية، التي حولها صندوق النقد الدولي إلى «وصايا دين عالمي» في بداية أكتوبر، والمستهدفة، من وجهة نظره، تشجيع «الاندماج

الاقتصادي العالمي»، فإن قوى واشنطون قبلت توصيته مفادها «أن النمو، لكي يدوم، يجب أن يقوم على منح قيمة للموارد البشرية» وأن يكون مصحوباً «بحماية اجتماعية صحيحة الهدف»، وكل هذا يجب أن يكون من خلال إجراءات «تنمي فرص العمل» وتعالج «اختلالات البطالة والاستبعاد، واللامساواة، والعدالة».

منذ بعض الوقت. هذه المفاهيم، عادت تتسرب إلي النقاش الاقتصادي، خاصة على الساحة الأوروبية، القارة الأوروبية المتأثرة بشكل خاص بأزمة ندرة فرص العمل.

لكن التراجع عن السوق المطلق لا يقف عند هذا الحد، الخوصصة ذاتها بدأت تفقد سحرها، وصارت موضع سؤال. وهذا ما يبرهن عليه مفهوم الخدمات العمومية، التي أعيد تسميتها بأنها «خدمات ذات مصلحة عمومية» والتي تظهر في الصيغة المعدلة لاتفاقية الوحدة الأوروبية. إحدى التصحيحات الاجتماعية، التي لا أحد يتمنى أن تظهر في الصيغة المحتملة لماستريخت 3 من الاتفاقية.

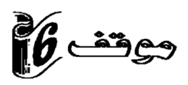
في الواقع، التداول المتسارع للخيرات والخدمات، لم

ينتج عنه رابحون فقط، صحيح خلال خمسة عشر عاماً نمى الناتج المحلي الخام العالمي بأكثر من 40%، لكن في نفس الوقت، عدد «مواطني العالم» الذين يعيشون تحت خط الفقر زاد بأكثر من 20%.

لتفادي احتمال «صراع الفئات» الذي بدأ البعض يتوقعه جدياً، فإن النمو المائع، الذي سوف يستمر ملازماً البلدان الصناعية، خلال السنوات القادمة، لا يكفي وحده لا لضغط البطالة ولا لتقليص الهوة بين المستبعدين(*) والداخلين(**) إن على الحكومات هذه المرة، وليس صندوق النقد الدولي، مهمة خلق اقتراب جديد من مشكلة فرص العمل، وإنماط الحياة، وشكل العدالة، لتفادي المشهد البائس لمجتمع أُختزل في حساب النتائج، والذي يعيش مستقبله من خلال الربح والخسارة.

(*) المستبعدون: الذين بسبب البطالة والأزمة الاقتصادية صاروا خارج الدائرة الاقتصادية: إنتاج استهلاك. فلا يتمتعون بالنمو الاقتصادي المترجم.

(**)الداخلون: الذين داخل الدائرة الاقتصادية يتمتعون بالنمو الاقتصادي. المترجم.



المعلوماتية - العبد الجديد!

لقد اعتبر اليونانيون أن مهمة الإنسان الحقة، وغاية نشاطه الإنساني ليس العمل الشاق، وبذل الجهد المضني في سبيل إنتاج حاجاته المعيشية، إنتاج ضرورات الحياة وسيلة وليس غاية، غاية الإنسان التفكير والتأمل وممارسة السياسة والنشاط الفني والرياضي.

لكن تبرز مشكلة: المفكر، السياسي، الأديب، الفنان، لكي يمكنه التفرغ للفكر والتأمل، أو ممارسة السياسة أو الأدب أو الفن يحتاج كبشر إلى الأكل والشرب والملبس والسكن... إلخ. بدون هذه الضروريات لا يمكنه الحياة ولا ممارسة نشاطه الإنساني الراقي.

لقد وجد اليونانيون، وغيرهم من المجتمعات، في العبودية أسلوباً أمثل لحل هذه الإشكالية: العبيد يعملون، يكدون لإنتاج ما يحتاجه السادة، ليتفرغ هؤلاء لممارسة

نشاطهم الإنساني. هكذا انقسم المجتمع الإنساني، قرونا طويلة، إلى سادة يمارسون الفكر والسياسة والرياضة والفنون، وعبيداً يعملون في الأرض وينتجون الخيرات.

هذا الانقسام، لكي يكون مقنعاً، أحتاج إلى مبررات، أفلاطون اقترح نظاماً تعليمياً يقود إلى تمييز النخبة المكرسة لهذه الغاية، فاصلاً اياها عن العوام الذين عليهم توفير حاجات النخبة، العبودية والنخبة نتاج نظام تعليمي ينتخب القدرات العقلية ويستبعد العاجزين، أما أرسطو فإنه يرجع الأمر إلى الاختلاف في طبيعة السادة والعبيد، إذ ثمة من لا يملكون ـ طبيعياً ـ من الذكاء إلا القدر الذي يؤهلهم لطاعة وتنفيذ أوامر السادة، وفي هذا فقط يتميزون عن الحيوان. أما السادة فإن الفكر والسياسة والنشاط الثقافي والرياضي هي الأجدر بأن يصرف فيها نشاطهم الإنساني.

في العصور الوسطى ـ الأوروبية ـ تغير المبرر وبقي الانقسام، العبودية صارت عقاب إلهي لا يمكن ولا يجب الاعتراض عليه، لأن الكنيسة وجيوش رهبانها العاطلين عن العمل في حاجة هم أيضاً إلى عبيد.

تغيرت صور السادة عبر العصور: سادة إقطاع قساوسة

رأسماليون. وتغيرت كذلك صور العبودية: عبودية مباشرة، إقنان عمال، وظل الانقسام قائماً حتى اليوم.

لقد بدا أن التفرغ للنشاط الفكري والثقافي والفني والرياضي وحتى الديني يتطلب بالضرورة عبيداً. محاولات القضاء على هذا الانقسام كانت في الغالب على حساب النشاط الفكري والثقافي والفني في المجتمع الإنساني، لقد ظهر الانقسام أحياناً على أنه قدر. لا مفر منه لأي مجتمع يطلب حياة ثقافية فكرية وحتى روحية، عندئذ التضحية ببعض منه عبيداً، يعوضها الرقي الثقافي والفكري والفني.

لقد بدا الخيار صعباً بين رقي فكري وثقافي يتطلب «عبيداً» وبين مساواة تحط من حياة المجتمع الفكرية والثقافية، حين ينشغل الجميع بإنتاج حياتهم لن يتوفر الوقت للانشغال بالفكر والثقافة.

لكن الحل جاء ربما من حيث لا يتوقع: مع التطور التقني بدا أنه أخيراً صار بالإمكان تحرير كل الناس من مشاق العمل وكسب العيش، وأن يجدوا وقتاً كافياً للاشتغال بالفكر والأدب والموسيقى، وكل أنواع الإبداع،

تطور التقنية جعل الانقسام القديم ـ الجديد ـ بدون مبرر.

لحسن الحظ العبد الجديد ليس بشراً: أنه الآلة عالية التقنية، الآلة الذكية. مع المعلوماتية صار بالإمكان ألا يحتاج المجتمع عبيداً لكي يشبع حاجاته. جيرمي ريفكين يتوقع هكذا نهاية العمل، أو بتعبير أدق نهاية الحاجة إلى العمل.

هل هذه نبوءة أم مبالغة خطابية؟

جيرمي ريفكين من فئة من الباحثين شائعة في الولايات المتحدة، أنهم المستشارون الذين يحسنون تنظيم الوقائع بطريقة قادرة على جذب اهتمام وسائل الإعلام، فيحصلون بذلك على دعاية وعلى مصداقية لما يقدمونه من استشارات لأصحاب المشاريع.

الصورة التي يرسمها في كتابه «نهاية العمل»، كما يقول كاتب مقدمة الكتاب، قادرة على التأثير على الرأي العام، هذا إن لم يكن على صواب، وأن تشخيصه يسبق بعض الشيء الواقع.

المرحلة الأولى من برهانه، الأكثر تطوراً، على ما

يقول، تتلخص في وصف الكارثة القادمة: اختفاء العمل الإنتاجي كما عرفناه حتى اليوم. سارداً قوائم مذهلة لفرص العمل الملغاة فعلاً، وتلك التي في طريقها إلى الإلغاء! والمعلن عنها من قبل المجموعات الاقتصادية الكبيرة في الولايات المتحدة، أو في غيرها من البلدان الصناعية. وهو يؤكد أن هذا ليس نتاج الأزمة الحالية كما يعتقد البعض، وإنما نتاج «ثورة» تقنية جديدة: نهاية عصر الصناعة والدخول في عصر المعلوماتية.

البعض، فيما وراء الأطلنطي سوف يحاجج بأن خلق فرص عمل جديدة عوض الملغى منها، وأنه لم يوجد على الكرة الأرضية مثل هذا العدد من العاملين مثلما يوجد اليوم.

جيرمي ريفكين(*) يجيب على هذا الاعتراض بالدعوة إلى النظر في تطور الزراعة في البلدان الصناعية الكبرى، منذ قرن من الزمان، كانت الزراعة تستوعب حوالى 80% من السكان النشطين حالياً لا تستخدم منهم إلا 2% أو

(*) راجع: جيرمي ريفكين: نهاية العمل ـ نشر لاديكوفيرت . . باريس اللوموند الاقتصادي 15/ 10/ 96.

3%. نفس المصير يواجه الصناعة والخدمات في العالم الثالث كما في البلدان المتطورة، ذلك لأنه، كما يؤكد ريفكين، لم يلاحظ حتى الآن ظهور أي فرع في الصناعة يمكنه استيعاب ملايين العاطلين الجدد. كما أن المعلوماتية لن تخلق فرص عمل بقدر يستوعب هذه الملايين، الآلة صارت تطلب «قدرة فنية بدل القدرة العضلية».

في الواقع المعلوماتية تقضي ليس فقط على المهام العمالية، وإنما أيضاً تقضى على الأعمال الاحترافية أو المهنية (محامون. . مهندسون. . أطباء)، الأنظمة الخبيرة، الآلات الذكية تستطيع الحلول محل عدد كبير منهم، لن يتملص من هذا المصير غير «نخبة المعرفة» المكونة من بضعة آلاف فقط في كل فئة مهنية، لقد «تحولت الشغيلة، بفعل التطور، من الأعداد الغفيرة الكادحة الجاهلة، إلى أعداد محدودة من مهندسين وعلماء» عددهم سوف يزداد بكل تأكيد، لكنهم يظلون أقلية إلى جانب كتلة هائلة هشة «قابلة للسخرة ويلقى بها حسب المزاج» في حالة ليست أكثر من حالة مجرد البقاء على قيد الحياة، يقودها القهر والفقر إلى الجريمة والعنف.

هل يمكن تفادي الكارثة؟

هل يمكن تفادي النتائج الوخيمة لمثل هذا الانقسام بين قلة «نخبة المعرفة» في عصر المعلوماتية، وأكثرية عاطلة فاقدة موارد الرزق؟

جواب ريفكين مزدوجاً: يجب **أولاً** إعادة التفكير في أسبوع العمل، أي تقليص ساعات العمل. لكن هذا لا يكفي، أولاً لأن الساعات الناتجة عن تقليص ساعات العمل لن يكون بمقدورها تشغيل العاطلين عن العمل، وثانياً لأن أرباب العمل، للحفاظ على هامش أرباحهم، يشترطون تخفيض الأجور مع تخفيض ساعات العمل، وهذا يعني من ناحية تخفيض مستوى معيشة العمال، ومن ناحية أخرى بقاء الطلب الكلي على مستواه ما قبل تشغيل العاطلين.

الحل الذي يقول به ريفكين يمر من خلال تطوير «القطاع الثالث» وهو الاقتصاد الاجتماعي، أنه هو الذي أقام في الولايات المتحدة أول المدارس وأول المستشفيات... إن الخدمات الاجتماعية، المتاحف، المسرح، الموسيقى... سوف تشهد مهامها تدعم، وحتى

تتسع. وعلى السلطة العمومية تشجيعها بتخفيض الضرائب، وتقديم «أجر اجتماعي» في مقابل خدمات أو أعمال ذات نفع عمومي، ويقترح لتمويل ذلك نسبة خصم من ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج العالي التقنية.

بفضل تطوير «القطاع الثالث» أو الاقتصاد الاجتماعي، يمكن التمتع بالوقت وبالناس المحرومين من العمل بفضل عصر المعلوماتية، والعبور إلى اقتصاد مؤسس على سمات ليست تجارية.

جيرمي ريفكين يعترف بأن الخلاصة التي ينتهي إليها تقوم على عقيدة، أنه واعٍ بنقاط ضعف اقتصاد اجتماعي لا يكون غير ملاذٍ لأولئك الخاسرين في عالم التقنية العالية، ويظل متوقفاً على دعم الدولة المزاجي. لكنه يلح على أمرين: ضغط الحاجة والرأي العام.

فمن حيث ضغط الحاجة، المشروعات في حاجة إلى الحفاظ على مستهلكين لإنتاجها أي في حاجة إلى قوة شرائية لتصريف إنتاجها.

أما من حيث الرأي العام، فإن المواطنين يفضلون تمويل خدمات اجتماعية على تمويل البوليس والسجون.

وفوق كل ذلك فإنه يلاحظ أن القطاع الثالث سيكون له سلطان سياسي لأنه يستجيب لحاجة «الجماعات المحلية»، ولأنه يمثل توازناً مع الشركات المتعددة الجنسية، والتي تصير بإطراد عالمية، وأكثر فأكثر احتمالية.

رسالة جيرمي ريفكين تغري أولئك الذين في هذا الجانب من المحيط تقلقهم الازدواجية الاجتماعية، ويؤلمهم تعمق اللامساواة وكذلك أولئك الذين يستحوذ عليهم الحنين إلى (العام 1) وأولئك المناضلين من أجل تقليص ساعات العمل. لكن تحليلاته تحبط أولئك الذين يترقبون بفارغ الصبر بزوغ فجر الاقتصاد الاشتراكي أو الاجتماعي فيدركون حدود «الخدمات القريبة»، وعجز الجماعات المحلية عن تحقيق الاندماج المتوقع. لكنه يشارك في محاولات العثور على تصور لتغيير سياسي واجتماعي مشابهاً لذلك الذي نجده عند الحركة العمالية في القرن التاسع عشر، والذي جرته «الشيوعية» في انهيارها معها.

لكن المشكلة التي لم يتعرض لها صراحة، وإن لمح لها تلميحاً هي: ما مصير النظام الرأسمالي؟ أزمته التي

بدأت تطل برأسها مع تطور التقنية المعلوماتية تبرهن على أنه غير قادر على استيعابها.

الآلة عالية التقنية تخضع لشروط الملكية الخاصة، في أي صورة كانت. عندئذ الإنتاج مملوكاً ملكية خاصة، وافراً لكنه لا يجد مستهلكيه الآلة عالية التقنية تطرد العمال باطراد «الطبقة العاملة في تناقص مستمر يتناسب طردياً مع تطور الآلات»، لقد بدأ الشعور بهذا منذ ثورة عمال مانشستر وليون.. إلخ الذين دمروا الآلات معتقدين أنها سبب مأساتهم.

العاطلون ليس لديهم قوة شرائية لاستهلاك إنتاج الآلة عالية التقنية ـ وربما غيرها أيضاً ـ أنه مأزق إذن؟

ضرائب الدولة نفسها تتقلص بقصور الاستهلاك وتكدس الإنتاج ومن ثم تباطؤ الإنتاج والمؤدي إلى البطالة.. وهكذا..

حقيقة منذ أن ولدت الرأسمالية ولدت في دائرة جهنمية، الرأسمال يطلب التقنية، والمزيد منها باستمرار، سواء لزيادة الإنتاج كما لتخفيض الكلفة، ومن ثم زيادة الأرباح. وهو أيضاً، حتى إن أراد، لا يستطيع الخروج من

هذه الدوامة، إذا لم يبحث عن المزيد والمزيد من التقنية، فإن الآخرين سوف يتجاوزونه، فيجد نفسه خارج الحلبة، خارج دائرة السوق. لكن هذا السعي المحموم نفسه يمكن أن يقضي على الرأسمالية، المزيد من التقنية يعني المزيد من تقليص فرص العمل، أي المزيد من العاطلين، أي تقليص الطلب الكلي. وكما يلاحظ ريفكين ـ وغيره ـ ليس هناك فرع صناعي جديد قادر على استيعاب ملايين العمال العاطلين الذين تطردهم الآلة ذات التقنية العالية. هذه تتطلب كيفاً وليس كماً. عندئذ من يستهلك الإنتاج؟

النتيجة، كما تشير بوادرها اليوم، هي تكدس في الإنتاج من ناحية وتراكم أعداد العاطلين من ناحية أخرى لا يملكون قوة شرائية للاستهلاك. . ما الحل؟

إن توقف الرأسمالي عن طلب المزيد من التقنية مستحيل، لكنه في هذه الحالة لا يفعل غير تركيم الإنتاج بدون مخرج.

النظر في المجتمعات الصناعية يشير إلى أن ثمة حلول جزئية يجري العمل بها اليوم لتفادي الكارثة: صناديق البطالة، مساعدات اجتماعية، صناديق خيرية،

معونات... إلخ إنها محاولة إعادة الخارجين من سوق الاستهلاك إليه بمنحهم قدر من القوة الشرائية ولو على حساب أرباح الرأسمالي.

هذه الحلول الجزئية تتبين شيئاً فشيئاً عاجزة: أمواج البطالة تتلاطم والمحتاجين للمساعدة في ازدياد مستمر بقدر ما يتسع مجال الآلة ذات التقنية العالية، وكلما انتزع الرأسمالي - طوعاً أو كرهاً - من أرباحه لخلق قوة شرائية لتحريك السوق. وربما أيضاً لتفادي انفجار اجتماعي، فإن التقنية المتطورة باستمرار تقذف بملايين العمال الآخرين إلى البطالة وخارج السوق الاستهلاكي.. إنها إذن أزمة النظام الرأسمالي البنيوية!

الحل الذي يقدمه ريفكين، فيما يسميه القطاع الثالث، ينقصه الوضوح ويتجاهل الإطار الرأسمالي الذي تتطور داخله التقنية. أن تمويل القطاع الثالث، وتمكين الناس، وقد تحرروا من مشاق العمل ليتمتعوا بوقتهم، ليس بالأمر اليسير، ولا تكفيه بضعة نقاط تخصم من ضريبة فائض القيمة، أنه يتطلب اجتماعية التقنية العالية.

إن الأزمة تشهد على عجز النظام الرأسمالي، وأن نظاماً

ملائماً لتطور التقنية العالية صار البحث عنه أمراً ضرورياً.

كثيرون يشيدون بفضل الرأسمالية من تطوير التقنية، حتى وإن فعلت هذا لدوافع أخرى. لا شك «أن التطور العلمي هو مكسب للإنسانية لا يمكن العودة عنه» لكن الرأسمالية ليست كذلك. فهل تطور التقنية يفعل بالرأسمالية ما عجزت عنه حتى الآن حركات العمال والحركات الاجتماعية؟! هل تتحقق نبوءة «أن العمل من أجل زيادة الربح يؤدي إلى اختفاء الربح»؟!... ربما...



فقاعة الرأسمال

عولمة رؤوس الأموال هل تهدد الدول؟

حالما ننتهي من قراءة الصفحة الأخيرة من كتاب لويل بريان وديانا فاريل عضوا مكتب الاستشارات الدولية، «الأرض رأسمال» فإن الجواب على هذا السؤال لا يمكن إلا أن يكون بالإيجاب: عولمة رؤوس الأموال تهدد الدول.

إذا تجاوزنا سريعاً إطراءهما للسوق العالمي، أو العولمة، والذي لا يقنع ولا يغري الكثيرين. فإن ميزة هذا الكتاب أنه يقدم معلومات معينة ومهمة حول هذه الغمامة التي تكتنف المضاربات الدولية. كما أن تطور «الفقاعة» المالية تم شرحه جيداً، وجوانبها الغامضة جرى تحليلها بقدر من العناية.

كل شيء بدأ في نظرهما مع بداية سنوات الثمانينيات،

عندما مخزون السيولة العالمية أخذ في الزيادة بشكل أسرع بكثير من الادخار الحقيقي نفسه، السيولة فاقت الادخار. كيف يكون مثل هذا الأمر ممكناً؟ ألا يعلمنا علم الاقتصاد أن الادخار يجب أن يكون في كل الأموال مساوياً للاستثمار؟ من أين جاء الفرق بين الادخار والاستثمار؟ هل حدث هذا بسبب زيادة هائلة في المديونية عند كل الفعلة الاقتصاديين؟

بالنسبة للكاتبين يرجع السبب في الفرق بين الادخار والاستثمار إلى تطور السوق الدولي للرساميل، هذا التطور حرر سقف المديونية المقبول حتى هذا الحين، أي أن المديونية تجاوزت السقف المقبول.

لماذا حدث هذا؟ ما هي أسباب هذا الانفجار الورقي؟

تطوران فنيان أساسيان كانا في أصل هذا الانفجار الورقي حسبما يرى الكاتبان:

1 ـ التطور الخارق للعادة الذي طرأ على المعلوماتية ونظم الاتصالات خلال العشرين عام الأخيرة، التحكيم مثلاً، وهو إجراء يتيح الحصول على فوائد من اختلاف أسعار العملة من مكان لآخر، عرف

ازدهاراً هائلاً. عندها صار ممكناً وميسوراً القيام بعمليات معقدة تتعلق بمليارات الدولارات في جزء من الثانية، إنها سرعة التداول، بفضل المعلوماتية وتطور نظم الاتصالات، الذي أدى إلى سرعة «خلق النقود».

2 ـ السندات، أي إصدار أوراق، أو أيضاً إصدار قيم منقولة، من قبل الشركات، هذه بديلاً عن الاقتراض من المصارف، لجأت إلى إصدار السندات والأوراق المالية الخاصة بها. هكذا يصير واضحاً كيف أن الإصدار المتسارع والمتزايد للأوراق، أمكنه أن يساهم في تطور «الفقاعة»، وذلك عندما أصبحت الشركات، وما في حكمها، قادرة على خلق «نقودها» الخاصة بدلاً من القروض المصرفية، وهذا أتاح لهذه الشركات أن تتحرر من الوصاية المزدوجة التي تمارسها الدولة والمصارف على خلق النقود. الفرامل التقليدية التي كانت تحد من خلق «السيولة» لم يعد لها حينئذ وجود.

هكذا المخزون المالي الدولي تضاعف أربع مرات ما

بين عام 1980 وعام 1994. وهو يتجاوز اليوم 40,000 مليار دولار أي سبعة وعشرين مرة الناتج الوطني الفرنسي الخام.

مع ذلك هذا الرقم كقيمة مطلقة ربما لا يعني شيئاً كثيراً، إضافة إلى هذه 40,000 مليار دولار، فإن الرساميل العائمة أي تلك الأموال الرحالة، التي تنتقل من مكان لآخر، تمثل نسبة مهمة من الصعب تقدير حجمها بدقة، يمكن فقط أن نتصوردها عندما نعرف أن حجم الصفقات في سوق تبادل واحد تبلغ 1000 مليار دولار يومياً.

من غير المجدي أن نبحث في هذا الكتاب عن نقطة نقدية واحدة تخص المضاربات. من الممكن، بعد كل شيء، أن الغرب قد دخل عصراً جديداً من الرأسمالية، عصر فيه الأدوات المعقدة جداً، صارت تملي على مختلف الفعلة الاقتصاديين سلوكهم.

هذا العالم المتكاثر في نظام مستقل ذاتياً، والمنقسم، والمطيع لنفس الحافز، وذو منطق واحد، فيه بالطبع ما يقلقنا، إن المغامرة السيئة التي حدثت لرئيس الفيد F.e.d، آلان قرين بأنه عندما تحدث، في بداية ديسمبر 1996 عن

«التجربة اللاعقلانية» للأسواق، فأثار حديثه الرعب في البورصات، هذه التجربة لا يمكنها إلا أن تقوي هذا الشعور القلق.

الكاتبان يحسان بهذا القلق «إننا نتجه نحو زمن مضطرب» هكذا يتوقع الكاتبان، ويريان بأنه لا مفر أمام الدول الوطنية إلا تقليص الميزات الاجتماعية، هذه الميزات الاجتماعية صار ينظر إليها على أنها «لا يمكن احتمالها».

لكن بتقليص الميزات الاجتماعية ـ خدمات ضمان صحة تعليم . . . ـ فإن الرأسمالية تخاطر بذلك بأن تقوم على حساب طبقة وسطى عريضة، عندئذ الاعتقاد الحماسي في الرأسمالية الليبرالية ينتهي صراحة في صورة عن المستقبل قاتمة، لم يكن في وسع الكاتبين إلا الاعتراف بها(*).

لقد عبرت الرأسمالية مرحلتين: المرحلة التجارية أولاً

(*) الأرض رأسمال. تأليف لويل بريان، ديانا فاريل، نشر فيلاج مونديال ـ باريس، عرض فيليب ارنود، اللوموند الاقتصادي 17/ 12/ 97.

ثم المرحلة الصناعية، لتدخل هذه الأيام مرحلتها الثالثة: الرأسمالية المالية.

في المرحلة الرأسمالية التجارية كان الرأسمال مرغماً على التحول إلى سلع ليحقق عوائد، وفي المرحلة الصناعية كان الاستثمار الصناعي طريق الرأسمال الوحيد - تقريباً - لخلق أرباح، في المرحلتين كان الاستثمار الطريق الإجباري أمام الرأسمال لإنتاج فائض، التجارة الصناعة أعطت الرأسمال بعض المبررات وأخفت كثيراً من السيئات، لقد ظهر الرأسمال على أنه مفيد للمجتمع. في الرأسمالية المالية شق الرأسمال طريقاً جديداً بعيداً عن التجارة من خلال السلع والصناعة لإنتاج السلع.

كيف حدث هذا التحول الجاري إلى الرأسمالية المالية؟

مع التقدم التقني وازدهار الصناعة، والتراكم المالي، وحاجة المشاريع، النهمة باستمرار، إلى أموال طائلة لتمويل مشاريعها، صار الرأسمالي الفردي يخلي مكانه للمؤسسات المالية العملاقة: لاعتبارات منها:

1 - تعقد وتشابك النشاط الاقتصادي، وخاصة النشاط

المالي، مما تطلب إدارة ليست في وسع أي رأسمالي منفرداً.

2 ـ حاجة المشاريع والاستثمارات لتمويل لا يمكن أن يوفره رأسمالي فردي وحده.

3 ـ طلب الأمان للرأسمال المستثمر وضمان الفائدة

هذه الاعتبارات صارت تتطلب إجراءات إدارية وعملياتية وقانونية وتقنية معقدة. وبقدر ما هي متطورة مكلفة. عندئذ برزت المؤسسات المالية كأفضل من يقوم بهذه المهمة: مهمة الوسيط بين الرأسمال والمستثمر. بما لديها من خبرة وإدارة قانونية وعملياتية ومالية وتقنية، وما يتوفر لها من مكاتب منتشرة ووضع قانوني.

لقد بدأت هذه المؤسسات المالية مجرد وسيط بين الرأسمالي الذي يودع أمواله في المؤسسة بغرض تشغيلها ـ استثمارها ـ وبين طالبي الرأسمال من المستثمرين وأصحاب المشروعات وأحياناً حتى الحكومات. لكنها انتهت بأن فصلت ملكية الرأسمال عن الاستثمار.

في البداية، هذه المهمة لها ميزتان:

1 ـ إنها وساطة لا يتكبد فيها الوسيط أي خسائر مباشرة. في حالة إفلاس المستثمر أو تأخر السداد.

2 ـ أنها لا تقوم بأي مخاطرة تقودها إلى الخسارة وأحياناً الإفلاس.

لهذا بقيت هذه المؤسسات المالية، في العموم، ثابتة قوية رغم إفلاسات المشاريع وأصحاب رؤوس الأموال خلال المرحلة التجارية والصناعية. وهذا يفسر إلى حد كبير بقاء النظام الرأسمالي رغم الأزمات والكوارث الاقتصادية.

لكن إغراءات الربح السهل والسريع، وعدوى طلبه تسربت إليها، فلم تعد ترضى بالنسبة التي تحصل عليها من وساطتها، إنها نسبة في العموم متواضعة، لكن المؤسسة تحفظ نفسها بعيدة عن المخاطرة.

إن تحول المؤسسات المالية من دور الوساطة بين مالك الرأسمال والمستثمر، إلى دور المستثمر المباشر، هو أخطر تحول حدث في الرأسمالية، الرأسمالية تقذف في «السوق» بكل قواتها، لم يعد لها جنود احتياط.

لقد رأت المؤسسات المالية في شراء الأسهم والسندات مباشرة فوائد تفوق الخيال، أو من تمويل مشاريعها الخاصة مباشرة عوائد لا تخطر ببال. وحتى شراء العملة وبيعها يحقق لها أرباحاً سهلة سريعة وهائلة. هكذا حدث الانزلاق، واندفعت المؤسسات المالية والمصارف إلى الاستثمار المالي مباشرة متخلية تقريباً نهائياً عن دورها التقليدي كوسيط.

في عكس هذا الاتجاه انزلقت رويداً رويداً المشاريع والشركات الكبرى بطريقين:

1 - لقد رأت في إصدار أوراقها المالية الخاصة بها وبيعها في الأسواق المالية، للحصول مباشرة على الأموال اللازمة لها، دون المرور بالمؤسسات المالية والمصارف وحتى الدولة، أسلوباً يحررها من كل وصاية.

2 - توظيف أموالها، ليس في الإنتاج والبحث والتقدم التقني عموماً، وإنما في شراء الأسهم والسندات وحتى العملات والمضاربة فيها.

المؤسسات المالية تحولت عن دورها كوسيط إلى

الاستثمار والشركات والمشروعات تحولت عن دورها الإنتاجي - الاستثماري - إلى الأنشطة المالية والمضاربات.

هكذا صار خلق النقود بدون حدود، المصارف المؤسسات الشركات تستثمر أموالها في المضاربات المالية، الشركات تخلت عن الاقتراض من المصارف لتخلق نقودها الخاصة لتوفير احتياجاتها المالية، ثم شغلت أموالها في أنشطة مالية.

الرأسمالية تدخل هكذا مرحلة الرأسمالية المالية، حيث الرأسمال صار سلعة مباشرة للرأسمال دون المرور بالحلقة الإنتاجية أو السلعية، الرأسمال يشتري الرأسمال ويبيع الرأسمال.

حالما ولجت الرأسمالية مرحلتها الثالثة، ظهرت أزمات جديدة، المؤسسات المالية، المصارف، الشركات، التي استثمرت أموالها في شراء المال بغية المضاربة فيه، وليس للاستثمار، بدأت تحصد نتائج تخليها عن مهامها الأساسية: مصارف تفلس بورصات تنهار، شركات تغلق أبوابها بعد أن فقدت في المضاربات المالية مرونتها

المالية، عملات تنهار، تفقد قيمتها تتآكل: التضخم الهائل هو المحصلة النهائية.

الرأسمال بعد أن فقد ثقله الإنتاجي صار مجرد «فقاعة»، الرأسمالية المالية تبينت ضد الرأسمالية الإنتاجية أو الصناعية، ليس فقط لأنها تحرم الصناعة من فرص استثمار الرأسمال في الإنتاج، وإنما أيضاً لأنها تنتج التضخم.

في هذه الرأسمالية المالية الناشئة بدا التضخم لا يمكن التحكم فيه، غولاً رهيباً، ويدا أن الكثير من البلدان لم تجد بدأ من التعايش معه، ذلك لأن وضع حد له يعني وضع حد للرأسمالية المالية. وهذا ما لم تجرؤ عليه أي حكومة حالياً... ولكن إلى متى وإلى أي حد تتضخم الفقاعة الرأسمالية؟ هل أفرغ الحاوي كل ما في جعبته؟





أتجني براقش على نفسها؟!

لعبة الأجور... والتضخم

يعتقد بعض الاقتصاديين أن التضخم في حدود معدل 3 أو 4% ضروري من أجل ضمان العمالة الكاملة، وحل مشكلة البطالة. ما حجتهم على هذا؟

حجتهم تتكون من عنصرين:

أولهما: من أجل تقليص البطالة، فإنه من المناسب خفض الأجر الحقيقي(*) (أي القوة الشرائية للأجر)، وهذا يعني خفض تكلفة العمل مما يحث أرباب العمل على تشغيل العمال.

ثانيهما: يمكن الحصول على هذا، التخفيض للأجر الحقيقي، باحداث ارتفاع في الأسعار أعلى من زيادة الأجور النقدية المتحصل عليها الاجراء.

(*) راجع: لوموند الاقتصادي. أندرى فورسان 19/11/96 ف.

احتمالان حينئذ ممكنان: أجر اسمي[*] مستقر مرتبط بتضخم خفيف أو أجر اسمي يزيد ولكن مصحوباً بارتفاع في الأسعار أكثر أهمية. وذلك من أجل جعل القوة الشرائية للأجرة في نفس مستواها السابق. بمعنى أن الارتفاع في الأسعار يكون أعلى من الزيادة الحاصلة في الأجور الأسمية، وهذا يعني عملياً تخفيض في القوة الشرائية للأجرة رغم الزيادة النقدية الحاصلة فيها.

ويحث أن استقرار الأجور الاسمية غير ممكن، بسبب قوة النقابات العمالية التي تناضل من أجل زيادة الأجور، مما يمنع تجميد الأجور، فإن أرباب العمل يلجؤون إلى طريقة أكثر تعقيداً لجعل الزيادة في الأجور الاسمية لاغية، أنها زيادة الأسعار بنسبة تفوق نسبة زيادة الأجور هذه الزيادة تخفض في القوة الشرائية للأجرة رغم الزيادة النقدية الطارئة عليها. عندئذ زيادة الأسعار تجعل الزيادة في الأجور تعني تخفيضاً في القوة الشرائية للأجرة.

الحجة المشار إليها، خاصة في قسمها الثاني، أكثر

(*) الأجر الاسمي: هو كمية النقود المتحصل عليها الأجير.

عرضة للنقد، أنها مؤسسة على الفكرة الكنزية القديمة، والتي وفقا لها سوف يستمر الاجراء في الانخداع «بالوهم النقدي» فيقبلون بالزيادة النقدية في أجورهم معتقدين أن ذلك يعوضهم عن زيادة الأسعار. ماذا يعني ذلك؟

يعني إن الأجراء لا يميزون بين الزيادة في أجورهم النقدية ومستوى قوتهم الشرائية التي يتيحها لهم هذا الأجر. فتخفي عنهم الزيادة النقدية في أجورهم انخفاض قوة الأجور الشرائية. أي انخفاض أجورهم الحقيقية(*).

(*) الأجر الحقيقي: هو ما تمثله القوة الشرائية للأجر.

الأجر الحقيقي لا يتبع بالضرورة الأجر الاسمي، زيادة كمية النقود في الأجر الاسمي لا تعني زيادة القوة الشرائية للأجر، فهذه تتوقف على مستوى الأسعار وتحت رحمة السوق. بينما زيادة الأجر الاسمي تخضع لمفاوضات ومساومات بين أرباب العمل والنقابات العمالية. وهذه تخضع لتوازن القوة الفعلي بين الطرفين ومكان الدولة.

يحدث في الغالب أن الزيادة في الأجر الاسمي لا تعادل الزيادة في الأسعار، مما يعني إن الأجر الحقيقي ـ القوة الشرائية ـ لا يتبع الزيادة في الأجر الاسمي، وأحياناً الزيادة في الأسعار ليست فقط معادلة للزيادة في الأجور، مما يبقي القوة الشرائية على حالها، بل أيضاً تبتلع نسبة قد تكون كبيرة، من القوة الشرائية ما قبل زيادة الأجور. كذلك سياسة رفع الأجور عديمة الجدوى بالنسبة للأجراء، ما لم يصاحبها تقنين الأسعار للمحافظة على القوة الشرائية.

هذه السذاجة في النظرة الاقتصادية لم يعد ممكناً الدفاع عنها إلا بصعوبة، طالما أن المعلومات فيما يتعلق بالتضخم والقوة الشرائية شائعة ومعروفة، وإن خفيت على عموم العمال لا تخفى عن مستشاري النقابات الاقتصاديين. ارتفاع الأسعار عندئذ يتجه إلى الانعكاس على الأمور الاسمية، الأجراء يدركون أن الزيادة في أجورهم الاسمية لا تعوض ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض قوتهم الشرائية. فيطالبون مجدداً بزيادة الأجور. بالطبع التعديل لا يجري حالاً وفي نفس الوقت الزيادة في الأسعار تسبق غالباً الزيادة في الأجور، مما يجعل التعويض ـ إن حدث ـ متأخراً، تعويض عن زيادة ماضية. . عقود الأجور لا يعاد النظر فيها إلا على فترات، ارتفاع الأسعار، يستطيع إذن على المدى القصير، أن يجر إلى تخفيض الأجر الحقيقي.

لكن لا يمكننا تخيل أن الأجراء لا يعون هذه الخدعة، ولا يدركون مغزى اللعبة: انخفاض القوة الشرائية لأجورهم (أو ارتفاع أقل من المتوقع أو أقل من نسبة ارتفاع الأسعار) وهذا مهما كان الوضع: سواء كان الأجر

مستقراً مع ارتفاع أسعار نسبياً قليل، أو أجر اسمي يزداد ولكن مع ارتفاع في الأسعار أكبر. النتيجة انخفاض القوة الشرائية للأجر لا يمكن للأجراء إلا أن يشعروا به. هكذا من الممكن جداً أن معدل التضخم 3 أو 4% لا يكون له إلا تأثير مؤقف، إن كان له أصلاً تأثير على العمالة. تأثيره يقتصر على الفترة ما بين ارتفاع الأسعار وإعادة النظر في الأجور. وهي فترة لا تكفي للتأثير على وضع البطالة.

ثم لماذا هذا المستوى بعينه من ارتفاع الأسعار يكون مثالياً؟ لم لا 4% 5% أو 1% 2%؟ مقدماً ليس هناك إي سبب أكيد للاختيار بين مختلف المعدلات، ولا نرى كيف لا يكون هدف استقرار الأسعار، أي تضخم 0% أكثر مثالية من معدل الزيادة 3% أو 4%؟

ليس هذا كل شيء، الاقتراح المشار إليه بقبول معدل 3 ـ 4% لارتفاع الأسعار، يفتح الباب على مصراعيه لخطر الانزلاق التضخمي بسبب الهروب إلى الأمام الذي تؤدي إليه مثل هذه السياسة. حالما الأجر الاسمي يجري تعديله على ارتفاع الأسعار 3 ـ 4%، أي حالما البطالة ترجع إلى مستواها ما قبل زيادة الأسعار، كيف يخفض من جديد

الأجور الحقيقية؟ هل بإثارة تسارع التضخم ليصل مثلا 4 ـ 5%؟ حالما الأجر الإسمي أعيد النظر فيه ليعوض التهاب الأسعار، فهذا يعني ـ على العموم ـ أن الخفض المؤقت للأجر الحقيقي قد ألغي، فماذا يكون الحل؟ هل نزيد مرة أخرى معدل التضخم من 6 ـ 8% لابتلاع الزيادة في الأجور، ولكي نخدع من جديد الأجراء. . . وهكذا دواليك. . . النتيجة: تضخم يزداد تسارعاً مع مستوى عمالة لم يطرأ عليه تحسن. هذه السياسة في قسم كبير منها تمثل تاريخ سنوات الستينيات والسبعينيات، فهل يراد حقاً إعادة التجربة وبعث الماضي؟!

لا. . ليس بالوقوع مجدداً في ضياعات الماضي وتخبطه نجد حلاً لمشكلة البطالة، ولا يمكن الخروج من أزمة البطالة بالمخاطرة بإعادة إطلاق التهاب الأسعار.

إنه إذن مأزق. المسألة في حاجة لإعادة النظر في النظام بأكمله!

الحلقة تبدو مفرغة وجهنمية، زيادة الأجور الاسمية تستهدف التعويض عن زيادة الأسعار، لكنها في نفس الوقت تثيرها. وزيادة الأسعار ـ من وجهة نظر أرباب العمل ـ

تستهدف أيضاً التعويض عن زيادة الأجور، لكنها ـ في الغالب ـ تتجاوز التعويض لتقضم جزءاً من الأجر الحقيقي أو القوة الشرائية. هكذا يشعر الأجراء عملياً، وهم يتسوقون، إن قوتهم الشرائية قد انخفضت رغم زيادة أجورهم النقدية. عندئذ من الطبيعي المطالبة بزيادة الأجور الاسمية في مواجهة زيادة الأسعار، وهكذا دواليك. لكن ارتفاع الأجور الاسمية لا يعوض بالضرورة الزيادة في الأسعار.

هكذا يبدو أن الرأسماليين رابحون، يزيدون في كمية النقود المتحصل عليها الأجراء، لكن بزيادة الأسعار يبتلع أرباب العمل أكثر مما قدموه من زيادة. العمال نصيبهم من هذا التضخم وانهيار قوتهم الشرائية. هكذا تبدو المأساة واضحة: نضالاتهم كفاحهم إضرابهم مظاهراتهم، معاناتهم لا يتمخض عنها إلا زيادة في الكمية الورقية ـ النقدية ـ وفي الحقيقة تخفيض قوتهم الشرائية، أنهم إذن يحققون عكس ما يطلبون! هذا الخفض في القوة الشرائية ينعكس في قصور الاستهلاك، إذن البطالة.

لكن هذه ليست سياسة أرباب العمل فقط، إن

الحكومات تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب. في مواجهة أزمة اقتصادية، تعتقد عدة حكومات، للخروج من الأزمة، أما تخفيض الأجور الإسمية، أو على الأقل تجميدها. لكن هذا المطلب صعب التنفيذ، خاصة إذا لم يصاحبه أيضاً تجميد للأسعار، لكن هذا غير مطلوب من الحكومات، لأنه يلغي الهدف من تجميد الأجور. صعب على الأجراء قبول تخفيض أجورهم النقدية. لا يمكن، إلا بسلطة قهرية واضحة، جعل من يتقاضى مئة دينار يقبل بثمانين دينار أجراً. أمام المشكلات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تنجم عن هذه السياسة، تلجأ عدة حكومات، تماماً مثل أرباب العمل، إلى تبني سياسة أكثر حذقاً وأقل ظهوراً: لا تمس الأجور، وربما لا تمانع في زيادتها أيضاً، لكنها تترك الأسعار تلتهب. عملياً التهاب الأسعار يخفض من القوة الشرائية للأجور أحياناً بنسبة لا يمكن تخيلها، الأجراء يحصلون على أجورهم النقدية دون أي مساس بها، لكن قوتهم الشرائية تصير تحت رحمة التهاب الأسعار في «سوق همجي». فإذا أطلق العنان لالتهاب الأسعار فإنها تحيل القوة الشرائية إلى رماد.

لكن حين يحدث هذا من قبل أرباب العمل، الذين يبتلعون الزيادة في الأجور بزيادة في الأسعار تقضم جزءاً من الأجور حتى ما قبل الزيادة، فإن قصور الاستهلاك لا محالة واقعاً. عندئذ من يستهلك سلع أرباب العمل؟ أنهم من جديد في دائرة جهنمية! ومن جديد تواجهنا البطالة!

أما الحكومات، فإن ارتفاع الأسعار ـ أن كان لا يهمها الاستهلاك الفردي للمواطن ـ يرتد عليها، فهي أكبر المستهلكين في المجتمع، عندئذ تضيع الحكومات الهدف الذي كانت تطلبه من تخفيض الأجور بإطلاق عنان الأسعار. لقد خفضت القوة الشرائية للأجراء، لكنها في نفس الوقت خفضت من قوتها الشرائية.

النتيجة التي لا مفر منها في الحالتين: التضخم، انهيار قيمة النقود وقد يصل الأمر إلى انهيار النظام المالي والاقتصادي للدولة.

أرباب العمل، في سعيهم المحموم نحو الربح يقتلون البقرة الحلوب بتدمير القوة الشرائية للأجور، الحكومات تعتقد أنها تحقق ثروة فلا تنجز إلا التضخم، تعتقد أنها تخدع الاجراء فتتخدع معهم نفسها. . لقد جنت براقش على نفسها.





تقاعد فاوست واستسلام بروميتوس

في مشروع إعادة تقييم المفاهيم، الذي جر إليه سقوط جدار برلين عام 1989، وتفكك الاتحاد السوفيتي بعد ذلك بقليل، هناك مفهوم ما كان له أن يستمر طويلاً في منأى من الضربات المدمرة.. أنه مفهوم التطور أو النمو..

جيلبير ريست، الأستاذ في المعهد الجامعي لدراسة التطور ومقره جنيف ـ سويسرا ـ يسلم مقدماً، في كتابه: التطور(*).. تاريخ معتقد غربي، بأن نظريات التطور كانت أسطورة، قضية، شعار بالنسبة للغرب، ولا زالت كذلك حتى اليوم، إن نظريات التطور تنتمي ـ في رأيه ـ إلى المجال الديني.

إحدى ميزات كتاب ريست هذا أنه يقدم دراسة لأصول

(*) راجع التطور.. تاريخ معتقد غربي، جيلبير ويست، تحليل فيليب أرنود، اللوموند 10/12/1996.

فكرة التطور، المتضمنة في فكرة التقدم الاقتصادي. هذه الفكرة يرى أصولها تمتد من أرسطو ثم القديس أوغسطين لكي تقودنا عبر عصر الأنوار إلى انتصار الفلسفة الوضعية والتطورية الاجتماعية عند كومت وداروين. المقترح الذي يقدمه ريست طموح، بل ربما مفرط الطموح، أنه بما يكفي لجعل أسنان البعض تصطك غيضاً.

المصطلح تطور والصفة «الأقل تطور» ظهرا غداة الحرب العالمية الثانية، في عام 1949 افتتح الرئيس الأمريكي ترومان ما دعاه «عصر التطور» في خطابه عن «حالة الاتحاد الأمريكي» معلناً، بخصوص البلدان الأقل تطور، «أن فقرها يمثل عائقاً وتهديداً، سواء بالنسبة لها كما بالنسبة للمناطق الأكثر تطوراً» ويستخلص أن من «صالح الغربيين ـ بالطبع ـ مساعدة الأشد فقراً» والسبب وراء هذه المساعدة واضح «العالم أصغر من أن يحتمل تعايش الفقر المدقع والغنى الفاحش».

ومن عام 1955، البلدان المكونة حديثاً لكتلة الحياد، تبنت مفهوم التطور، ومن خلال مؤتمرها الشهير في باندونج أعلنت أن التطور ضرورة.

انتشر هذا المفهوم حتى أنه عام 1958، أسست الأمم المتحدة صندوق الأمم المتحدة من أجل التطور، والذي ولد عنه بعد ذلك بقليل برنامج الأمم المتحدة للتنمية - التطور - والذي يعرف اختصاراً P.N.U.D.

أعوام الخمسينيات كانت سنوات اختمار المفهوم، وخلال عام 1952، ظهر لأول مرة، بقلم عالم السكان الفريد سوني تعبير العالم الثالث الذي شاع استعماله لوصف البلدان الأقل تقدماً.

في عام 1950، ظهر في الولايات المتحدة كتاب حقق شهرة ونجاحاً كبيراً، أنه كتاب «مراحل النمو الاقتصادي» مؤلفه الأمريكي والت وايتمان روستو، المولود عام 1916، والذي يعمل أستاذ تاريخ الاقتصاد في معهد ماسو شوسيت للتقنية الشهير. نظريته التي يقوم عليها الكتاب بسيطة، بل يراها البعض بسيطة لدرجة السطحية: المجتمعات المنخرطة في درب النمو الاقتصادي تمر بخمس مراحل، أنها مراحل النمو التي صارت شهيرة لدرجة لا يكاد يخلو من ذكرها أي كتاب يتناول الموضوع.

هذه المراحل هي: المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل

الانطلاق الاقتصادي، مرحلة الانطلاق، مرحلة العبور إلى النضج، وأخيراً عصر الاستهلاك الجماهيري.

إذا أخذنا فرنسا مثلاً، فإن هذه المراحل تستغرق عموماً خمسين سنة، الفرنسيون إذن دخلوا عصر مجتمع الاستهلاك الجماهيري ابتداء من عام 1950.

لقد كان من السهل على خصوم روستو التنديد بالأنانية الاجتماعية، أو بمعنى أدق الأنانية الغربية في نظرته، آخرون اتهموه بإشاعة الماركسية بدون ماركس، ذلك لأن مسار هذه المراحل يفترض شكلاً من الحتمية التاريخية المؤسسة على نزعة مادية. مع ذلك هذه النظرية كانت نظرية مروجي فكرة التطور مدة حقبتين من الزمن.

هذه العقيدة أخذت تتصدع، حدثان مهمان، كما يشرح جيلبير ريست، انتهيا بأن دمرا العقيدة في التطور:

الأول: أزمة الديون عام 1982، الانسداد الذي ترتب عليها أظهر حدود سياسة المساعدات التي وضعت خلال أعوام السبعينيات. أزمة الديون أظهرت عقم هذه المساعدات.

الثاني: انهيار الامبراطورية السوفيتية، إفلاس ما دعاه السوفييت «الاشتراكية الحقيقية» ذهب نهائياً بمصداقية «الإحسان الدنيوي» الغنى بالوعود وبالروح الغائية.

نهاية التاريخ هذه، المفهومة بمعنى «الغائية» لم يعد لها وجود. بمعنى أنه لم تعد ثمة غاية للتاريخ.

يبدو أن انهيار الاتحاد السوفيتي، هو العامل الأساسي، في وضع سياسة المساعدات للعالم الأقل تقدم موضع سؤال، ذلك يكشف أنها لم تكن تقدم من أجل تطوير حقيقي ـ فهذا ليس في صالح الرأسمالية ـ وإنما مجرد رشوة دولية لإبعاد الدول القابلة للمساعدات عن مجال تأثير ونفوذ الاتحاد السوفيتي، واستنزاف الأخير إن حاول المنافسة في هذا المضمار. اختفاء الاتحاد السوفيتي ألغى الحاجة لتقديم هذه المساعدات.

الكاتب لا ينفي واقع ما جرت عادة تسميته العالم الثالث، وكيف له هذا؟! عندما 80% من سكان العالم يستهلكون ـ كما نعلم ـ 20% فقط من الثروات المنتجة، و800 مليون شخص يعانون المجاعة وسوء التغذية، فإنه لا يمكن تجاهل هذا الواقع. وإذا كان البعض قد نسى، أو

تجاهل، فإن مؤتمر القمة الأخير لمنظمة التغذية العالمية يذكره بهذا الواقع. لكن مع ذلك، الأفق الطوباوي للاقتصاد المؤسس على مهمة القضاء على القدرة تبخر كسحابة صيف. المساعدات الموصوفة بالإنسانية، تشغل اليوم حيزاً ترك خاوياً بانحسار فكرة التطور المريضة.. وإلى متى؟!

لكن الكاتب يصير أقل إقناعاً، وأقل حجة، عندما يحلل المعتقدات البديلة لفكرة التطور: العولمة، الكلية، الواقع الممكن. ذلك لأن هذه المعتقدات، بالاختلاف مع أسطورة التطور، يغيب منها البعد الطوباوي، لم يعد هناك وعود، وليس هناك أمل ولا غد مشرق، لا تنطوي إلا على ممارسات، إرغامات جديدة، والقبول بالممكن.. عندئذ ريبية نهاية العصر تجد في كل هذا مجالاً خصباً.

ماذا يعني اليوم انكشاف التطور، في عيون الغرب، على أنه مجرد أسطورة؟

ربما الغرب لم يكن يهمه حقاً فقراء الجنوب، مع أنه في الغالب سبب فقرهم بما مارسه من نهب واستنزاف، واستغلال، الجنوب أحد أهم أسباب ثروة الغرب، في المقابل الغرب أهم أسباب فقر الجنوب.

هل كانت مساعداته تعبر عن شعور بالذنب نحو ضحايا استعماره؟

أبداً لم تكن كذلك، ذلك لأنه لا زال ينهب ويستنزف ويستغل خيرات الجنوب. ولم تكن المساعدات حتى محاولة تعويض، لقد كان هم الغرب الانتصار على الشرق. المساعدات أداته في تلك الحرب المسماة باردة، وحتى لا يترك مجالاً يمكن للشرق استغلاله في الجنوب، وعلى العموم ربط الجنوب من خلال المساعدات بمصير الغرب.

اليوم الحرب الباردة وضعت أوزارها، الامبراطورية المخيفة انهارت، إذن ليس ثمة حاجة لمساعدة الجنوب، انفراد الغرب بالعالم فيما صار يتجسد في «العولمة» لا يترك للجنوب من خيار آخر غير التبعية للغرب. فلماذا إغراءه بالمساعدات ولماذا تطويره؟

عندئذ لا نستغرب أنه مع انهيار جدار برلين، واختفاء الكتلة الشرقية، تفقد فكرة التطور ـ التي أشاعها الغرب ـ مبررها، ليكشف أنها ليست أكثر من أسطورة. . . خرافة!

هذا الانكشاف لا يقف عند هذا الحد، مثلما أعلن غيره

نهاية التاريخ وآخر إنسان وأبدية النظام الليبرالي، فإن جيلبير ريست يعلن بدوره نهاية أسطورة التقدم.

هذه النهايات: نهاية التاريخ، نهاية أسطورة التطور، تعكس مناخاً نفسياً غربياً، الغرب لم يعد يطمح إلى أي تطور، بل ربما صارت الفكرة تخيفه، لم يعد يتوقع أفضل من الرأسمالية، لكن هذه فقدت طوباويتها، وأفلست من الوعود، ولم يعد لها ما تقدمه ولا ما تبشر به غير «ليس في الإمكان أبدع مما كان» أنه الإفلاس الروحي التام، الذي يتمخض عن إرغامات واقع لا مفر من قبوله. لقد نظرت الرأسمالية إلى التطور على أنه اقتصادي محض، نظرة مادية تنافس الماركسية، عندئذ بالنسبة لها ليس ثمة ما وراء سوق عالمي، أنه حلمها... لقد تقاعد فاوست(*)

(*) فاوست: مسرحية لجوته عبرت عن صعود البورجوازية المغامرة الطموحة المتمردة، والتي لا تتراجع عن شيء في سبيل طموحاتها. جسد ذلك فاوست الذي باع روحه للشيطان مقابل المعرفة والمتعة الدنيوية.
بروميتوس: أسطورة الإنسان المغامر، الذي انتهك أسرار الطبيعة، وسلب النار من الآلهة لكي ينير العالم. إنه الإنسان البورجوازي الصانع المخترع.

واستسلم بروميتوس لواقعية الممارسة وإرغامات سوق عالمي، دون غاية أو طموح. ليس ثمة غد ولا مستقبل تبشر به الرأسمالية، إن عليها منذ الآن أن تتعايش مع الواقع بدون أمل ولا طموح. . انهيار خصمها الذي حلمت به طويلاً كشف إفلاسها.

حرب «الشيوعية» أمد في عمر الرأسمالية، بدون شك، لقد عاشت طيلة المواجهة على أمل الانتصار، عندما تحقق لها الانتصار فقد لذته، إنها لم تعد تعرف لماذا انتصرت ولا حتى لماذا حاربت!

التطور يعني مستقبل، توجه نحو غد، أمل، طموح، بما يعني غاية وهدف. لكن المستقبل المتجه إليه التطور لا يمكن تحديده مسبقاً، نملك عنه تصوراً، نطلب منه غاية، هذا التصور، هذه الغاية تلهب حماساً، محركنا في عملية التطور. لكن قد يأتي المستقبل الذي نطلبه من التطور بما لا نشتهي، كل تطور مغامرة. . رهان، أنه خوف وأمل. .

الرأسمالية فقدت روح المغامرة، فصارت تخشى المستقبل أكثر مما تطمح إليه، فوضعت فاوست وبروميتوس في المتحف مغلقة عليهما الأبواب بأحكام:

التطور أسطورة مجرد معتقد.. الممارسة، إرغامات الواقع، السوبرماركت وحدها الحقيقية.

لكن إذا تكشف الغرب اليوم أن التطور مجرد أسطورة، لأنه لم يعد يطمح إلى أي تطور، يخشى المستقبل ويطلب تأبيد الواقع، ويقرر نهاية التاريخ، ربما لأنه يستهلك أكثر من 80% من الثروات المنتجة عالمياً. إذا كان واقعه يرضيه، وإذا كانت العولمة التي يدفع إليها هي تأبيد لهذه الوضعية، فإنها بالنسبة للعالم الثالث حكم بالإعدام. أن فقدان الأمل في التطور، وهو الدافع إلى التطور، يعني موت العالم الثالث يائساً.

ربما أدرك الغرب أن تطور العالم الثالث ليس في صالحه عندئذ الغرب لم يكتف بنهب خيرات الشعوب ليصنع ازدهاره لكنه يريد أيضاً قتل روح العالم الثالث وإحباطه عندما يروج اليوم أن التطور إسطورة.. خرافة..

ماذا يبقى عندئذ لثمانمائة مليون جائع؟ ماذا يبقى لمن يعانون الفقر ويرزحون تحت وطأة العوز.. ماذا يبقى للمجتمعات المتخلفة؟ لا شيء غير انتظار الموت إن لم تسارع للانتحار!

لكن هذا الانتحار له توابع. . .

هل نستغرب بعد ذلك ظواهر العنف وحركات الإرهاب؟ الغرب لم يسلب شعوب العالم الثالث ثرواتها فقط، إنه يريد سلب أملها. . أفقار روحها بعد أن أفقر مجتمعاتها.

الغرب العجوز لم يعد له أمل، من المنطقي عندئذ أن يتبدى له التطور أسطورة. . خرافة. أي مستقبل يرتجيه كهل امتص السوق دمه، ودمرت البورصة أعصابه؟! لم يعد أمامه إلا العيش على استهلاك ثروته. لكنه يخشى أن تطور الآخرين سوف يذهب بهذه الثروة، عليه إذن إقناعهم بعدم جدوى التطور، وأنه ليس إلا أسطورة أو خرافة صنعت في الغرب. . لكنه يخاطر بهذا أن يكشف أن الغرب هو الأسطورة. . . هو الخرافة. . .





مأساة البحيرات الكبرى
أو صراع النفوذ ـ الأمريكي ـ الفرنسي

في بداية القرن العشرين لم يحكم الإلمان سيطرتهم على روندا، التي فتحوها أمام المبشرين، عام 1916 غزاها البلجيكيون في إطار حملة ضد الممتلكات الإلمانية في أفريقيا. ووفقاً لمعاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى عام 1919، عهدت عصبة الأمم أنذاك إلى بلجيكا بالوصاية على «روندا أورندى» عام 1923.

حدثت خلال ذلك مصادمات مع ملك البلاد، ابتداء من أول انتخابات لمجالس تمثيلية عام 1952 وحتى إعلان الاستقلال وإعلان الجمهورية عام 1961. الملك كان توتسياً.

ما قبل مرحلة الاستعمار كانت روندا تتكون من ثلاث مجموعات سكانية، الهوتو، التوتسي والتوا. السلطان كان في يد ملك توتسي، وكان التوتسي وحدهم يحتكرون مهنة

المحاربين، ربما يرجع ذلك إلى كونهم رعاة مما يجعلهم أكثر تأهيلاً للحرب ـ بمعناها القديم ـ من المزارعين ـ الهوتو.

السكان:

يبلغ سكان روندا عام 1981 حوالي 6,800,000 نسبة، أهم المجموعات السكانية النياروانداس، وهم أغلبية السكان إذ يبلغ تعدادهم حوالي 4,300,000 نسمة، أي 93% من السكان. ثم الروينديس حوالي 250 ألف نسمة، والتوا حوالي 45 ألف نسمة. ينقسم النياروانداس إلى مجموعتين هما: الهوتو ونسبتهم حوالي 85% من النياروانداس، والتوتسي يمثلون حوالي 15%.

ومعنى ذلك أن الهوتو والتوتسي يشكلان مجموعة أثنية واحدة بانتمائهما معاً إلى النياروانداس(*).

(*) المصطلح إثنى من اليونانية اثنوس ويعني شعب أو أمة أي مجموعة أفراد تربطهم سمات حضارية، خاصة لغة مشتركة، وثقافة مشتركة. من الواضح في هذا استبعاد «العرق» أو السمات الفيزيقية التي يشير إليها مصطلح «العرق» والذي يقوم على الدم أو السمات الفيزيقية. =

يختلف هوتو وتوتسي روندا عن هوتو وتوتسي بورندي. هوتو وتوتسي بورندي يرجعان إلى الروانديس الذي يمثلون 94% من سكان بورندي، يمثل الهوتو 85% منهم والتوتسي 15%.

لكن من ناحية أخرى ينتمي الروانديس لنفس مجموعة بينوي ـ كونغو الأثنية التي ينتمي إليها النياروانداس في روندا، وهذا يعني أن الروانديس والنياروانداس ينتمون

= ويرجع حالياً استخدام مصطلح اثنى بدلاً من عرق إلى أمرين:

1 ـ لأنه صار سياسياً اليوم من غير المقبول استخدام مصطلح عرق مما يرتبط به من معاني سياسية، فاستبدل بالمصطلح اثنى. وهذا المصطلح نجده يستخدم أحياناً دالاً على مفهوم العرق وليس فقط على ما يفهم من مصطلح اثنى.

2 ـ صعوبة تحديد المجموعات العرقية عمليا بالاعتماد على الأصل العرقي أو الدم أو السمات الفيزيقية، بسبب تداخل الأعراق وحركات الهجرة، ولامتزاج السكان. بينما السمات الحضارية أشد وضوحاً، إذ من السهل تصنيف المجموعات على أساس اللغة والثقافة المشتركة.

في أفريقيا خاصة ليس صعباً فقط تحديد المجموعات العرقية بالاعتماد على الدم والسمات الفيزيقية، إنما أيضاً من الصعب تحديد المجموعات على أساس اللغة والثقافة المشتركة. هذان لا يتوفران في غالب الأحيان إلا في مجموعات نسبياً صغيرة تتمثل من القبائل.

لنفس المجموعة الأثنية التي ينحدر منها هوتو وتوتسي رواندا وبوروندي. والتي تشكل في كل منهما أكثر من 90% من السكان.

يتضح من هذا أن الصراع الحالي بين الهوتو والتوتسي ليس صراعاً عرقياً بقدر ما هو حرب أهلية.

التفرقة عرقياً بين الهوتو والتوتسي، القائمة على بعض الاختلافات الفيزيقية ظهرت عام 1860 في وصف البريطاني جون سبيك لرحلته لقد لاحظ اختلافات فيزيقية بين الهوتو والتوتسي، فاعتقد خاطئاً أنهما عرقان مختلفان، أن الاختلافات بين الهوتو والتوتسي ليست اختلافات عرقية، هذه الاختلافات ترجع من ناحية إلى أن التوتسي رعاة، ولهذه المهنة ـ على الأمد الطويل ـ تأثير على صفاتهم الجسمية ونزعتهم الحربية، ولهذا كان محرماً على غير التوتسي مهنة الحرب. بينما الهوتو مزارعون. اختلاف المهنة، واختلاف نمط الحياة والغذاء كان له بعض الأثر على الصفات الجسمية عند الهوتو والتوتسي، كالاختلاف في الطول مثلاً. لكنه مع ذلك لا يمثل اختلافاً عرقياً، أنها اختلافات معتادة نجدها في العرق الواحد.

جذور الصراع:

قبل المرحلة الاستعمارية، كانت السيطرة للتوتسي الرعاة على الهوتو المزراعين. هذه السيطرة ليست غريبة، نجدها في كل المجتمعات القبلية البدائية. وكأي نظام حكم ملكي قبلي، كانت حاشية القصر من التوتسي، تمارس القهر والاستبداد ضد بقية السكان الخاضعين لهم.

لكن هذه السيطرة وهذا الخضوع وحدهما لا يكفيان لترسيخ الانقسام بين الهوتو والتوتسي، ولا تفسير هذا العداء الذي استمر ليتفجر صراعاً وحشياً كما يحدث هذه الأيام، لولا تدخل الاستعمار البلجيكي الذي حول الصفة هوتو وتوتسي إلى هوية تسجل على البطاقات الشخصية منذ عام 1931، وكأي استعمار استغل العداء القديم بين التوتسي كجماعة حاكمة والهوتو كجماعة خاضعة.

أن تاريخ روندا وبورندى صنعه رجال الكنيسة البيض والإدارة الاستعمارية والباحثون الأروبيون، الذين جعلوا من التوتسي عنصراً متفوقاً غزى المنطقة واستعبد الهوتو. هذا التزيف في التاريخ يهدف ليس فقط إلى ترسيخ العداء هوتو ـ توتسي وإنما أيضاً يهدف إلى إظهار التوتسي غزاة

غريبين عن المنطقة مما يظهر الاستعمار على أنه تحرير للهوتو من هيمنة الغزاة التوتسي. لقد لقن الهوتو هذا الدرس التاريخي الزائف، وتربوا عليه في كنائس المبشرين. لكن هذا الدرس قائم على مفاهيم عرقية أوروبية مطبقة على واقع أفريقي لا تنطبق عليه.

في نهاية عام 1950 عكس الهوتو الوضعية بهيمنتهم على التوتسي بدعم من الاستعمار البلجيكي الذي وقف في صف السلطان الجديد القائم على الهوتو.

هذه الوضعية، حيث صار الهوتو مسيطرين على الحكم، عمقت ورسخت العداء القديم بين التوتسي والهوتو. الهوتو ينظرون إلى التوتسي على أنهم أولئك الذين استعبدوهم وأذلوهم ـ ما قبل المرحلة الاستعمارية ـ ومن حقهم بدورهم حكمهم. والتوتسي يرون في الهوتو مستعبديهم ومحتكري السلطان والامتيازات في مرحلة ما بعد الاستقلال. وما زاد في تعقيدات الوضعية أن الانقسام هوتو توتسي صار أداة في يد النخب لاستخدامه لأغراض سياسية في الصراع على السلطان. الهوتو من أجل الاحتفاظ بالسلطان، التوتسي من أجل استعادة السلطان.

الصراع إذن في جوهره بين الهوتو والتوتسي هو حرب أهلية تتواجه فيها النخب المتصارعة على السلطان باستعمال الناس. ولهذا الهدف فإن النخب رسخت الانقسام مستهدفة جعل الهوتو والتوتسي جماعتين عرقيتين. محولة بذلك الصراع السياسي إلى صراع تريده عرقياً، بينما هو ليس أكثر من صراع قبلي.

هذه العوامل وإن فسرت الصراع الأهلي، فإنها لا تكفي لتفسير اتساع الصراع وأسلوبه الوحشي وإمكانيات المتصارعين العسكرية.

ومع أنه توجد أقليات توتسية وهوتوية في البلدان المجاورة تنزانيا، زائير، بحكم حركات الهجرة، ومع أن أغلبية سكان بورندي ترتبط بعلاقة أثنية مع أغلبية سكان روندا، إلا أن هذا وحده أيضاً لا يفسر كفاية اتساع الحرب وأثارها لتشمل تقريباً كل منطقة البحيرات الكبرى.

لا شك أن الهوتو والتوتسي يشكلان عنصراً أثنياً واحداً، وينحدران من مجموعة النياروانداس، رغم العداء السياسي القديم عندما كانت السيطرة للتوتسي، والحديث عندما سلم البلجيكيون السلطة للهوتو بعد أن دعمو

الانقسام بكل الوسائل ليجعلوه عرقياً. ولا شك أن النخب من الهوتو والتوتسي ترسخ هذا الانقسام لاستخدامه في صراعها السياسي. لكل ما جعل الحرب الأهلية هذه، على هذا النحو تتعدى حدود رونداا، وبهذه الوحشية، تدخل صراع على النفوذ بين فرنسا وأمريكا.

إن أمريكا وقد خرجت من الحرب الباردة منهكة، تواجه حلفاء الأمس من أجل مد نفوذها على حسابهم.

إن الأحداث التي فجرت الصراع كافية لإظهار هذه الحقيقة.

الرئيس الراوندي هابياريمانا تعتبره فرنسا أداتها التي تعتمد عليها في ترسيخ نفوذها في منطقة البحيرات الكبرى وتعقد عليه الآمال. لكن لأمريكا رأى آخر، أنها تعد الضباط التوتسيين للإطاحة به.

هل من قبيل الصدفة أن المخابرات الأمريكية كانت تدرب وتعد الضباط التوتسيين المكونين للحركة الوطنية للهجوم على كيغالي والسيطرة على السلطة فيها، ومن ثم منطقة البحيرات الكبرى، في نفس الوقت، إبريل 1994 الذي تنفجر فيه طائرة الرئيس الرواندي في سماء القصر

الجمهوري؟ أن الأمر يتبين أقل صدفة عندما نعرف أن طائرة الرئيس ضربت بصاروخين روسيين يخصان الجيش العراقي.

من بإمكانه الحصول عليهما؟ من الذي حملهما إلى رواندا؟

إن، إبريل 1994 بعد حرب الخليج، وحصول المخابرات الأمريكية عليهما لا يحتاج إلى كبير عناء. والهدف تفجير النفوذ الفرنسي.

الصراع إذن لن ينحصر في روندا وحدها، ها هي زائير تلحقه، هل من الصدفة أن المتمردين في زائير من التوتسي وإن المخابرات الأمريكية كانت تعد الضباط التوتسيين للاستيلاء على السلطة في روندا؟ أليس الربط بينهما ضرورة منطقية؟ وهل من قبيل الصدفة أن زعيم «المتمردين» التوتسي في زائير يقبل بوجود قوات أمريكية وغير أمريكية ويرفض القوات الفرنسية؟! وأن تدعم أوغندا - حيث السلطة في يد التوتسي - توتسي زائير المتمردين؟!

إن تبني الولايات المتحدة للتوتسي يفسره تبني فرنسا للهوتو، الولايات المتحدة تنوي إقامة مثلث قائم على

السلطة التوتسية في كمبالا، كيغالي، بوجبورا، لخدمة مصالحها، على حساب النفوذ الفرنسي.

الصراع إذن سوف يشمل منطقة البحيرات الكبرى، بين النفوذ الفرنسي والنفوذ الأمريكي، من خلال صراع الهوتو والتوتسي أو غيرهما. وخلال ذلك يمكن لفرنسا أن تشك في أن الولايات المتحدة تعرقل العملية ـ «العسكرية ـ الإنسانية ـ» التي اقترحتها فرنسا في المنطقة. بهدف عدم إعاقة حرب العصابات التوتسية في زائير التي تدعم روندا. وأن ترد الولايات المتحدة بأن فرنسا هدفت من هذه العملية نجدة الرئيس الزائيري الذي أخذ نظامه ينهار. فرنسا صادقة في شكوكها، والولايات المتحدة ليست أقل صدق، والرهان زائير...

ثمة شواهد أخرى إضافية تدل على وجود هذا الصراع خارج أفريقيا أيضاً.

النزاع القبلي هوتو ـ توتسي، الصراع على السلطة بين النخب المحلية، ليس في هذا المحتوى إلا أداة صراع النفوذ الأمريكي ـ الفرنسي. على منطقة غنية بكل أنواع المواد الخام.

هـذا الـصـراع بـدأ يـمـتـد إلـى زائـيـر، والـتـي لـيـس مـن الـمـستبعـد تفكيكها ـ كـما يـلمح بـذلك سفير الولايات المتحدة في كينشاسا ـ باعتبارها قاعدة النفوذ الفرنسي، وأخذ يجر أوغندا ـ حيث السلطة في يد التوتسي ـ والتي تتهم بدعم تمرد توتسي زائير. . وربما غيرهما. . .

العامل الخارجي المتمثل في الصراع على النفوذ بين قوى دولية، ليس في روندا فقط، بل في كل المنطقة، سوف يحافظ على استمرار النزاع ويغذيه، بتبني النخب المحلية المتنازعة على السلطة، وامدادها بالسلاح والمال. نهاية الصراع قد لا تعني أكثر من تغلب نفوذ على آخر. . . وربما إلى حين. . . وهذا لن يحل المشكلة، إذ تغلب نفوذ يعني تغليب طرف محلي على طرف آخر ـ هوتو أو توتسي ـ مما يعني أن الطرف الآخر سوف يتحين الفرصة. وربما سوف يقدم تنازلات أكثر من أجل تبادل الأدوار مع الطرف المحلي المتغلب لصالح النفوذ المنتصر، تغير التحالفات ليس أمراً غريباً، وربما سوف يعود النفوذ المهزوم إلى إشعال الفتيل من جديد مستخدماً الطرف المحبط. . .

منطقة البحيرات الكبرى برميل بارود له فتيلان، أحدهما

في البيت الأبيض والآخر في الإليزيه. أو هو صحراء من رمال متحركة حيث يتقاتل السكان المحليون ويرتكبون ضد بعضهم أسوأ المجازر لحساب الأجنبي.

المسألة واضحة، والحذر واجب: ليست مسألة هوتو وتوتسي حتى يمكن للعقلاء التدخل، الصراع في جوهره أمريكي فرنسي. التدخل، ولو بدوافع إنسانية، قد يقود إلى السقوط في دوامة الرمال المتحركة أو الغرق في مستنقعات البحيرات.. وربما هذا مستهدفاً أيضاً...

المراجع

س بروك: سكان العالم ـ دار التقدم ـ موسكو 1983 ص341 ـ 360.

موسوعة لاروس: ـ باريس ـ 1989 ص475.

د فرانش: مقابلة صحفية ـ لوموند 12/ 11/ 96.

بول باريل: الحروب السرية في الأليزيه ـ البان ميشل 1996 ص176.

لوموند: 10/ 12/ 96.



القبيلة والدولة في أفريقيا

الدولة الوطنية، التي تأسست غداة انتصار الليبرالية وقرينها الرأسمالية، في أوروبا، والتي كانت، في العموم، نتاج التقاء طموح سياسي وطموح اقتصادي، قامت على أسس لا علاقة لها بالهوية الاجتماعية للسكان الذين تضمهم، بل أكثر من ذلك تستبعد أي اعتبار للهوية الاجتماعية في تكوينها، يكفي سكان يعيشون على قطعة أرض، يؤطرهم نظام سياسي: هذه هي الدولة الوطنية.

عوامل عدة أدت إلى النجاح النسبي في تأسيس هذه الدولة

1 ـ الازدهار الاقتصادي والطموح المادي، جعل نسبة لا بأس بها تشارك في التمتع بالخيرات، كما أن النزعة المادية تفوقت على الهوية الاجتماعية. وأوجدت روابط جديدة مختلفة عن رابط الهوية الاجتماعية،

المشاركة في الازدهار والطموح المادي ركنا جانباً اعتبارات الهوية والانتماء الاجتماعي.

2 ـ التوسع الاستعماري ساهم مساهمة كبيرة سواء من حيث تعظيم الازدهار في «الميتروبول» مما خفف من الظلم على حساب المستعمرات وساهم في دعم الهوية الجديدة «الهوية الوطنية» في وجه الهويات الوطنية الأخرى كما في وجه المستعمرات، وجعل الانتماء للهوية الوطنية مصدر فخر ونفع معاً.

3 ـ التطور الاجتماعي التاريخي طويل الأمد أدى إلى اندثار البنية القبلية زمناً طويلاً قبل نشوء الدولة الوطنية، الإقطاع مثلا والملكيات المطلقة أعدت التربة لزرع الدولة الوطنية، سواء بجعل السكان مجرد سادة واقنان أو مجرد رعية الملك. التضامن بين السادة النبلاء أنهى انتماءاتهم القبلية، ووضعية القنانة ساوت بين الإقنان من تكبد ظلم السادة، وأدى إلى انقسام طبقي ـ سادة اقنان ـ قاضياً على كل هوية قبلية. كما أن وضعية «رعية» في نظام حكم فردي مطلق أفقدت الانتماء القبلي أي تأثير. الدولة

الوطنية وجدت السكان، تقريباً، بدون هوية اجتماعية واضحة.

4 ـ عدم وجود قوى كبرى تحول دون دمج التكوينات الاجتماعية في هوية وطنية، القوى الناشئة كانت إلى حد كبير متوازنة القوة والقوة الكبرى ـ انذاك ـ الدولة العثمانية كانت فريسة عوامل الضعف والانحسار.

5 ـ الأنظمة التسلطية لم تجد ما يعيقها في إنجاز مشروعها السياسي ـ تكوين دولة ـ بالقوة المباشرة والفتح، والطبقة الصاعدة بعدئذ وجدت مصالحها في دولة بالنسبة لها ليست أكثر من سوق.

هذه العوامل مكنت إلى حد بعيد من صهر مكونات الدولة ـ السكان ـ فيما عرف بعد ذلك بالأمة. الأمة هذه نتاج الدولة.

في أفريقيا خاصة المسألة تبدو شائكة جداً:

الدولة التي تكونت في أنحاء عدة من أفريقيا، عقب انحسار الاستعمار المباشر، قامت مباشرة على تكوينات

قبلية واضحة، هذه القبلية حالت، وتحول، دون ترسخ الدولة، وظهور الأمة نتاج الدولة، الدولة دائماً تحت سيطرة قبيلة، ليست أكثر من وسيلة جديدة وقاسية في يد قبيلة، مما أشعر القبائل الأخرى بأنها لا تخضع لدولة بقدر ما تخضع لقبيلة، وأدى هذا ويؤدي بالطبع إلى محاولات كل قبيلة الاستحواذ على هذه الأداة ـ الدولة ـ لصالحها.

الدولة الأفريقية، إضافة إلى ذلك، مستعمرات سابقة مع نفوذ ومصالح أجنبية لا زالت قوية، مما جعلها مسرحاً لصراع المصالح والنفوذ الأجنبي. أما النخب التي تكونت في جامعات ومعاهد أوروبا، فقد ظلت محافظة على انتمائها القبلي، رغم أحياناً تعليمها العالي استفادت من أوروبا مفهوم الصراع السياسي، مستغلة في بلدانها انتماءاتها القبليه وقوة القبائل في هذا الصراع. عندئذ بدلاً من أن النخب تعمل على تجاوز القبلية نحو أمة تتجسد في دولة فإنها عمدت إلى تغذية الانقسام القبلي خدمة لإطماعها في السلطة وفي امتيازاتها. إن هذا سهل على النفوذ والمصالح الأجنبية استخدام النخب، وهذه تستخدم انتماءاتها القبلية. هذه الانتماءات عند النخب هي أداة

مساومتها ومصدر قوتها في ميزان الأجنبي. لذلك ليس من صالحها دمج القبائل في أمة تتجاوز الانقسام القبلي نحو وحدة وطنية. هكذا الدولة تكون من ناحية تحت هيمنة نخبة قبلية، بما في ذلك جيش الدولة والذي ليس أكثر من جيش قبيلة، ومن ناحية أخرى هذه الدولة تحت نفوذ أجنبي، مما يحول دون أي اندماج حقيقي.

الدولة هكذا نظام قبيلة لا تملك شرعية غير القهر لبقية القبائل مما يجعلها في تبعية دائمة للأجنبي، مصدر سلطانها الفعلي.

الدولة الوطنية في أفريقيا تأسست في زمن تسوده قوى كبرى ذات مصالح تحول دون محاولة تأسيس حقيقي للدولة، فظلت هذه بدون هوية حقيقية، مجرد إدارة نفوذ ومصالح أجنبية تحت تهديد مستمر بتمرد القبائل الخاضعة لسلطتها.

الدولة الوطنية في أوروبا تكونت نتاج تطور اقتصادي واجتماعي طويل الأمد، الإقطاع، الحكم المطلق مهدا الأرضية الصالحة للدولة الوطنية بالقضاء على النظام القبلي، كما أن التطور الاقتصادي المتمثل في الرأسمالية،

حقق التحول إلى نظام السوق ـ دولة سوق ـ وأسس عقلانية قائمة على ارتباط المصالح بديلاً عن الانتماء الاجتماعي.

أفريقيا المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً، لم تجد الدولة فيها العناصر اللازمة فعلاً لتأسيسها، القبلية الموروثة من قرون ماضية، ذات النظام الجامد، والتخلف الاقتصادي استحال معهما قيام رديف الدولة الوطنية، أي السوق، وبالتالي عدم وجود الطبقة الرأسمالية الداعمة للدولة الوطنية مادياً وسياسياً، والقاضية على أي انتماء قبلي لصالح انتماء مصلحي طبقي.

في أوروبا قامت الدولة الوطنية مواكبة «السوق»، السوق يخدم الدولة والدولة تخدم السوق. في أفريقيا قامت الدولة بدون السوق، مما جعلها مجرد تابع للدولة ـ سوق الأوروبية، أما رأسماليتها، إن وجدت فليست إلا عميلة تنتمي لخارج دولتها. الانتماء القبلي من ناحية، التبعية للسوق الخارجي من ناحية أخرى، جعلا الدولة بدون أي فعالية، غير القهر، وحال دون تأسيس أمة كما في المفهوم الغربي.

خطأ أفريقيا ربما أنها استعارت شكل دولة لا تملك إمكانياته، وبدلاً من التفكير في نظام دولة يستجيب لحاجاتها وينسجم مع مكوناتها الاجتماعية، فإنها استعارت دولة تحول دون تأسيس دولة.

هل كان لأفريقيا أن تختار نمط الدولة المتطابق مع تكوينها الاجتماعي حتى ينسجم الانتماء للدولة مع الانتماء للتكوين الاجتماعي؟ ويحول دون ظهور أهم أسباب الصراع والنزاع؟

حقيقة ثمة صعوبات جادة في وجه هذا الاختيار.

غني عن البيان إن أول هذه الصعوبات الاستعمار الذي تكبدته أفريقيا ولا زالت تتكبده: لقد قسم أفريقيا، دون الأخذ في الاعتبار تكويناتها الاجتماعية، وما كان يهمه هذا على الإطلاق، لقد تحدد نفوذ كل استعمار وصموده بقوة الاستعمار الآخر الذي يقابله. توازن القوى الاستعمارية خطط حدود الدول الأفريقية. هذه الحدود هي حدود المصالح والنفوذ الأجنبي. عند الاستقلال صارت هذه الحدود حدود الدول، دول قائمة على ألغام!

إعادة تخريط أفريقيا، إن كان هذا عملياً ممكناً، نظراً

للظروف الدولية، ونظراً لأن هذا له أبعاد خارج أفريقيا أيضاً، فإنه يتطلب دقة تحديد التكوينات الاجتماعية التي يمكن على أساسها رسم الحدود وتكون دولة يتوافق فيها الانتماء الاجتماعي مع الانتماء السياسي.

لكن هنا أيضاً مشكلة عويصة، أفريقيا في العموم تجهل القومية رباط الأمة غائب. أنها لا زالت في مرحلة القبلية، بدون شعور انتماء قومي. هذا لا يمنع أن عدة قبائل ترجع إلى أصل أو عرق واحد، لكن لأسباب مختلفة، غياب العناصر الأخرى في خلق هذا الانتماء حال دون الوعي بذلك، مما جعل حتى الشعور بالانتماء إلى أصل أو عرق واحد غائباً، وغلب الانتماء القبلي على ما عداه. الأسباب مختلفة، منها بالطبع حالة التخلف المزمن طويل الأمد، ثم الاستعمار الذي حال دون أي إمكانية للتطور، لم يمكنا العرق الواحد أو الأصل الواحد من التعبير عن نفسه في لغة واحدة وثقافة واحدة. أما الدين فإنه ضعيف الوجود من ناحية، يرتبط غالباً بالاستعمار الأوروبي الذي أدخل القبلية بين «رجاله أيضاً»، لقد حدثني أحد وزراء الإعلام الأفارقة عما يعانيه لإذاعة نشرة الأخبار بأكثر من عشر

لغات، يوجد في ذلك البلد أكثر من عشرين لغة.

أفريقيا في العموم ليست إلا فسيفساء من آلاف القبائل بدون لغات مشتركة ولا ثقافات مشتركة خارج نطاق القبيلة. عندئذ ليس للوعي القومي إمكانية الظهور، سوق عكاظ لا وجود له بين القبائل الأفريقية حتى وإن كانت تنتمي لأصول واحدة أو عرق واحد.

الدولة الوطنية المستوردة فاشلة، الحروب النزاعات تشهد على ذلك، والتي ليست مرشحة للانتهاء. الدولة القومية تحتاج إلى وعي قومي، الوعي القومي تجسده الثقافة القومية، في سوق عكاظ وعي العرب وحدتهم القومية، غياب الثقافة القومية جعل الانتماء لعرق واحد - بيلوجيا - لا يكفي.

الدولة القومية نتاج أمة، نتاج وعي قومي أساسه الأصل والانتماء والمصير والثقافة، بما في ذلك اللغة والدين، عندئذ غياب الدولة القومية لا يضير كثيراً الانتماء القومي، كما في الحالة العربية، غياب الانتماء القومي يلغم أي مشروع دولة.

هذه الأمة المؤسسة لدولة - عكس المفهوم الغربي - لا

زالت في أفريقيا مشروعاً تحت الإنجاز. في الدولة الوطنية لأمة نتاج الدولة. لكن الدولة الأفريقية، للأسباب المشار إليها، فشلت في خلق أمة حتى بالمفهوم الغربي، وبدلاً منها تنخرها القبلية، الدولة القومية تعني أن الدولة نتاج الأمة، ما يغيب عند العرب دولة قومية، ما يغيب عند الأفارقة القومية ذاتها.

هكذا تبدو الدولة في أفريقيا مستحيلة، ويبدو النظام السياسي ـ الدولة ـ قائماً ضرورة على القمع والإكراه، الدولة أجهزتها بوليسها جيشها هي الرباط الوحيد الذي يربط مجموعات القبائل في إطار سياسي واحد على أمل أن الحياة معاً يصهرها في أمة واحدة، لكن الأساس القبلي يقضي على هذا الأمل.

ومع إن أغلب الدول الوطنية قامت على جماعة أو فرد قوي يفرض النظام ويحدد الحدود، ويفرض لغة وثقافة، وأحياناً دينا أساساً لأمة تكون نتاج الدولة. هكذا وحدة فرنسا الوطنية حققها لويس الحادي عشر ـ 1461 ـ1483 ثم الثورة عام 1789، وحدة أسبانيا حققها أراقون وإيزابيلا عام 1492 بالفتح العسكري. وحدة إنجلترا كانت على يد هنري

السابع 1485 ـ 1500، وحدة ألمانيا على يد بسمارك 1871، وحدة إيطاليا شارك فيها نابليون عمليته العسكرية عام 1797، وجهود الوزير كافور 1850 وقاريبالدي عام 1860 وحدة الولايات المتحدة تحققت في أتون حرب الاستقلال ـ 1775 ـ 1782 والحرب الأهلية 1861 ـ 1865. لكن ذلك كان في غياب قوى كبرى تتدخل حماية لمصالحها تحت ستار مبررات إنسانية.

إذن حتى هذه الإمكانية تعوذ أفريقيا. أفريقيا مرشحة أن تظل بؤرة صراع ونزاع، يغذيها من ناحية تكوينها القبلي، وتنافس القوى الكبرى على ثرواتها، وتناقض الحدود مع الحياة القبلية، وتبعية النخب للنفوذ الأجنبي.

الأمة في أفريقيا مشروع مستقبلي، يحتاج ضرورة إلى جهد ثقافي يحقق دمج التكوينات القبلية في أمم واعية بانتمائها متفاهمة بلغتها مرتبطة بدينها ومصيرها. مما يمكنها من التعبير عن نفسها في دولة كإطار سياسي للأمة.

هذا الجهد الثقافي يقوم أساساً على المثقفين الذين يتجاوزون الانتماء القبلي المضاد للدولة إلى انتماء قومي يجمع شتات القبائل في أمم. لكن وهذا مأزق آخر،

المثقفين ليسوا إلا نخب تابعة للمصالح الأجنبية، تساوم بقوتها القبلية على دور في خدمة المصالح الأجنبية. من صالحها عندئذ استمرار القبلية، مما يعني استحالة الدولة.

إن ثورة المثقفين هؤلاء على أنفسهم أولاً، وعلى تبعيتهم للأجنبي ثانياً، ونضالهم من أجل تجاوز القبلية وصهرها في أمم ثالثاً، هي الشروط الضرورية لإمكانية قيام دولة يتطابق فيها التكوين السياسي مع التكوين الاجتماعي. فهل يفعلها المثقفون؟!



عندما تبني الخرافة دولة!

فاخر الكيان الصهيوني زمناً بأنه دولة علمانية وديمقراطية متقدمة في محيط ظلامي لا ديمقراطي وتخلف. وجعل من علمانيته وديمقراطيته المزعومة حجة لاغتصاب فلسطين، وأداة لابتزاز الديمقراطيات الغربية طلباً لدعمها. متظاهراً بأنه ضحية مجتمعات متخلفة لا ديمقراطية تحيط به. محاولاً جعل المسألة لا اغتصاب أرض وتشريد شعب واختلاق دولة على أرض لا تملكها، وإنما مسألة صراع الديمقراطية والعلمانية والتقدم مع محيط لا علماني لا ديمقراطي متخلف. هذا المقال الذي نشرته اللوموند بتاريخ 11/ 1/ 97م من بين شواهد أخرى(*)، يكشف خرافة هذا الزعم، إسرائيل ليست أكثر من كيان هش تدعمه الخرافة والتعصب. هيمنة الأساطير واللاتسامح والعنصرية

(*) راجع: اللوموند 11/ 1/ 97. باتريس كلود.

وحي العوامل المؤسسة للفاشية، ليست في محيط هذا الكيان بل في صميمه. عندئذ لنا أن نتصور أي خطر وأي تهديد وأي همجية يمارسها هذا الكيان القائم على خرافة: الشعب المختار، الأرض الموعودة، ممتلكاً أسلحة الدمار الشامل. لنا أن نتصور عقلية العصور وسطية مسلحة بالقنابل الذرية والصواريخ بعيدة المدى. هذا الخطر، هذا التهديد، هذه الظلامية العصور وسطية لن تطال المحيط العربي فقط، أوروبا نفسها ستكون ضحية هذه الفاشية الأسوأ من فاشية هتلر. إنها فاشية تستند إلى زعم «الشعب المختار والأرض الموعودة من الرب» مما يجعل كل الشعوب الأخرى دونية.

هذه الظلامية المنبعثة مباشرة من القرون الوسطى، هل يدرك الغرب العلماني الديمقراطي، أنه عندما يدعمها ويسلحها إنما يدعم ويسلح الخرافة والظلامية ويمدها بأسنان نووية وذراع صاروخي؟

العرب اليوم في مواجهتها، في الخطوط الأولى، غداً إذا انتصرت سيكون دور الغرب نفسه، العرب إذن لا يدفعون مغتصباً لأرضهم فقط، وإنما موجة ظلامية، إذا

قدر لها الانتصار، ستطبق على حضارة الإنسان. الكيان الصهيوني، تحت قشرة العلمانية والديمقراطية والتقدم، تختفي الظلامية وتفرخ الخرافة. أي عقل متنور يقبل فكرة «شعب مختار من الرب» و«أرض موعودة من الرب»؟ ألا يقود هذا إلى فاشية لا سابق لها؟ وعنصرية لا مثيل لها؟ اليوم عنصرية ضد العرب، غداً عنصرية ضد كل من ليس يهودياً.

إن مثل هذا المقال وغيره يدق أجراس الخطر: الغرب كمن يربي أفعى في كمه.

«في ذلك المساء المنعش من شهر ديمسبر، موشى، في سيارته الحمالة، أثار الدهشة في تل الربيع، حاملاً فوقها صورة ضخمة لآية اللّه الخميني، في قلب العاصمة الإسرائيلية، لم يجرؤ أحد على فعل هذا من قبل.

موشى في الأربعينيات من العمر، ذو شنب وكرش كبير، ساخراً من الخاخامات ومناضلاً في حزب ميرتز ـ حزب اليسار العلماني ـ يفعل هذا منذ ساعات، يدور حول ساحة البلدية الكبيرة، الخاصة بالمعارض، مع الصورة الملعونة، التي في ضخامة إعلان سينما في بلد

شرقي. بينما على بعد، معزولين بجدار من البوليس، يقف رفاقه، يهتفون بشعارات مكتوبة بحروف كبيرة على يافطات يحملونها «إسرائيل ليست إيران» «الدولة الثيوقراطية تساوي لا دولة» «إلى الخارج أيها الملتحون» «ليخرج التعصب من دمنا».

المتعصبون، أو بمعنى آخر «الذين يخشون الرب» والذين يطلق عليهم أيضاً الأرثوذوكس المتطرفين، أو باختصار «ذوي اللباس الأسود» أنهم هنا قريبين جداً، يتجمعون قرب الساحة، عدة آلاف منهم في المدينة التي تفاخر بأن أضواءها لا تنطفىء أبداً. جاؤوا بلبساهم الغامق يعيدون للنظام أولئك المارقين، الذين مساء كل جمعة يتكدسون في البارات والمطاعم والمراقص، ينتهكون حرمة السبت باستخفاف، السبت هو يوم الراحة الأسبوعي المحدد قانوناً وتوراتياً.

غداً صباحاً، الصحف نصف ساخرة، ونصف مستنفرة سوف تبرز صفحاتها «موجة السواد على تل الربيع».

الانقسام الكبير لم ينجز بعد، النقاش كان دائماً حامياً بين قدماء ومحدثي اليهودية، لكن قلق الأغلبية العلمانية

الإسرائيلية، في مواجهة ما تراه صعود لا يمكن تحمله للطغيان الديني، لم يصل أبداً هذا الحد. منذ شهور، خلال وسائل الإعلام، في البارات، في الصالونات الخاصة بالنومين كلاتورا العمالية، اسكيناز وعلمانيين، الذين أسسوا الدولة الأصلية، لا يجري الحديث إلا عن هذا التهديد الثيوقراطي.

في الصحافة العلمانية الليبرالية، المقالات التي تتحدث صراحاً أو ضمناً عن ضرورة تقسيم إسرائيل إلى دولتين «إحداهما لآيات اللّه اليهود» و«الأخرى للناس العاديين» تضاعفت، في بداية ديسمبر نشرت صحيفة يادوت أهارنوت، وهي الجريدة اليومية الأولى في إسرائيل، استبياناً كشف عن مدى تصاعد هذه الأخطار، 47% من الإسرائليين يعترفون بخوفهم من وقوع «حرب أهلية بين العلمانيين والدينيين» في السنوات القريبة القادمة.

هل هذا الخوف مبالغ فيه الآن؟ ربما. الإنذار بدأ في 30 مايو 1996، عندما أظهرت الشاشات الزرقاء النسب الانتخابية - التي لا سابق لها - التي تحصلت عليها الثلاث أحزاب اليمينية في البلاد، تسع مقاعد للصهاينة

الأرثودوكس ـ المؤمنون أحياناً بعودة المسيح شخصياً ـ، حزب مافدال، الحزب الوطني الديني، أربع من نوابه من مستعمري، الأراضي الفلسطينية المحتلة، أربعة عشر مقعداً للمتطرفين الأرثوذوكس السيفراد في حزب شاس، والقبعات السود في الحزب اليهودي التوراتي الموحد.

ثلاث وعشرين نائباً من سبعة وستين نائباً يمثلون الأغلبية الحاكمة، ثلاث وعشرين مقعداً لثلاث تشكيلات، والتي حسب أستاذ العلوم السياسية، أيهود سبرنزاك «لها خصائص مشتركة ثلاث: الرغبة في فرض احترام تفسيرها للتوراة ـ وهو تفسير على كل حال مختلف عن التوراة، وأرادة شغل أرض إسرائيل باليهود ـ بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة ـ وكراهية عمياء للعرب، والتي بالنسبة للتشكيلين الأخيرين تعبر عن عنصرية صريحة». المتعصبون يثيرون الخوف. هذه الظاهرة جديدة.

قبل ذلك، لأنهم يعتقدون أن إقامة دولة لليهود، قبل عودة المسيح، يمكنه أن يؤخر، وحتى يفسد «قيام مملكة الرب» فإن المتعصبين كانوا ضد الصهيونية. أقلية صغيرة منهم خلت على هذا الاعتقاد. أما الأغلبية، حيث أنها

«أكثر فأكثر تبعية للدولة العلمانية، من تمويل تعليمها الديني المستبعد لإعداد كبيرة من هامشها» فإن معظم أطفال المتعصبين لا يذهبون إلى المدارس العمومية، وأغلبية آبائهم يقضون حياتهم ـ نظرياً ـ في دراسة التلمود، لا يذهبون للعمل في المصانع ولا يدخلون الجيش. تحولت بعد ذلك إلى لا صهيونية سياسية، تستهدف منع وتخريب الائتلاف في السلطة وفق المصالح المالية ـ بالطبع ـ للجماعة السوداء (المرتدية السواد).

مع حرب عام 67، احتلال الأراضي الفلسطينية، المنظور إليها على أنها «قلب وروح الأرض الموعودة لليهود من قبل الرب» فإن موقفهم تغير، إسرائيل منتصرة ـ هكذا يشرح أحد أعضاء كيبا في حزب مفدال، بالنسبة له «الرب نفسه أراد أن «شعبه يعود إلى أرضه» أرض إسرائيل. هكذا ولدت الحركة المؤمنة بعودة المسيح في كتلة العقيدة، والتي بفضل بنيامين نتنياهو عادت إلى السلطة.

لكن لإقناع مرتدي السواد، كان يلزم ـ كما يقول أيضاً أيهود سبرنزاك مؤلف كتاب حول صعود اليمين المتطرف

الديني والعلماني ـ كل جهد فرق الصدمات في حركة لوبافيتش، والتي الخاخام أو الزعيم الديني فيها، ينظر إلى نفسه في أواخر أيامه، على أنه هو المسيح. أصدر فتوى بأنه لا يجب أن يسقط شبر واحد من أرض إسرائيل في يد الكفرة «أي العرب». اتفاقيات السلام الإسرائيلية الفلسطينية المعروفة باتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993، فسرت على أنها خطر على حياة اليهود، وانتهت بأن أقنعت معظم المتطرفين بأنه حان الوقت للتخلي عن مناخ الشيغاس ومدارس التلموذ للانطلاق وللهجوم على أرض إسرائيل.

هكذا نشأ المفهوم الأشد استبعاداً الذي عرفته إسرائيل: خليط بين الوطنية الأمنية عند اللكيود، والوطنية المؤمنة بعودة المسيح العدوانية عند مستوطني كتلة العقيدة وأناشيد التلموذ في صيغة متطرفة. «الصهيونية التي حافظ عليها من الجرثومية الدينية، سواء الحذر من الخاخامات والحماس الاجتماعي المدني عند بن قوريون» ـ هكذا كتب أموس أيلون، أحد المحللين الأكثر عمقاً للأوضاع في إسرائيل ـ أنها اليوم مهددة من قبل نزعة وطنية رجعية، تحولت بواسطة الأصوليين الدينيين إلى طموح في عودة المسيح».

اليوم رجال التوارة في السلطة، مع عدة وزراء في ائتلاف الأغلبية، يروجدون ويجسدون، ويحولون المعركة إلى أسطورة من أجل إسرائيل الكبرى، من الثكنة العسكرية، إلى المصانع والجامعات.. عاصفة تهب «الأرض، الشعب المختار.. الوطنية.. كل عناصر الفاشية تجتمع هكذا شالوميت ألوني، من مناضلي حقوق الإنسان، ووزيرة سابقة للثقافة من حزب ميرتز، في عدة حكومات عمالية، تحذر «لقد قضيت واحداً وثلاثين سنة في الكنيست، لم أكن قلقة كما أنا اليوم، نحن في قلب مركزية أنانية، إننا لم نعد نحترم أحداً، أننا نعامل الفلسطينيين كموجودات من درجة ثانية، نستولي على أرضهم ومنازلهم وحقوقهم بالقوة.. إذا كانت هناك حرب جديدة فأننا لا نلوم إلا أنفسنا».

في ذلك المساء، في تل الربيع، جرى حشدهم من كل أرجاء البلاد بواسطة الخاخامات، يلتصقون بعضهم ببعض، يشتعلون حماسة لمجرد رؤية الخاخامات الكبار، يصطفون على قارعة الطريق، أنهم أولئك الذين تطلق عليهم سوزان هاتين رويليف «ممثلينا المحليين من العصور

الوسطى» يتغنون بفضائل وانتصار «القانون». لقد كانوا أكثر من خمسة عشر ألفاً، وليس ثمة امرأة واحدة بينهم، الملتحون اليهود المتطرفون لا يخالطون النساء في الأماكن العامة، يرددون «لقد أدرنا المعركة في أرض العدو» «جئنا نحمل التوراة إلى اليهود الذين يجهلونها» أنها مجرد إشارات رمزية. تل الربيع المدينة الكبيرة، حيث يعيش خمسمائة ألف نسمة، بقواديها الروس ومطاعمها غير المخفية حيث يتذوق لحم الخنزير، بشواطئها حيث الصدور العارية، وشبابها الذين يعرفون أغاني جاكسون أكثر من معرفتهم أناشيد التوراة، أنها حصن العلمانية المنيع.

بالنسبة لجنود الرب هؤلاء، هؤلاء المتعصبون يعتقدون أنفسهم كذلك، فإن تل الربيع هي صدوم وعامورا في مدينة واحدة. عندما يقضي شخص حياته غارقاً في نصوص كتبت ما بين القرن الأول والقرن الرابع من تاريخنا، كيف لا تستحوذ عليه الرغبة في الأخذ بخناق هذه المدينة المليئة بالمفاسد.

خاخام إسرائيل الكبير سابقاً، والزعيم الروحي المعبود

عند الشاس، أوفاديا يوسف، والذي أصدر فتوى في يوم ما، تقضي بأن كل يهودي صالح، مريض أو جريح، إذا أراد تفادي غضب الرب، يجب عليه رفض أن ينقل إليه دم غير يهودي وحتى دم يهودي غير ملتزم. أوفاديا يوسف هذا، أعلن ذلك اليوم فتوى جديدة «اليهودي الذي ينتهك السبت ليس إلا كافراً، ليس يهودياً»، وهذا يعني أنه موجود دوني. «الأمر أقوى منهم» هكذا يلاحظ ايهود سبرنزاك «أنه يرتبط بمفهوم الشعب المختار» «عندما ينظرون إلى عربي، فإن المتعصبين لا يرونه ندا لهم».

على المنصة، في تل الربيع، ذوو اللحى البيضاء، اليهود الأصوليون، يتاسلون بعيون مرهقة اتباعهم المتحمسين، أحدهم أعلن يوماً «إن القيامة قامت» لأن كثرة من اليهود ينتهكون السبت. على واجهة المبنى، في الخارج، يافطة ضخمة تعلن «أن المعبد الثاني في القدس قد دمر من قبل الرومان لأن السبت لم يحترم».

ذلك المساء، أحد كبار خاخاماتهم، من على المنصة يلخص فتوى «كل من ينتهك السبت يمكن قتله» وعندئذ ضجت الصالة حماساً.

في الصفوف الأولى من الحشد الملتهب حماساً حدث عراك، بعض المتحمسين، بنظرات ملتهبة وأصابع ترتعش، حاولوا مداعبة الروب الطويل لأحد كبار الحاخامات، لا شيء مهم. في بعض حركات دعاة عودة المسيح، وبعد وجبة الزعيم الروحي، فإن المتنافسين يتقاتلون أحياناً من أجل التهام بقية فضلات الوجبة، ليس ذلك بسبب الجوع، وإنما لأنهم يعتقدون أنهم بالتهامهم فضلات سقطت من اللحية المقدسة سوف يصعدون إلى الجنة.. هل تحرم اليهودية إذن عبادة الأصنام؟!

لكن بالنسبة للعلمانيين هناك ما هو أكثر جدية، ثمانية أيام مضت بعد «موجة السواد» في تل الربيع، بوليس السبت، وهو مؤسسة عفى عليها الزمن في السنوات الأخيرة، انتعش فجأة، على يد وزير الداخلية من حزب شاس. عشرات من المفتشين، كتيبات المخالفة في أيديهم، ليسوا يهوداً، أنهم في غالب الأحيان من طائفة الدروز، يدخلون عند التجار الذين يفتحون متاجرهم مساء الجمعة ويوم السبت «المخالف يهودي..» هكذا يبدأ محضر المخالفة في إسرائيل.

الوسط العلماني مستنفر، دون الاعتراف بذلك صراحة، هكذا تشرح شالوميت الوني، وهي الهدف المفضل لاثنتي عشرة صحيفة متعصبة في البلاد. أيات اللّه هؤلاء، الرجعيون الظلاميون ليس في رؤوسهم إلا فكرة واحدة «إلغاء الدولة الصهيونية العلمانية وإقامة دولة ثيوقراطية يهودية أي دولة خومينية».

ربما حدوث هذا لا زال بعيداً وبعيداً جداً. لكن هجمات «السود» ضد قلعة العلمانية بدأت تهز السكان. التهديد الأصولي يحوم حول حرية التعبير والإبداع في دولة الديمقراطية، ويؤثر سلباً على وضع المرأة، وعلى المهجرين الجدد من أثيوبيا، ومن الاتحاد السوفيتي ـ السابق ـ والذين يهوديتهم ليست نقية في عيون الحاخامات. وفي دولة بدون دستور حتى الآن، فإن هذا يحدث اختلالاً في دولة تريد نفسها يهودية دون أن تكون ثيوقراطية. !

منذ بضعة شهور، ولأول مرة في تاريخ البلد، رئيس المحكمة العليا، الضامن رقم واحد للحريات العامة، والذي يتولى حراسته حرس خاص طيلة الأربع وعشرين

ساعة، أعلنته صحف المتعصبين «عدو اليهودية». أرون باراك سمح لنفسه، عدة مرات، استبعاد مطالب الأرثوذوكسية المتطرفة، بالتحكم في كل شيء. لكن منذ سنة، منذ اغتيال رابين على يد «مجنون الرب» اليهود، فإن إسرائيل بدأت تدرك أن عليها أن تأخذ جدياً اللاتسامح والتعصب(*).

(*) قبل حوالي أسبوع من اغتياله، سئل رابين، خلال زيارته لفرنسا، عن هذا الاحتمال، أجاب بأن يهودي لن يقتل يهودي، وإن هذا يحدث عند الآخرين فقط. تكذيبه جاء سريعاً جداً.

موقف 113

انكشفت الكذبة فهل يبقى التابو(*)؟!

يقال أن التاريخ يكتبه المنتصرون، وهؤلاء يكتبونه بالطبع كما يحلوا لهم، حسب أهوائهم، مزاجهم، مصالحهم، تسكرهم نشوة الانتصار وغياب المهزوم: المهزوم لا صوت له، إنه دائماً على خطأ، ألم يهزم؟! الهزيمة تبرر نسبة كل الجرائم وكل الشرور للمهزوم، دون دفاع. لقد جعل رجال الكنيسة في العصر الوسيط الهزيمة مبرر العبودية.

هذا كان في عصر الظلامية واللاعقلانية، فهل يصدق أيضاً على التاريخ القريب؟ على تاريخ أوروبا العلمانية المتقدمة المشبعة بالعقلانية وبالروح الديكارتية؟

(*) Tabou ـ تابو: من اللغة البولونيزية: يعني المحرم المقدس، نظام من الممنوعات ذات طبيعة دينية، يخص ما هو مقدس، ممنوع طقوسي، وما يمنع عنه الكلام بدافع الخوف. رويرت ص1739.

لكي نتأكد سلباً أو إيجاباً ألا يجب إعادة النظر في هذا التاريخ؟

مجموعة من الباحثين، من أماكن مختلفة، أرادوا القيام بهذا، أرادوا التحقق مما إذا كان هذا القول صادقاً على أوروبا المعاصرة في فترة من تاريخها القريب جداً، الحرب العالمية الثانية.

بالطبع ثمة عوامل وأسباب أثارت الشك في نفوس هؤلاء الباحثين، الانتصارات اللامعقولة نسبت للمنتصرين، معارك وهزائم ضخمت وقائع زعمت دون تقديم دليل ولا برهان، أحداث سجلها التاريخ لا تتناسب والتقدم التقني في وقتها، وما تسرب من معلومات في لحظات صحوة الضمير عند بعض المؤرخين الرسميين. الحرب مضى عليها أكثر من نصف قرن، أهوالها دمارها، ما أثارته من حقد وانفعالات خفت حدته، شعوب تصالحت، أوروبا المدمرة المحترقة أعيد بناؤها وتخطو نحو الوحدة، أجيال جديدة بدأت تشعر بثقل عقدة الذنب التي كبلت بها، وضوح الرؤيا صار ممكناً، والبحث عن الحقيقة الخالصة تقدم الهواجس والانشغالات الأخرى.

لقد بدا لهؤلاء الباحثين عن «الحقيقة» الذين تجمعهم

صفة «معيدوا النظر»[*] Revisionnisme، أنه في تأريخ هذه الفترة تحت تأثير الحقد، وويلات الحرب، وأغراض السياسة، جرى تجاهل أسس النقد التاريخي، وتناسى مبادي المنهج العلمي. وإهمال العقلانية. وما زاد في مصداقية الشك أن بعض الوقائع المزعومة، التي جرى استقلالها لتكبيل أوروبا، وخاصة الطرف المهزوم، بعقدة الذنب، لجعله يدفع باستمرار ثمن جريمة نسبت إليه من المنتصر، وإن هذه الجريمة المزعومة جعلت غطاء لجريمة يرتكبها المزعومون ضحايا: جريمة انتزاع أرض من أهلها وإقامة دولة عليها. . الضحية المزعومة صارت جلاداً. هل من المعقول أن الذين يقمعون، يضطهدون ينكلون يقيمون معسكرات الاعتقال، يبيدون الإنسان في فلسطين قد تعرضوا للاضطهاد والتنكيل والإبادة في غرف الغاز؟

ليس المهزوم وحده من كبل بعقدة الذنب، لقد عمت

(*) Revisionnisme إعادة النظر:

يشير إلى مذهب يدعو إلى إعادة النظر في مسألة خاصة مثل إعادة النظر في الدستور، في نظام سياسي أو في مرحلة أو واقعة تاريخية. روبرت 1558.

كل أوروبا. . أوروبا بكاملها صارت مسؤولة عن جريمة مزعومة تاريخية. . .

أليس من حق الأوروبيين إعادة النظر في هذا التاريخ؟. . .

هؤلاء الباحثين لا ينكرون مسبقاً ما سجله التاريخ الرسمي، لأن هذا لو فعلوه ضد منهج البحث العلمي وضد العقلانية ولا يريدون اتخاذ موقف مناقض من الذين يثبتون وقائع دون تقديم حجة ولا برهان، أنهم يريدون فقط إعادة بحث هذه المرحلة وفق مناهج البحث التاريخي وبعقلية نقدية متحررة من الدوقما وسطوة التابو. أنهم يطالبون فقط بحق الشك وحق البحث دون توجيه مسبق للنتائج.

ما وجهة نظرهم(*)؟

من الصعب التذكير ولو باختصار بحجج وبراهين إعادة النظر، الأعمال وفيرة، والمؤلفات عديدة، لكن مع ذلك

(*) روبرت فوريسون: معيدوا النظر يقترحون نقاشاً عاماً 10 ـ 12 ـ 1987.

النشر صعباً بسبب من ناحية قلة الموارد المالية المتوفرة، ومن ناحية أخرى بسبب القمع الإداري: بوليس.. قضاء، وإرهاب منظمات مثل المؤتمر اليهودي العالمي وتنظيمات يهودية أخرى تنخرط في مطاردة معيدي النظر بما يذكرنا بمطاردة السحرة في العصور الوسطى. وجامعيون تُبّع بالنسبة لهم معيدو النظر قتلة يحتقرون احتقار نابشي القبور.

مع ذلك يمكن تلخيص وجهة نظرهم من خلال مقالة(*) أهم ممثليهم روبرت فوريسون، الذي منحته جريدة الفيقارو لقب بابا معيدي النظر..

إن معيدي النظر يطلبون إعادة النظر في تاريخ الحرب العالمية الثانية أنهم يعتقدون أن المنتصرين أما بالغوا كثيراً أو أنهم كذبوا على حساب المهزومين. مثال ذلك، من بين أمثلة أخرى، معركة هضبة القلبير في مارس 1944، قدمت في غالب الأحيان على أنها معادل لمعركة بير حكيم، وهذه وصفت على أنها امتداد لمعركة فيردان، حسب

(*) الفيقارو 17 مايو 1990 ـ 18 مايو 1990ـ 25 ـ 5 ـ 1990.

التاريخ الرسمي (جان روزنتال وموريس شومان، عدد القتلى الألمان على يد المقاومة في هذه المعركة يتراوح ما بين 400 إلى 470. في الحقيقة كان عدد القتلى اثنين (امورو: تاريخ الفرنسيين تحت الاحتلال 7 ص290 ـ 292).

اليهود الأوروبيون لم يبادروا، هذه حقيقة واضحة، للدرجة أن المؤرخين أنصار الإبادة صاروا يتحدثون لا عن إبادة اليهود، وإنما فقط عن محاولة إبادة اليهود.

معيدوا النظر يرون أن هتلر تعامل مع اليهود أولاً كعدو معلن، ثم ابتداء من سبتمبر 1939 باعتبارهم أقلية معادية وطرف في الحرب. وكما هو الحال في الحرب، المدنيون، النساء الأطفال يتحملون ويلات الحرب (هذه حالة الألمان خاصة). هتلر أراد حلاً نهائياً للمشكل اليهودي في أوروبا، لكن هذا كان بواسطة الهجرة إن أمكن أو بواسطة النفي إن كان ثمة ضرورة. خلال الحرب أرسل هتلر عدد مهم من اليهود إلى معسكرات العمل وإلى المعتقلات. أما بالنسبة لما بعد الحرب، فإنه كان ينوي إنشاء مأوى وطني يهودي في مدغشقر أو في غيرها. «كثير

من اليهود ماتوا وكثير منهم عاشوا» ماذا تعني كلمة «كثير» في الحالتين؟ إن هذا يرجع تحديده إلى المؤرخين العاملين باستقلالية وبهدوء. وسائل تحديد هذا الرقم موجودة، ويجب استخدامها بدلاً من إخفائها عن الباحثين كما يفعل مركز «خدمات البحوث الدولية» الكائن في أرولسين (ألمانيا الغربية) والتابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، ومقرها جنيف. إن رقم 6 أقره مارتان بروزات كرمزي (مارتان مدير معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ) الرقم الحقيقي يمكن أن يكون في حدود مليون موتى خلال كل الحرب. إلى أولئك الذين يقولون: ما الفرق بين 6 مليون ومليون موتى؟ الجواب: الفرق خمسة مليون. بالنسبة لهؤلاء الخمسة مليون هناك فرق كبير، الفرق بين الحياة والموت. وأيضاً لا يجب الخلط بين الموت والاغتيال أو القتل.

في نهاية الحرب، كان يوجد عدد كاف من اليهود الأوروبيين ينتشرون في أنحاء العالم وبما يكفي لتأسيس دولة واستيطان بلد ـ فلسطين ـ.

في 31 ديسمبر 1980، عدد الأشخاص (ضحايا أو

متضررين) الذين جرى تعويضهم من قبل دافعي الضرائب الألمان بلغ 378 344 4. منهم 40% يعيشون في «إسرائيل» و20% في ألمانيا الاتحادية و40% في مختلف أنحاء العالم. المؤتمر اليهودي العالمي يضم 10 ممثل وطني «جنسية».

في 21 أكتوبر، ضابط نمساوي سابق هو إميل لاشوت، القاطن في فينا، كشف النقاب عن وجود وثيقة يرجع تاريخها إلى أكتوبر 1948، ممهورة من الضابط مولير، وهو ضابط نمساوي، كان يعمل أنداك متعاوناً مع البوليس العسكري للحلفاء، في القطاع الروسي وتحت القيادة الروسية، هذه ترجمتها:

«لجان التحقيق التابعة للحلفاء أكدت في هذا اليوم أنه لا يوجد كائنات بشرية قتلت بواسطة الغاز السام في معسكرات الاعتقال التالية: بيرجين - بلسين، بوشين ولد، داشو، فلوسين بورج، قروس - روزين، موتوزين والمعسكرات المتفرعة منها.

في هذه الحالات أمكن البرهنة على أن هناك اعترافات منتزعة بالقوة وشهادات زائفة، تؤخذ في الاعتبار عند

التحقيق وعند سماع أقوال مجرمي الحرب. نتيجة التحري هذه يجب إبلاغها للمعتقلين السابقين الذين كانوا عند الأدلاء بأقوالهم يصرحون بوقوع اغتيالات خاصة بين اليهود بواسطة غرف الغاز السام في هذه المعسكرات. في حالة إصرارهم على أقوالهم يجب مقاضاتهم بتهمة تزوير شهاداتهم».

في 16 أكتوبر 1987، كتب إميل لاشوت شهادة يعلن فيها «في عدة حالات، موضع شكوى، تم الحصول من الجنود الألمان وخاصة فرقة 55 على اعترافات، والتي بعد التحقيق والتحري تكشفت أنها منتزعة بواسطة التعذيب أو غسل الدماغ. عندما لم تكن أصلاً زائفة أو تزويراً.

أما أقوال العديد من المعتقلين فقد تكشف أما مائعة أو ليست جديرة بالاعتبار لأنها صادرة مثلاً عن مجرمي الحق العام، الذين يحاولون الظهور بمظهر المضطهدين السياسيين أو العرقيين، ويخترعون قصص التعذيب لكي لا يقضوا بقية أحكامهم. كما أنها تصدر عن مواطنين من الشرق، الذين كانوا في معسكرات العمل وليس في معسكرات الاعتقال، الذين يخشون اتهامهم بالتعاون مع الألمان.

سلطات الحلفاء اكتشفت هذه الممارسات، فوضعت عدة إجراءات لضبط الاستجواب والتحري، وعلى الأخص قررت إلحاق بعض النمساويين بلجان التحقيق، والتحري. تحت إدارة الضابط موليير (من المحتمل أنه كان سابقاً يعمل مع الفرق الدولية) عدة نمساويين، منهم إميل لاشوت، وأطباء من الإدارة العمومية، قاموا بتحريات حول حالات التعذيب خلال الاستجواب وغيرها. التقارير التي تعد تترجم إلى الإنجليزية والفرنسية والروسية وتسلم إلى الحلفاء. عند حل البوليس العسكري عام 1955، حولت الملفات باللغة الإلمانية إلى القائم بأعمال الحكومة الاتحاد النمساوية (المستشارية).

إذا كانت هذه الوثيقة صحيحة، فإنها تطرح تساؤلات خطيرة:

1 ـ لماذا توجب الانتظار حتى عام 1987 لكي يجد شخص ما الشجاعة ليكشف النقاب عن وجودها؟

2 ـ لماذا أخفي وبنجاح وجود مثل هذه الملفات في حوزة الأجهزة الأمريكية والبريطانية والفرنسية والسوڤيتية والألمانية والنمساوية؟

3 ـ أسطورة الأبادة تذهب إلى وجود غاز قاتل في معسكرات موتوزين وملحقاته، وغيره من المعسكرات. ويُزعم وجود براهين دامغة، وخاصة اعترافات: مثلاً يبدو أنه بسبب غرف الغاز في رافينسبروك إن جرمين تيليون، إنيز بوستل فيناي وغيرهما لاحظوا انتحار أو إعدام ثلاث مسؤولين كبار في هذا المعسكر. أما بالنسبة لمعسكر داشو، فإنه لا يزعم وجود أدلة دامغة. كل هذا يمكن التحقق منه بالاطلاع على مؤلف أعده أربعة وعشرون كاتباً، منهم ثلاثة شاركوا في ندوة السربون عام 1987 (غرف الغاز سر دولة. نشر مينوي عام 1984. كيف نوفق بين التأكيدات (أدلة، شهادات، اعترافات) الرائجة وماكشفت عنه وثيقة مولير؟ ماذا يمكن أن نقول عن منهج عمل هؤلاء الأربعة وعشرين كاتباً؟ هذا المؤلف عجيب، إنه يشير إلى مراجع لكنه لا يشير عملياً أبداً إلى أية مصادر.

عنوان المؤلف (غرف الغاز سر دولة) يبدو له معنى «أيها القارئ غرف الغاز هي من أهم الأسرار، أنها سر

دولة، إذن لا تتوقع منا تقديم أدلة بالمعنى الاعتيادي للكلمة، وإنما عناصر أدلة يمكن تفسيرها وفق المفتاح الذي نقدمه إليك».

4 ـ تظل بالتأكيد حالة معسكر أشوتيز رقم 1 و2، والثلاث معسكرات أخرى الصغيرة. السوفيت والبولنديون، منذ نهاية الحرب، ملاك غيورين لمواقع هذه المعسكرات، وإليهم يرجع التاريخ الرسمي لمصانع الإبادة المزعومة. لكن فيماذا الأدلة والشهادات والاعترافات التي ندين بها لهذين البلدين الشيوعيين لها قيمة أكبر من الأدلة والشهادات والاعترافات التي ندين بها للأمريكان والبريطانيين والفرنسيين؟ فوريسون يطرح السؤال هذا منذ عام 1974 على الأقل، لكنه لم يحصل بعد على جواب.

5 ـ مارتان بروزات نشر عام 1958 ما تجرء على تقديمه على أنه «اليوميات الحقيقية والنزيهة لقائد معسكر أوشوتيز رودولف هوس. لكنه عام 1960 نشر في داي زيت رسالة قصيرة يقول فيها أنه لم يوجد غاز قاتل في داشو ولا بشكل عام في كل معسكرات

الرايخ السابق (ألمانيا في حدودها عام 1937). وهذا يعني أيضاً أنه لم يوجد غاز قاتل في نونيتفام.. إلخ. لكنه لم يقبل الكشف عن أي تحري، بدون شك طويل وصعب، أسس عليه مثل هذا التأكيد. لقد رفض أن يقول لفوريسون ما إذا كان في رأيه قد وجد غاز قاتل في نيتزويلير ـ ستروتوف (الزاس) أو في موتوزين (النمسا). أنه لم يرغب الإجابة على أسئلة موجهة حول الموضوع المعقد لغرف الغاز. لقد حان الوقت أن يُسأل مارتان بروزات عما إذا كان لم يطلع ببساطة على تقارير التحريات التي تحدث عنها الضابط مولير!

6 ـ وثيقة مولير ألا تقدم مصداقية إضافية إلى الكشف الذي جرى عام 1959 على يد ستيفان بيتر؟ بعد الحرب، هذا المحامي الأمريكي الذي عمل في ألمانيا سبعة عشر شهراً في خدمة وزارة الحرب الأمريكية لم يجد إلا أسبوعية ـ مجلة ـ غامضة لكي يسر إليها أنه في وضعه الذي كان عليه، يمكنه التأكيد أنه لم توجد غرف غاز في ألمانيا والنمسا،

أما فيما يتعلق بأوشويتز فإن الأمريكان لم يتمكنوا من إجراء التحري لأن السوفييت لم يسمحوا لهم بذلك (زائر الأحد 14 يونيو 1959 ـ ص15).

رد الخصوم(*):

بماذا أجاب الخصوم على مثل هذه الأمثلة من الحجج ومن التناقضات التي كشفت عنها بحوث معيدي النظر؟

في البداية أكثر أنصار أطروحة الأبادة من نشر الكتب والأفلام وعقد الندوات، لكنهم بهذا كشفوا عن وضع مأساوي على المستوى العقلي والأخلاق، ولم يقدموا جديداً، فتحولوا إلى البوليس والقضاء، وكان مهمة البوليس والقضاء الفصل في الخلافات العلمية، أنهم كلما لجؤوا إلى البوليس والقضاء كلما زاد وضوح عدم قدرتهم الرد على حجج معيدي النظر.

معيدوا النظر لا يطلبون غير الحقيقة، هذه الرغبة قوبلت منذ البداية برفض قاطع وقمع منظم. إن ما تعرض له ممثلي

(*) راجع: ـاللوموند 16 مايو 1990 ـ 12 مايو 1990.
يومية باريس 16 مايو 1990.

هذا التيار من اضطهاد وقمع واعتداء يضيف عاملاً قوياً إلى عوامل الشك في صدق ونزاهة تاريخ هذه المرحلة.

إعادة النظر صارت مسألة خطيرة على من يمارسها، السيدة ماريت باستود، السويسرية، أستاذة التاريخ تعرضت لضغوط شديدة حتى اضطرت إلى ترك عملها والاختفاء عن الأنظار، لأنها وضعت موضع شك واقعة مزعومة في هذه الفترة التاريخية المعنية. ومكتبة أغميوس الباريسية تعرضت لتهديدات واستنجدت بالشرطة الفرنسية دون جدوى وهاجمها حوالي ثلثمائة يهودي، وخربت، لأنها نشرت بعض مؤلفات معيدي النظر، وحكمت محكمة فرنسية على الكاتب الآن غويبار بالسجن ثلاثة أشهر وبغرامه مالية، أما برنارد نوثان الأستاذ بجامعة ليون فقد أوقف عن العمل، وألغيت درجة الدكتوراه التي تحصل عليها هنري لوك، بعد إجازة رسالته، بقرار من وزير التعليم الفرنسي. أما أشهر ممثلي هذا التيار، فوريسون، فقد جرت محاولة اغتياله والاعتداء عليه أكثر من مرة. وعندما حاول بعض ممثلي هذا التيار المشاركة في النقاشات والندوات الإعلامية حول وجهة نظرهم منعوا من

ذلك، ولم يتح لهم شرحة وجهة نظرهم عبر وسائل الإعلام. أما فرانسوا دوبارت فقد جرى اغتياله وميشل كينيت ألقي عليه ماء النار، وديتليب فيلد يرير فقد طوح به في السجن. ومعهد إعادة النظر التاريخي (في لوس أنجلوس) فقد دمّر تماماً في حريق إجرامي. وويلهالم ستاقليش فقد لقبه العلمي.

هكذا في أوروبا وأمريكا الليبيرالية الديمقراطية، حيث يزعم تقديس حرية الرأي الاعتداءات المادية ـ والمعنوية ـ ضد الكتب ومؤلفيها عديدة، القضايا ضدهم لا تحصى: هناك التفتيش، مصادرة جوازات السفر. تشديد إجراءات الرقابة البوليسية عليهم في المطارات والحدود، رفض التأشيرات، مصادرة الكتب والأفلام والأشرطة (لم يحتج مثقف فرنسي واحد علنا على مصادرة العدد الأول من حوليات إعادة النظر التاريخي) ودمر البوليس القضائي معدات الطباعة، وفي حالة أرنست زونديل ـ كندا ـ منع من إرسال أو استلام الرسائل (إجراء تم إلغاءه بعد عام من النضال). هناك أيضاً فقدان العمل، والحرمان من المرتب، واضطهاد الزوجات والأطفال. واطلاق الشائعات المغرضة في حقهم ترددها وسائل الإعلام. ولم يستبعد إصدار

قانون خاص ضد إعادة النظر، أو توسيع القوانين الموجودة بما يشمل منعها، وتحت ضغط المؤتمر اليهودي العالمي أوشكت الحكومة الفرنسية أن تجعل البرلمان يصوت على قانون ضد إعادة النظر، يمنع الشك في دوقما غرف الغاز وإبادة اليهود. هكذا الواقعة المزعومة تاريخية تتحول شيئاً فشيئاً إلى عقيدة، إلى تابو حين تكشف تهافتها.

حسب هذه العقيدة، هذا التابو، الذي صار تحت حماية البوليس والقضاء من المطلوب بشدة أن يصدق الناس أن الموتى من اليهود ستة مليون، من حق الناس أن يجهلوا كم مات من كاثوليك وبروتستانت ومسلمين ووثنيين... إلخ خلال الحرب العالمية الثانية، ويمكن أن ينشروا الأرقام التي يرونها مهما كانت خيالية، لا أحد يواخذهم على ذلك أما إذا تعلق الأمر باليهود فإن المسألة تصير مختلفة تماماً. يمكن التسامح مع من يقول أن الموتى من اليهود خمسة مليون، أما من يقول أنهم أربعة مليون فسوف تواجهه مضايقات، أما من يرى أنهم ثلاثة مليون فإن الإدانة في انتظاره مع فقدان عمله العمومي، النبذ المؤكد مصير من يرى أنهم اثنين مليون. لكن الهلاك دون حساب السجن مصير من يقول أنهم مليون واحد!

هل معيدوا النظر وحدهم في المعركة(*)؟

عام 1979 تسع منظمات قاضت فوريسون بتهمة الأضرار بالآخرين وتزييف التاريخ. لكن المحكمة انتهت إلى أن وجود أو عدم وجود غرف الغاز مشكلة تاريخية حقيقية، وإن قيمة نتائج أطروحة، فوريسون، فيما يتعلق بغرف الغاز، تخص فقط الخبراء، والمؤرخين والجمهور، أي حكمت بعدم الاختصاص وإن أدانت فوريسون لأسباب أخرى أقل أهمية. لكن وسائل الإعلام عتمت على هذه المعلومات.

مع ذلك عقول حرة كثيرة أخذت تعترف بأن معيدي النظر يثيرون ـ على الأقل ـ مشكلة تاريخية حقيقية. منذ نهاية الحرب جورج أورويل، الذي يعتقد في أطروحة إبادة اليهود البولنديين على يد الألمان، ذهب إلى أن الدعاية قادرة على تلفيق كل الأكاذيب وتساءل عما هو حقيقي في مسألة غرف الغاز الواقعة في بولندا.

(*) الصباح سويسرية 17 مارس 1987.
ليراسيون 12 ـ 13 ـ مايو 1990.

عام 1978، المؤرخ الألماني الشهير هلموت ديوالد، الأستاذ في جامعة إيرلنجين، تجرأ على طرح شكوكه الجادة في التاريخ الرسمي لمعسكر أوشويتز، كتابه سحب من السوق، وفي طبعة معدلة جرى التغيير تماماً في ثلاث صفحات موضع الأشكال، لدرجة جعلها تذهب إلى عكس ما كتبه المؤلف.

وفي عام 1979 كتب جان جبرائيل كون بندت «النقاتل من أجل تدمير غرف الغاز هذه التي تعرض على السواح في المعتقلات، حيث نعرف الآن أنها لم توجد فيها أبداً».

وفي عام 1986، ميشل بوارد، معتقل سابق في معسكر موتوزين وعميد شرف كلية أداب كاين، عضو لجنة تاريخ الحرب العالمية الثانية، عضو المعهد، صرح «حول معسكر موتوزين، تحدث مرتين عن غرف الغاز، في مجلة تاريخ الحرب العالمية الثانية عام 1954، بعد تفكير سألت نفسي: من أين جاء اعتقادي بوجود غرف الغاز في موتوزين؟ ليس هذا خلال إقامتي في المعسكر، لا أنا ولا غيري لاحظ وجودها، لقد جاءني إذن هذا الاعتقاد بعد الحرب. ثم لاحظت أني فيما كتبته من نصوص، بينما

كنت اعتمد في معظم تأكيداتي على مراجع، فإنه لا توجد مراجع فيما يتعلق بغرف الغاز» وعندما سأله صحفي: لقد تراست رابطة المعتقلين السابقين في كالفادوس، ثم استقلت منها في مايو 1985 لماذا؟ أجاب «لقد وجدت نفسي ممزقاً بين ضميري كمؤرخ والواجبات التي يضعها على عاتقي، وبين انتمائي إلى جماعة من الرفاق أحبهم بعمق، لكنهم لا يقبلون ضرورة بحث هذه الواقعة التاريخية ـ وهي المعتقلات ـ وفق مناهج تاريخية صحيحة. لقد سيطرت علي فكرة أنه خلال مئة عام أو حتى خمسين عاماً، سوف يتساءل المؤرخون حول هذه المسألة، وهي مسألة المعتقلات وما سوف يكتشفونه. الملف متعفن. هناك من ناحية خرافات عديدة، عدم دقة، خلط، تعميم، ومن ناحية أخرى هناك البحث الدقيق من أجل بيان تفاهة هذه المبالغات. أخشى أن هؤلاء المؤرخين سوف يقولون في نهاية المطاف أن معسكرات الاعتقال كانت خرافة. هذا الخطر.. هذه الفكرة تسيطر علي».

وفي عام 1981 ثم عام 1986، ادجار موران، مع أنه يرفض وجهة نظر معيدي النظر، كتب مع ذلك «حجج الملف النقدي عند فوريسون أظهرت التناقضات، عدم الكفاية، عدم الصحة عند أولئك الذين أدلوا بشهاداتهم حول النشاط الإبادي لغرف الغاز: الصعوبات أو الاستحالة الفنية والمادية، سواء فيما يتعلق بالأماكن كما باستخدام غاز زيلكون ب. غياب أي تعليمات نازية رسمية حول نظام عمل غرف الغاز، غياب أي نص هتلري صريح يحدد أن الحل النهائي للمسألة اليهودية ليس إلا الإبادة. ويضيف: من المهم في نظري أن نعيد التدقيق في غرف الغاز في معسكرات النازية. وفي عام 1989، وبخصوص أطروحة دكتواره هنري روك، فإن موران يتمسك من ناحية بمعارضته لأطروحة إعادة النظر، ومن ناحية أخرى يصرح باعتقاده أن معيدي النظر يقدمون حججاً خاصة ذات طبيعة كيماوية، يجب دراستها، ويضيف: عندما وزير التعليم الوطني يلغي اللقب الجامعي الذي تحصل عليه هنري روك، فأني أدرج هذا في إطار عسف السلطة والترهيب، أنه يستخدم عيب شكلي من أجل تصفية كل المشكلة».

خلاصة(*):

معيدوا النظر بحثوا أموراً عدة تتعلق بتاريخ الحرب العالمية، فلماذا غرف الغاز فقط تثير مثل ردة الفعل هذه، وهذا الهياج والعنف الذي وصل حد الإرهاب الفكري والاعتداء الجسدي؟ إن ما تعرض له ممثلي هذا التيار من اضطهاد وقمع يضيف عاملاً قوياً إلى عوامل الشك في صدق ونزاهة تاريخ هذه المرحلة، إذاً معيدوا النظر لا يقولون الحقيقة فلماذا هذه المواجهة العدائية وهذا القلق والرعب الذي يثيره ما يقولونه؟

إن إعادة النظر لا تطبق فقط على دراسة الماضي القريب، أنها تهتم أيضاً بالحاضر، أنها تمس عقيدة شائعة جداً عند المعاصرين، أنها تفكك آلية هذه العقيدة الزائفة. تبين كيف اضطر إلى الرد أولئك الذين شعروا بأنهم مهددون في معتقداتهم وفي مصالحهم، فألغوا بضربة واحدة الاحترام الذي يدعونه لحرية الرأي وتنكروا للمبادىء الإنسانية العظيمة وحقوق البحث العلمي، ربما

(*) ايفنمو (الأحداث) 25/ 5/ 1990.
فالور اكتول 20/ 10/ 87 ص29

لأن انكشاف هذه الكذبة التاريخية سوف يكشف أكاذيب غيرها أسست دولة «الصهيونية» في فلسطين. الغريب في الأمر أن المنتصرين يقعون ضحايا كذبتهم، يزيفون التاريخ ويصدقونه، عندئذ يتساوى المهزوم والمنتصر. عندئذ أوروبا وأمريكا بدعمها اغتصاب الصهيونية لفلسطين معتقدة التكفير عن جريمة لم ترتكب، ارتكبت جريمة حقيقية،

كيف يمكن الحيلولة دون انكشاف الكذبة؟

فقدان الحجة وغياب الأدلة والطعن في الشهادات المدلى بها لم يترك من سبيل غير منع إخضاع الفترة المعنية للبحث المنهجي العقلاني، تحويل تاريخ هذه الفترة إلى موضوع محرم (تابو) لا يجوز البحث فيه.

إن أوروبا العلمانية العقلانية، المقدسة لحرية الرأي وحقوق الإنسان ليست بأحسن حال من غيرها، في ذروة ادعاء العقلانية والعلمانية تنصب «تابو» محرم على العقل الخوض فيه.

قد يبدو الأمر مما يمكن التغاضي عنه، لكن إذا حرم اليوم البحث في مسألة غرف الغاز وإبادة اليهود، فسوف تظهر

محرمات أخرى، وإذا نصب اليوم «تابو» فسوف يظهر غيره، أهي بداية تراجع العقل الأوروبي وانطفاء الأنوار؟

الصهيونية لا يهمها أن تقدم قرابين فداء كل قيم الغرب «حرية الرأي، حقوق الإنسان، البحث العلمي، العقلانية» سبيلاً لأهدافها.

لكن ثمة مقاومة، ثمة أحرار شجعان لا يأبهون بالمخاطر ولا يتراجعون أمام التضحيات: معيدوا النظر يطالبون بحق الشك وحق البحث ويعلنون صراحة أنهم لن يحترموا هذه الدوقما ولا هذا التابو. أنهم يدفعون عن أوروبا وريثة الأنوار زحف الظلامية.

هذه المواجهة، هذا القمع ضد محاولة إعادة النظر وتحطيم التابو بدأت تقود إلى العكس مما تستهدفه، لقد جرى الاعتراف بهذا التيار من قبل كل حكومات أوروبا من خلال محاولات قمعه، عام 1987 شاهد على كل الجبهات تزايد القمع والاضطهاد، لكن خلال ثماني سنوات من المقاومة الباسلة أدرك الجمهور وجود هؤلاء المؤرخين وبحوثهم حول المجتمع الأوروبي الحديث: الحربان العالميتان.

أنه إذن بفضل تصلب الخصوم، وتعنتهم أحس الجمهور بعمق المشكلة، و8% من الذين أدلوا برأيهم في استبيان جرى بالخصوص لا يعتقدون في وجود غرف الغاز. إعادة النظر لم تعد قوة معنوية فقط أنها في طريقها لأن تصير قوة مادية تطيح بالتابو.

فوريسون يصف إعادة النظر بأنها أكبر مغامرة عقلية في أواخر هذا العصر، وهو يرجع الفضل في هذا خاصة في فرنسا إلى بول راسينير وهو المعتقل سابقاً في أحد معسكرات الاعتقال النازي، وإلى بيير غوليوم وأصدقائه من اليسار التحرري (الفوضوي) الذين واصلوا ما بدأه راسينير بعد موته عام 1967. بيير غوليوم يكتب، ينشر بوسائله المتواضعة جداً، كتباً تقض مضجع الطبقة السياسية وغيرها من اللوبي، وبعض «أقوياء» هذا العالم، ومؤرخي القصر الذين أخذوا يشعرون بضياع مكانتهم. دين الهولوكوست يقوم على كذبة. هذه الكذبة بدأت تتكشف.

نحن لا تهمنا كثيراً «الواقعة» في حد ذاتها، ولا يهمنا ما إذا كانت وقعت فعلاً أم أنها كذبة تاريخية. نحن لا نشمت من أن يهوداً أبيدوا في غرف الغاز، قيمنا تأبى علينا ذلك، ولا تهمنا براءة هتلر أو تجريمه، لقد عانينا من المحور

وتنكيله وذاق أباؤنا وأجدادنا عذاب المعتقلات والنفي والإباءة والغاز القاتل على يد الطليان حلفاء هتلر، كما عانينا من الحلفاء. ولا يهمنا إن كان دعاة إعادة النظر علىء حق أم على باطل إن ما ما يهمنا:

1 ـ مسألة إبادة اليهود وغرف الغاز استخدمتهما الصهيونية في ابتزاز الغرب وإجباره على دعمها لتغتصب أرضنا وتنكل بأهلنا، أن ندفع نحن ثمن جريمة أوروبا. إن خطر إعادة البحث في هاتين المسألتين يعني الخوف من انكشاف «الكذبة»، وبالتالي شعور الغرب بفداحة جريمته في فلسطين ضد العرب وليس ضد اليهود. إن الكيان الصهيوني يفقد بذلك أهم عوامل حشد الرأي العام الغربي في صفه، واستدرار عطفه على ضحايا «الهولوكوست». ربما لهذا السبب جرى اضطهاد وقمع إعادة النظر على يد يهود وتحت ضغط المؤتمر اليهودي العالمي.

2 ـ كيف في أوروبا مدعية العقلانية والعلمانية وحقوق الإنسان وحرية الرأي يحظر البحث العلمي في فترة تاريخية، وتفرض الرواية الرسمية على أنها مقدس لا يجوز الشك فيها؟

3 ـ لقد صار واضحاً من خلال تداعيات هذه المسألة أن المؤتمر اليهودي العالمي قد نصب نفسه وصياً ورقيباً على الفكر والبحث العلمي والإعلام في الغرب.. عندئذ ربما ستوقع محظورات أخرى.

4 ـ إن المعركة في الحقيقة بين المؤتمر اليهود العالمي وتيار إعادة النظر، بين غرب يستعيد وعيه ويتبين الخرافات، وبين من انكشاف الخرافات يطيح بهيمنته.

وأخيراً أن الذين يقمعون، يضطهدون، يقيمون معسكرات الاعتقال يبيدون الإنسان في فلسطين، من الواضح أنهم لم يتعرضوا للاضطهاد ولا التنكيل ولا الإبادة التي يزعمونها، وإلا لعرفوا معنى قمع واضطهاد وإبادة الإنسان.. لقد كذبوا على العالم فصدقهم حيناً، واليوم بدأ الشرفاء يتساءلون، ليس دعاة إعادة النظر إلى طليعة تجرأت وخرجت عن «التابو» وسوف يلحقهم المترددون.. الكذبة بدأت تفقد سحرها.. ولم يبق إلا التابو والاضطهاد وعصاة المؤتمر اليهودي العالمي وأمواله. إلى متى...؟!



رائحة المال وأنوف المرشحين!

المبالغ الهائلة من الأموال التي تصرف على الحملات الانتخابية تطرح تساؤلات جادة ومشروعة: من أين تأتي؟ ولماذا تصرف؟ الوصول إلى المنصب لا يفسر ولا يبرر تحمل المترشح ـ حزب أوفرد ـ لهذه التكاليف، اللهم إلا إذا كان المنصب وسيلة لغاية تجعل مبررات تحمل التكاليف واضحة للعيان.

أمام هذه التكاليف الباهظة، التي تزداد في تنافس محموم، فإن من حقنا أن نسأل عن مصير الديمقراطية، إذ يبدو أن التنافس المزعوم ديمقراطي ليس في الحقيقة إلا صراع صراع الأغنياء من خلال أموالهم للسيطرة على المجتمع. الأغنياء ـ معنويين أو طبيعيين ـ يشترون الأصوات، وإن كان بشكل غير مباشر، عن طريق حملات الدعاية من كل الأنو اع، والحفلات وكل مظاهر الحملات الانتخابية، صحيح على عكس ما عليه الحال في انتخابات

العالم الثالث، حيث الإرغام والتزوير والشراء المباشر، لكنهما في الأساس لا يختلفان كثيراً.

مثلاً لذلك خلال الأسبوعين الأخيرين فقط من شهر أكتوبر 1992، صرف على حملة بوش الانتخابية اثنا عشر مليون وثلثمائة ألف دولار. وعلى حملة كلينتون في نفس المدة أحد عشر مليون ومئتي ألف دولار، أما روس فقد صرف ستة وعشرين مليون دولار. ولا شك أن حملة كلينتون ودول تتجاوز هذه الأرقام بكثير.

هذه الأموال من أين تأتي؟

بالطبع ليس مصدرها الحزب، ولا اشتراكات الأعضاء الزهيدة، ولا ثروة المترشح الخاصة. وإنما الأغنياء والشركات واللوبي، بما في ذلك القوى المالية الأجنبية. هؤلاء لا يقدمون الأموال هبة لوجه الحزب أنهم بلا شك ينتظرون مقابل، المسألة عندئذ لا تعدو استثماراً. وحتى إن حدث وتكلف الحزب هذه الأموال، أو المترشح من ماله الخاص فإن ذلك لا يقلل من مشروعية السؤال: لماذا يصرف الحزب هذه الأموال ومن أين يأتي بها، ولماذا يتكلف الشخص الصرف على حملته الانتخابية؟

من السذاجة المفرطة الاعتقاد أن الحزب أو الشخص يتكلف هذه الأموال من أجل إقناع الناخبين أنه أفضل من يخدمهم، وإنه سوف يخدمهم حقاً.

الساسة الأوروبيون والأمريكان ليسوا أفضل منهم في العالم الثالث، أنهم أيضاً يمكن شراؤهم، ليس فقط من قوى المال في الداخل، وإنما من الخارج أيضاً.

المسألة ربما لا ترجع إلى هؤلاء كأشخاص ضرورة، وإنما مسألة نظام يتطلب النشاط السياسي فيه، والوصول إلى المناصب ـ الانتخابات ـ تكاليفاً ليست في مقدور الحزب والا الفرد الإيفاء بها، سكرتير حلف الأطلسي البلجيكي ـ السابق ـ لم يضع أموال الشركة الإيطالية في جيبه عندما كان وزيراً للدفاع، وإنما ذهبت إلى خزانة حزبه، وهكذا فضائح قوائم الحسابات المزيفة في بلدان أوروبية أخرى الموجهة لتمويل الأحزاب من خلال أعضائها المتنفذين في أجهزة ووظائف الدولة، مما جعل الفساد ـ في الواقع ـ مؤسسة وليس فساداً شخصياً فقط. عندئذ النشاط السياسي، الأحزاب، صارت ممولة من مؤسسة الفساد.

التنافس على هذا النحو لم يعد يحكمه الصالح العام، ولا الإرادة العامة وإنما قوة الأموال المستثمرة فيه. مما أدى إلى تسرب قوى المال الداخلية والخارجية لتتحكم في المسار الديمقراطي وتوجهه. بالطبع لصالحها. عندئذ يغيب الشعب ويحضر المال، ويتحول المترشح عند فوزه إلى مجرد عميل لقوى المال وليس معبراً عن إرادة عامة.

عندما نقول هذا، فإن المبهورين بالديمقراطية الغربية، قد لا يصدقوننا، ويتهموننا بالتحيز واللاموضوعية، فماذا يقولون عندما نضع أمام أعينهم ما جاء في صحيفة اللوموند، الصحيفة الجادة، الواسعة الانتشار، والتي بالطبع لا يهمها إطلاقاً أن تبرهن على صدق ما نقول، ولا يمكن اتهامها بالتحيز ضد الديمقراطية الغربية؟!

أننا فيما نورده نقلاً عنها ليس لنا إلا ترجمته العربية:

«الضحية التي ثارت حول الدعم المالي المقدم من مجموعة شركات ليبيو الأندونيسية إلى الحزب الديمقراطي، أعادت مجدداً طرح «فضيحة» يتكرر التنديد بها، لكن لبضعة أسابيع فقط قبل كل انتخابات، نظام تمويل النشاط السياسي الأمريكي هو أحد أكثر الأنظمة

تقنياً وفساداً ونفاقاً في العالم، وبإيقاف جون هوانق عن عمله كمساعد الخزانة، فإن إدارة حزب كلينتون تعترف ضمنياً بأن أساليب جمع ملايين الدولارات من الأغنياء الأمريكان ـ الأسويين، ومن المصالح المالية الأجنبية، ليست نظيفة.

في بضعة أيام تبين أن تمويل الحزب الديمقراطي يجري وفق مبدأ بسيط: قبول الأموال من الواهبين الكرماء أولاً ثم السؤال بعد ذلك عن مصدرها. المثال الأكثر هزلية مبلغ 140 ألف دولار حصيلة حملة قادها نائب الرئيس القور، وأدارها جون هوانق، غير الممكن الاستغناء عنه ـ في معبد بودي بمنطقة لوس أنجيلوس، الجمهوريون أدهشهم الظهور المفاجىء لبذخ الرهبان الذين كرسوا حياتهم للفقر.

المرشح الجمهوري، بوب دول، الذي كان يبحث يائساً عن وسيلة للحاق برئيس البيت الأبيض، في استبيانات الرأي العام، اعتقد العثور على وسيلة انعاش استراتيجيته الهادفة إلى الطعن في ذمة كلينتون، أتهم هذا بأنه يبيع الدخول إلى البيت الأبيض (دعوة إلى العشاء في البيت الأبيض مقابل مساهمة مالية كريمة، ممارسة شائعة) واقترح

دول إصلاحاً شاملاً لمسألة تمويل الحملات الانتخابية.

لكن حملة المرشح الجمهوري أخفقت سريعاً، الصحافة لم تتأخر في أن تذكر، مستندة إلى وقائع، أنه في مسألة التمويل المشبوه للانتخابات لا يستطيع بوب دول الظهور بمظهر حامي الفضيلة. أكثر من هذا، عندما كان دول رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ، فأنه عمل - وبنجاح - لتعطيل كل محاولة برلمانية هادفة تصحيح وضع، والذي تحت غطاء تشريع زائف الإلزام - يتيح لمصالح قوية تمويل نشاط الأحزاب السياسية.

أيضاً، هل من المناسب أن نأخذ في الاعتبار الخصوصية الأنقلو - ساكسونية: في الولايات المتحدة، كما في بريطانيا، التمويل الخاص للنشاط السياسي، والذي يمر من خلال اللوبي، مقبول وشرعي. في معمعة فضيحة واترقيت عام 1972، والتي هي معاً مسألة سطو فاشل على مقر الحزب الديمقراطي، وتراكم الفساد المرتبط بتمويل النشاط السياسي، أراد الكونقرس وضع حدود لقوة المال وحاول إيجاد نوع من المساواة بين المترشحين، في الواقع محاولته اضافت الكثير من التدليس.

في مقابل التمويل العمومي ـ من الخزانة العامة ـ والذي وصل هذا العام 62 مليون دولار لكل مرشح، فإن كلينتون ودول التزما كأمر واقع، بأن لا يطلبا ولا يستلما دعماً من الخواص، وحيث أن هذا يسري ما بعد الترشيح الرسمي، فإن كلا منهما جمع ملايين الدولارات قبل أن يتم ترشيحهما رسمياً.

القانون يسمح بالهبات الشخصية والجماعية، الأولى حددت بمبلغ ألفين دولار لكل مرشح، والثانية، التي تمر من خلال لجان العمل السياسي حددت بمبلغ خمسة آلاف دولار. هذه المبالغ بالطبع زهيدة وغير كافية، المرشحان لجئا إلى التلاعب.

كما أن الأموال الخاصة، والتي قيمتها غير محدودة، تكون مشروعة عندما تسيل للأحزاب، وبشرط أن هذه لا تحولها لمرشحيها، وإنما توجهها للدعاية لنفسها وتلميع صورتها عند الناس. النتيجة عشرات الملايين من الدولارات صرفت في الدعاية التلفزيونية، والتي في معظم الأحوال تكتفي بأن تهاجم الخصم السياسي. وإذا كان رسمياً الشؤون المالية الخاصة بالحملة الانتخابية لكل

مرشح، والشؤون المالية الخاصة بالحزب منفصلتين، فإنه في الواقع العملي، الاثنان يعملان بالطبع سوية.

بالنسبة للانتخابات البرلمانية النظام يتجاوز الهزل، لأن المجموعات السياسية يمكنها تمويل دعاية في صالح المرشح شريطة ألا تتم هذه بالتنسيق مع المعني.

إن مؤسسة «الأموال الرخوة» تكفل أيضاً حصانة شبه تامة، إذا كانت تجاوزات القانون عديدة، لا أحد مع ذلك يستطيع إثباتها، لجنة الانتخابات الفيدرالية تحتاج إلى عدة شهور حتى عدة سنوات لكي تنجز تحقيقاتها، وهذا يعني إن الجزاءات تقع ـ إن كان ثمة جزاءات ـ بعد الانتخابات بزمن طويل.

إذن بفضل «النقود الرخوة» الواهبون الأفراد الأغنياء، وأيضاً العديد من اللوبي (لوبي التبغ، لوبي السكر... إلخ) وحتى المصالح الأجنبية القوية يمولون ـ بشكل غير مباشر ـ حملات المترشحين.

أغلبية ساحقة من الأمريكان تطالب بإصلاح تمويل النشاط السياسي. المترشحون للبيت الأبيض يتنافسون في الوعود في هذا الموضوع خلال الحملات الانتخابية، هذه

الوعود سريعاً ما يتناسوها سريعاً بعد ذلك، مع اتهام الحزب الخصم بأنه خرَّب نواياهم الطيبة)(*).

من الواضح أنه ـ رغم الوعود ـ ليس في صالح أي من الأحزاب وضع حد لهذا التمويل، لأنه محرك نشاطها السياسي، سواء كانت من الحكم أم من المعارضة.

إذن عندما يقدم الأغنياء ـ أفراد وجماعات ولوبي ـ الأموال لدعم حملات المترشحين، فإننا لا نحتاج إلى ذكاء خارق لندرك أهدافهم، ونفهم حقيقة ديمقراطية تتحكم في مسارها الأموال.

(*) اللوموند 29/10/96 ـ لورينت زكشيني.





نهاية التاتشرية

«عندما ننظر إلى الوراء، كثير من الناس سوف يشعرون بالراحة لانتهاء عام 1996. لا أحد منا يعرف ما سوف يأتي به عام 1997.

على المستوى الوطني ستكون هناك انتخابات عامة، وعلى المستوى الفردي كل أنواع التحديات واللايقين في انتظارنا». هذه هي رسالة رئيس كنيسة إنجلترا الدكتور جورج كاري بمناسبة العام الجديد، تشهد على الأزمة السياسية والاجتماعية المتواصلة في بريطانيا، رغم النمو الاقتصادي ورغم تقلص البطالة المعلن عنهما رسمياً.

في هذا العام 97، والذي يحتمل أن يكون آخر سنوات التاتشرية الثمانية عشر، والتي اعتبرها عدة اقتصاديين وساسة أجانب، دليل حيّ على نجاح الليبرالية الجديدة، فإن التساؤلات تظل قائمة عند البريطانيين، الكنيسة تلفت الانتباه إلى أن الأخلاق العامة ـ بوضوح ـ تعني الالتزام

بدون تهاون بحماية الضعفاء، والذي يجب أن تكون له الأولوية على مصالح القلة، هكذا يعبر الدكتور كاري.

معنويات الاجراء في تدني مستمر، كما يبدو أن حزب العمل سوف يربح الانتخابات القادمة. البعض يرى في هذا نكراناً للجميل، البعض الآخر يراه تعبيراً عن الإنهاك أو السأم من سلطان مستهلك، والذي يقينه الاديولوجي صار بعيداً عن الحياة اليومية.

التفاؤل الإحصائي الذي تفاخر به إنجلترا، الاقتصاد الإنجليزي في سنته الخامسة من النمو المستمر، لم يعد مقنعاً حتى بالنسبة لأولئك الذين من المفترض أنهم يستفيدون منه، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الجنيه الاسترليني قلص من القدرة التنافسية للاقتصاد، ويخاطر بأن تكون له نتائج سيئة على العمالة.

حسب تحقيق حديث، قامت به مؤسسة دراسة الرأي I.S.R، مشاعر الرضى والارتياح، الذي كانت حكومة ماجور المحافظة تأمل استمراره حتى تاريخ الانتخابات، خيب آمالها. الروح المعنوية والحوافز على العمل في المشاريع هما في حالة سقوط حر منذ عام 1990. عدم

ضمان العمل ـ ثمرة المرونة الشهيرة في سوق العمل، هو السبب الرئيسي، النسبة المئوية للأجراء المتيقنين من مستقبلهم، انتقلت من 76% إلى 43% ونسبة الذين يأملون الترقية في العمل انهارت من 42% إلى 19% أما نسبة المندمجين مع مشاريعهم فأنها لم تتعد أكثر من 60% بدلاً من 76%.

نقد رجل الكنيسة الإنجلكانية، الذي تبنته الكنيسة الكاثوليكية في أكتوبر، في وثيقة حول «الخير العام» أزعج المحافظين، حتى أن زعيم جناحهم اليميني ـ جون ريدوود ـ ندد باهتمامات الكنيسة الاجتماعية متهماً هذه بأنها «تبشر بالنسبية الأخلاقية والريبية الدينية، بدلاً من أن تكون صوت اللّه على الأرض». هكذا حتى أن أميرالغال، المعروف مع ذلك بالتزامه الاجتماعي، كتب: «الكنيسة التي أحبها أزاحها تقدميون سياسياً على صواب».

إننا نفهم تشاؤم الفرنسيين، لأن الوضع لديهم في حالة انسداد، هكذا يقول أحد المحافظين الإنجليز، «لكن نحن الإنجليز نستطيع على الأقل أن نأمل أن الأمور سوف تتغير بعد الانتخابات».

صحيح هذا الأمل ربما يخفف بعض الشيء من تدني الروح المعنوية عند البريطانيين، فهذه الروح المعنوية المتدنية لم تمنعهم من الاحتفالات بنهاية العام، ولم تعق تدفقهم على المطارات وعلى المخازن والأسواق الكبرى، وأن يخصصوا مبالغ كبيرة لنفقات الترفيه الذي صارت لندن إحدى عواصمه العالمية.

هذا الأمل هل سيصمد أمام الواقع القاسي لحملة انتخابية تتأبد؟

هذه الانتخابات مقرر لها يوم 1 مايو، والتي يتفق الجميع على وصفها بأنها «الأوسخ في التاريخ». والنقاش السياسي يتدنى مستواه أكثر فأكثر بين المحافظين والعمال، لدرجة أن اختلاف السياسات بين الحزب الحاكم وخصمه تبدو أكثر فأكثر مختزلة في عيون الرأي العام.

ترعبه فكرة أن يصدر عنه ما يمكن أن يستغل ضده من قبل الدعاية المضادة، من قبل خصمه، تستحوذ عليه صورته الإعلامية المعدة بدقة من قبل مستشاريه الإعلاميين، فإن توني بلير، الرئيس الشاب لحزب العمال - الموجه الجديدة - يلتصق بشدة بسياسة المحافظين.

أحد معلقي الفينانشيال تايمز أمكنه التحدث عن «بلير جويزم» (بلير ماجور). والقادريان، وهي الأكثر قرباً من العمال، تشعر بالقلق بسبب «غياب مقترحات خاصة من بلير في مقابل تجريدات مفرطة. توني بلير مستبعداً كل إشارة لشعارات اليسار - التي جعلت العمال يخسرون أربع انتخابات متوالية - لم يتبن أي إديولوجية، هذه كما يذهب صراحة أحد أعضاء حزب العمال «سلعة لم يعد لها وجود في أسواق السياسة اليوم».

هكذا بسبب غياب الجوهر، فإن النقاش السياسي يتمحور حول التكتيك الانتخابي، رئيس الوزراء - ماجور - يتهم خصمه بأنه يفتقد الخبرة، وأنه مستعد لبيع الاستقلال الوطني في سوق بروكسل. بلير يرد منددأ بغياب روح القيادة عند ماجور على جزء من أوروبا، «بينما الحكومة تتعثر، فإننا سوف نعمل على قلبها بكل الإمكانيات الممكنة بالتوافق مع الصالح الوطني والإجراء البرلماني» هكذا يؤكد بلير في رسالته بمناسبة العام الجديد.

هذه الخصومات بين السياسيين هل تهم حقاً البريطانيين؟

أنهم في الواقع منشغلين أكثر بمشاكل التعليم والصحة والأمن، وشروط العمل، واللامساواة في توزيع الثروة الوطنية بين الفئات الاجتماعية، وبين لندن وبقية البلاد.

بالنسبة للإنجليز، أبطال السنة الماضية ليسوا لا بلير ولا ماجور، إذا كان لهم الخيار، فأنهم بدون شك يفضلون الرجال والنساء القريبين منهم، مثل مدير المدرسة فيليب لورانس الذي تحمل طعنة من أحد المتشردين لحماية أحد تلاميذه. أو أولئك الذين يقومون بحملة من أجل منع الأسلحة بعد مجزرة المدرسة الابتدائية في دونيلان.

كاشفين خدعة الساسة، فإن الناخبين يفضلون البقاء في بيوتهم على المشاركة في الانتخابات: 15% منهم فقط تجشموا مشقة المشاركة في الانتخابات الجزئية الأوروبية في مارسييد. والثلث فقط شارك في الانتخابات التشريعية من بادنسلي.

الملكية، أحد الأرثين العظيمين لبريطانيا، ثانيهما شكسبير، لم يعد بإمكانها ملأ هذا الفراغ. عام 96 كان بالنسبة للملكة إليزابت «سنة ثانية رهيبة» فقد طلق أبنين من أبنائها، إضافة إلى سلوك زوجتيهما. حاولت الاستدراك

في آخر لحظة، في خطبة عيد الميلاد، لكن هذه الخطبة صارت مسموعة أقل فأقل. أما الأمير فيليب فقد ارتكب هفوة في بلد يرعبه السلاح الناري، عندما أكد أنه لا يرى فرقاً بين بندقية وعصاة كريكيت.

عدم الإحساس الواضح هذا عند الطبقة القيادية - الجديدة والتقليدية - بانشغالات وهموم الرأي العام، ضاعفه طلاق متزايد بين السياسة والواقع، يعني أن المملكة المتحدة، رغم النجاح المتحقق في المستوى الاقتصادي، لن تطرق أبواب هذا العام في مناخ مناسب أكثر من شركائها الأوروبيين. أضف إلى هذا أن عام 1997 سوف يشهد تكريس نهاية الأمبراطورية بتسليم آخر جواهرها - هونق كونق - إلى الصين في منتصف ليلة 30 يونيو 1997(*).

(*) باتريك روبير لوموند 4 يناير 1997.



روسيا.. قبيل الاحتضار!

الكسندر سولجنتسين

«الكسندر سولجنتسين كاتب روسي، ولد عام 1918 من أعماله» يوم من حياة دانيوفيتش 1962، والذي تطرق فيه إلى معسكرات العمل السوفيتية وبدأ حملته من أجل حرية الفنون، وجناح مرض السرطان الجزء الأول 1968، والجزء الثاني 1969، في صالح القضية 1970. وأرخبيل القولاق عام 1973 الذي نشر بالفرنسية عن دار سوى عام 1975. كان يعد من المنشقين على النظام السوفيتي. حصل على جائزة نوبل للأداب عام 1970 عاد إلى بلاده ـ روسيا ـ عام 1994 بعد أن قضى حوالي عشرين عاماً في المنفى. لكن الأمور في بلاده لم تسره. نشرت له اللوموند الفرنسية هذا التحليل يوم 17/ 11/ 96، الذي ننقله إلى القارىء العربي، ليطلع على وجهة نظر كاتب روسي كان منشقاً على النظام السوفيتي، لكن انهياره لم يجعله يرضى بما حل محله».

ما هي نظرة أوروبا إلى روسيا حالياً؟

في أغلب الأحوال انتباه الملاحظين الغربيين يتركز، لا على السمات الأساسية التي تسم الحالة العامة للبلاد، وما يحدث فيها، وإنما على أحداث الواقع المباشر: حيناً انتخابات مجلس دوما الدولة، وأحياناً على التعديلات التي تجري في مستوى القمة ـ إبعاد الجنرال ليبيد ـ وأحياناً أخرى على عملية القلب المفتوح التي أجريت للرئيس. هكذا تضيع القدرة على الرؤية الشاملة والعميقة، والقدرة على فهم ما حدث وما يحدث في روسيا.

وبقدر ما يمكنني الحكم، فأن رأياً محدداً شائعاً اليوم في الغرب مفاده: أنه خلال السنوات الأخيرة، تأسست في روسيا ـ رغم الضعف الخطير الذي عليه الدولة ـ ديمقراطية أكيدة. وفي المجال الاقتصادي جرت إصلاحات جيدة في اتجاه السوق الحر، والذي الطريق إليه صار منذئذ مفتوحاً في الواقع هذا وذاك من الأفكار الشائعة هي خاطئة تماماً.

ما يدعى ديمقراطية روسية اليوم ليس إلا قناعاً لشكل آخر مختلف تماماً من الحكومة. إذا رجعنا إلى «مبدأ

الشفافية» أي إلى حرية الصحافة في التعبير عن رأيها، والحرية نفسها في جزء كبير منها ليست إلا وهماً في روسيا اليوم. لأن الصحف يؤطرها أولئك الذين يمولونها خلف جدار قاسٍ من المحرمات، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأساسية في حياتنا وحياة الأقاليم. إنها أحياناً خاضعة لضغط مباشر من السلطات المحلية. أعلم أنها ليست مشكلة الديمقراطية نفسها، وإنما مشكلة أدواتها، الديمقراطية بالمعنى المسلم به للكلمة، سلطة الشعب، أي نظام فيه الشعب ينظم فعلياً مجرى حياته اليومية، ويمكنه من توجيه مصيره التاريخي. لا شيء من هذه الديمقراطية يوجد في روسيا.

في أغسطس 1991 «مجالس نواب الشعب» والتي لم يكن لها ـ بالطبع ـ إلا دور شكلي تحت السلطان الشيوعي القديم، ألغيت من كل البلاد، أكثر من خمس سنوات مضت منذ ذلك الحين دون بديل، المقاومة المشتركة من قبل الجهاز الرئاسي والحكومة ودوما الدولة، وقادة الأحزاب السياسية، ومعظم حكام الأقاليم، منعت حتى الآن نشوء تنظيمات إدارة ذاتية محلية، لقد حالت دون أي إمكانية لتكوين قاعدة مالية لها.

في المستوى الأدنى، في الضواحي الصغيرة، والمقاطعات، تنظيمات الإدارة الذاتية غائبة تماماً، كل شيء يتقرر من قبل إدارة المقاطعة والتي تنتمي للمحور الرأسي للسلطان. على مستوى الأقاليم، هناك مجالس تشريعية إقليمية، لكنها خاضعة بالكامل لأوامر الحكام، حتى أن رواتب المجالس التشريعية تدفع من قبل السلطان التنفيذي. ومعنى ذلك أنه لا توجد طرق مشروعة تسمح للشعب بالوصول إلى الإدارة الذاتية المحلية، هذه يجب الاستحواذ عليها عبر نضال عظيم.

في الواقع يوجد فقط محور رأسي يصدر عن الرئيس والحكومة (انتخاب حكام الأقاليم لم يبدأ إلا حديثاً جداً، ويتطلب الأمر الكثير، ولا يزال أمامنا الكثير لكي تكون كل الوظائف مشغولة من قبل منتخبين، قبل ذلك الرئيس هو الذي يعين شاغلي هذه الوظائف) هذا المحور يزدوج مع محور رأس ثاني وهو محور ممثلي الرئيس (جواسيسه)، في كل إقليم.

أما بالنسبة لمجلس دوما الأمة، فإنه حسب الدستور المتبني بشكل مستعجل (وبطريقة مشبوهة) عام 1993، فإنه

مسحوقاً تحت وطأة السلطان الرئاسي، حقوقه مختزلة جداً ومحدودة جداً. ومن ناحية أخرى فإن النظام الانتخابي السيء الإعداد، جعله يتكون في جزء كبير منه من أناس جاؤوا بالصدفة، وأحياناً دون أن يجري انتخابهم شخصياً. في مجلس دوما الدولة الحالي (انتخابات عام 1995) كما في غيره يصدمنا المستوى المتدني لكثير من النواب.

وحيث أن بنية السلطان على هذا النحو، فإن مصير البلاد يتقرر خاصة حين الانتخابات الرئاسية، كل أربع سنوات. لكن انتخابات عام 96 لم تكن جادة ولا حسنة الإعداد. «السحابة الشيوعية المهددة، السؤال: هل سنرى الشيوعيين في السلطان؟» شل خيارات الناس وحزب اليتسين لعب بقوة على هذا «الحبل» بإظهار نفسه علماً أنه الأمان الوحيد ضد عودة الشيوعيين، كما أن الشيوعيون أنفسهم كانوا يخشون العودة للسلطان، لأنهم ببساطة لا يرون مخرجاً من الأزمة العامة.

هكذا جرى اتباع أسوأ النماذج بإقامة حملات انتخابية مكلفة جداً، تحملتها فيما يبدو الخزانة العامة.

في هذا المناخ لم يجر أي نقاش، ولم يتطرق أي

خطاب إلى الأساس، لم يتناول أحد الأخطاء، والفشل ومساوىء السياسة المتبعة منذ خمس سنوات. كما لم يناقش أحد برامج المترشحين. هذه البرامج قدمت بطريقة تلاعبية بضعة أيام فقط قبل الانتخابات، في شكل مئة إلى مئة وعشرين صفحة، نصوص مائعة، والتي مع ذلك ليس للجمهور وسيلة الحصول عليها، الاطلاع عليها، فهمها وطرح أسئلة والحصول على أجوبة.

بدون استثناء كل قنوات المرئية ذات البث الوطني، قامت، في أشكال مختلفة، بحملة انتخابية ودعاية متحيزة وعنيدة لصالح الرئيس الممارس، دون أي إمكانية للاحتجاج على هذا (بعد عدة دعوات من القناة المزعومة مستقلة N.T.V أجريت مقابلة من عشر دقائق، قلت فيها أن الحزبين المتنافسين يجران خلفهما جرائم شنيعة، بالنسبة لأحدهما منذ حوالي سبعين عاماً، والثاني منذ خمس سنوات ضد مصالح الشعب ودعوت الناخبين أن يستخدموا إمكانية التصويت التي في حوزتهم ضد الاثنين معاً، وهذا ما كان سيؤدي إلى تأجيل الانتخابات إلى تاريخ لاحق وربما إمكانية ظهور مترشحين جدد. لكن القناة لم تستطع

انتهاك التابو، فاختزلت مقابلتي في دقيقتين، وسمها عدم الانسجام، لا يمكن التعرف عليها أو خالية من المعنى).

هكذا إذن أعيد انتخاب الرئيس، دون مساءلته عن كل الشرور التي قام بها منذ خمس سنوات من ممارسة السلطان، وأعطي كامل الحرية لمدة أربع سنوات قادمة لمواصلة شروره وتطويرها بتدعيم أساليب القمع.

نظام الحكم الذي تأسس على هذا النحو، يتمتع بنفس غياب الرقابة وغياب المسؤولية أمام الهيئة الاجتماعية، وبنفس عدم التعرض للعقاب الذي تمتع به السلطان الشيوعي. هكذا لا يمكن مع افتراض كل حسن النوايا، أن ندعو ديمقراطية كل ما يمثل دوافع الحكومة، وكل قراراتها ونوايا مشاريعها الهامة. هكذا كل التغيرات في تخصيص الموارد البشرية تخفى عن عيون الناس بواسطة تعتيم تام. النتائج فقط تنتهي بأن ترى ضوء النهار: عندما يقال شخص أو آخر من وظائفه هناك صيغ لا تحمل أي تعبير: وفقاً لرغبة المعني أو بسبب تكليفه بوظيفة أخرى. هكذا يقال، لكن لماذا وما هي؟. . . لا جواب. وأبداً حتى في حالة خطأ فادح قام به الشخص المعني لا يقدم أي تفسير

للجمهور. بعض الوقت بعد ذلك، نفس الشخص المقال أو المستقيل، يجري تعيينه بطريقة أيضاً تلاعبية، في وظيفة أكثر مسؤولية. القاعدة الأخلاقية عند السلطان «لا تخن جماعتك ولا تكشف أخطاءهم!».

هكذا حذاقاً من المستوى العالي والمتوسط في السلطان الشيوعي السابق، مع الأغنياء الجدد المالكين لثروات جمعوها في سرعة البرق بواسطة أعمال عصابات، شكلوا أوليقارشية مستقرة ومغلقة تتكون من مئة وخمسين إلى مائتي شخص، والتي تتحكم في مصير البلاد. هذا هو الاسم الدقيق للتنظيم الحالي للدولة الروسية. أنها ليست شجرة تتغذى من جذورها، لكنها عمود خشب ميت، أو أكثر أنها عمود حديد غرس في الأرض بالقوة. أعضاء هذه الأوليقارشية، يجمعهم أو يوحدهم الظمأ للسلطان وحسابات الثروة. لا نراهم يطلبون أي هدف نبيل من تلك التي تفترضها خدمة الوطن والشعب.

يمكننا القول أنه خلال عشر سنوات من التغيرات المحمومة «من منتصف الثمانينات إلى التسعينيات» لم تأخذ حكومتنا أي إجراء يعبر عن قدر ما من الكفاءة. وأن

هناك الأسوأ: خلال هذه العشر سنوات، أوساط السلطان، لم يقدموا أي دليل على سمات أخلاقية أفضل من تلك التي كانت في المرحلة الشيوعية. روسيا تعاني من الجريمة، نهب التراث الوطني وصل إلى مليارات الدولارات، ولم يؤد هذا إلى أي كشف ذي قيمة ولم تجر إي محاكمة أو تحقيق عمومي. الأشخاص الذي يرتدون لباس السلطان يمكنهم اقتراف الأخطاء الأشد شناعة، بل جرائم حقيقية تقود إلى دمار البلاد، قاذفين في التعاسة بملايين الناس، حاكمين بالموت على الآلاف، دون أي عقاب يصيبهم: النظام القضائي بكامله مقموع في أفعاله وفي أحكامه وفي اختصاصاته.

في نفس الوقت، أمام عيون المحكمة الدستورية التي تحولت إلى لعبة، ودوما الدولة الذي لا يمارس أي رقابة إلا بشكل مائع تماماً (هنا أيضاً كثيرون لا يهتمون إلا بمصالحهم) نرى ينمو أصول الرئيس كالفقاع عشرات المجالس، بداية بالأكثر شهر، «مجلس الأمن الوطني» ولجان أخرى (إعداد أعضائها يتزايد باستمرار). هذه ليست وفقاً للدستور، مع ذلك تزدوج مع فعل الحكومة، أنها في

قلب كل الوزارات المختلفة، صانعة بذلك وضعية لا مسؤولية، ووجود غوغائي لتعددية السلطان.

هل بعيد الزمن الذي اعتقدنا فيه أنه لا يمكن وجود بيروقراطية أثقل من الجهاز الشيوعي؟ أنها تضاعفت مرة وأكثر في مجرى العشر سنوات الأخيرة. تتغذى على ظهر الشعب الذي أغرقته في التعاسة. في نهاية المطاف نجد أنفسنا في نظام مركزي جداً عاجز عن قيادة البلاد، لكنه يتمسك بحمية فائقة بالامتيازات التي منحها لنفسه.

بينما في قلب الشعب المحروم من الإدارة الذاتية التي يستحقها، ومحروم من كل ضمان ودفاع عن حقوقه، نجد آلاف الناس يفيضون بالمبادرات والكفاءات، لكنهم لا يتوصلون إلى استخدام قواهم الخلاقة، لأنهم في كل مكان يصطدمون بجدار البروقراطية الحجري.

في أي ديمقراطية يمكن للحكومة أن تنام قريرة العين، بينما في كل البلاد، وبشكل عام، الأجور المستحقة تظل غير مدفوعة لأكثر من ستة أشهر؟!

أننا نلاحظ في الأيام الأخيرة، تنمو في مختلف الأماكن فكرة «مجالس السلامة» منظمات محلية تزدوج مع السلطان

الرسمي، تنبعث تلقائياً، صنعها الشعب للدفاع عن وجوده المتعرض للخطر.

في بلدان أخرى، وضع مماثل لهذا، يكفي لاحداث انفجار اجتماعي هائل، لكنه في روسيا، بعد أكثر من سبعين عام من التزيف ومن التصفية المنظمة لكل العناظر النشطة والاحتجاجية، تبعها عشر سنوات قذفت بالناس سريعاً إلى التعاسة، وحيث الشعب الروسي يفقد مليون فرد سنوياً، فإنه تعوزه القوة لإحداث انفجار من هذا النوع. لذلك لن يحدث.

الغرب يعرف الكثير حول حالة الاقتصاد في روسيا، وحول ما اتفق على تسميته «إصلاح اقتصادي» أولاً على يد قوربتشوف 1987 ـ 1990. ثم اليتسين 92 ـ 95. قوربتشوف الذي أعلن في وقته البروسترويكا كان بدون شك أكثر انشغالاً بتمرير كوادر الحزب بهدوء إلى شروط اقتصادية جديدة، ثم انقاذ رساميل الحزب الشيوعي. لم يقم بأي عمل لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة إنتاجية. لكنه لم ينجح في تدمير كل نظام العلاقة الأفقية والرأسية للاقتصاد الشيوعي القديم والذي بشكل أو بآخر، ظل يعمل رغم

كل شيء. هكذا شق الطريق للغوغائية الاقتصادية في روسيا والتي تضاعفت بالتالي مع نجاح إصلاح قايدار وخوصصة تشوداييس.

أضع كلمة إصلاح بين قوسين، ذلك لأن الإصلاح الحقيقي هو نظام متكامل ومنسجم لعدة إجراءات بناءة، والتي تقود إلى هدف واحد محدد له. ليس صدفة أن مثل هذا البرنامج لم يعلن عنه أبدأ في روسيا منذ 1992. السبب في هذا بسيط: الحكومة ليس لديها أي برنامج، كل الإصلاح غير الناضج، والذي جرى بسرعة مدوخة، تمثل في فعلين متميزين، وليس بينهما أي تنسيق، لكي لا نتطرق إلى مدى نفعهما الاقتصادي للبلاد.

أحدهما هو ما قام به قايدار عام 1992، تمثل في تحرير الأسعار بينما لم يكن موجوداً في البلاد أي أوساط تنافسية. كان هذا إذن إمكانية مفتوحة للمنتجين الاحتكاريين في كل الفروع الموروثة من الشيوعية، تضخم بدون حدود أسعار بيع منتجاتها مع تخفيض حجم إنتاجها والتكاليف التي يتطلبها هذا الإنتاج. مثل هذا الإصلاح بدأ بالتدمير السريع للجهاز الإنتاجي وجعل

السلع الاستهلاكية والغذائية خارج متناول جزء كبير من الشعب.

العمل الآخر تمثل في خوصصة محمومة جرت بسرعة لم يشهد لها العالم مثيلاً. المرحلة الأولى استهدف منها خداع الشعب وإخفاء الأهداف التالية. أنها الخوصصة بالشهادات (سندات) حيث قدمت الحكومة للمواطنين شهادات دفع تمثل ما يزعم أنه حصتهم في كل الخيرات الوطنية المتراكمة في ظل الشيوعية. عمليا حجم هذه الشهادات لا يمثل إلا جزء صغير من مائة من هذه الثروة الوطنية. الإجراء الذي تمت وفقه كان بطريقة جعلت الشعب يجد نفسه يخسر حتى هذا الجزء اليسير.

المرحلة الثانية: تمثلت في بيع، لكي لا نقول توزيع تقريباً مجاني، وفي بعض الأحيان مقابل جزء من مائة من القيمة الحقيقية، عدد كبير من مشاريع الدولة الضخمة، لأفراد، في أغلبيتهم لا يبحثون إلا عن كسب سهل، ولا يملكون لا الخبرة الإنتاجية ولا الرغبة في تطويرها. (عمدة موسكو لوجكوف وصف خوصصة تشو دابيس بأنها أكبر كارثة في تاريخ العالم. أنه مثل عما يحدث عندما تضع

حكومة ثروة الأمة في يد أشخاص دون أن تحصل منها على أي عائد ذي اعتبار).

هنا تكمن العلة الرئيسية للعجز الحالي، والذي يمكنه أن يستمر، الذي عليه سلطان الدولة في روسيا. يضاف إلى هذه العلة على الأقل علتان:

الأولى: الإمكانيات البدون رقابة، وأحياناً بتسهيلات رسمية، للنهب على مستوى واسع، والمفتوحة أمام الأفراد، إذ كل سنة ليس أقل من 25 مليار دولار - متحصل عليها بالتحايل أو بطرق أخرى غير مشروعة - تذهب لتلحق في الخارج بالحسابات الخاصة بالانتهازيين.

ثانياً: التدخل غير الكفوء لصندوق النقد الدولي في الغوغاء الاقتصادية في روسيا والطاعة الغبية من السلطات الروسية لهذه التوصيات القطعية. مثلاً إلغاء الضرائب الجمركية على صادرات الطاقة، وهذه الضرائب ذات أهمية قصوى بالنسبة لروسيا، في مقابل الوعد بتقديم تعويض بعد ذلك عن هذا الفاقد في شكل قرض من صندوق النقد الدولي. كل هذه العملية تعطي الانطباع عن آلة ضخمة وضعت في العمل لامتصاص ثروة روسيا الطبيعية ورساميلها خارجها. وكذلك عقولها.

أكثر من هذا، هذه الرساميل التي سقطت بسهولة في أيدي الناهبين (مكاسب سهلة التحقيق كهذه ليس لها سابق في تاريخ الغرب) بحثت ووجدت قنوات الالتحام بسلطان الدولة، الأمثلة توجد حالياً في أعلى المستويات. بالنسبة للوسطاء الجدد، فإن الفساد منذئذ لا يمكن تخيله ويتجاوز كثيراً فكر، الغرب عنه.

هذا الامتزاج الرأسمالي جديد وقوي من أصل إجرامي، مع سلطان الدولة، يعيق نهائياً كل محاولة ولادة اقتصاد تنافسي واقتصاد سوق. . هذا لم ير النور بعد، وبناء على مجريات الأمور فإنه لن يراه. نظام الدولة الأوليغارشي والمغلق تكمله دكتاتورية الرأسمال الكبير الاقتصادية.

الحالة الروسية اليوم ظهرت بكل وضوح في مذبحة الشيشان، هذه مرتبطة بالطبع بالمفاسد الأصلية والعضوية للسلطان الحالي في روسيا، وتظهرها بشكل واضح للعيان.

في أكتوبر 1991 أعلن دوداييف استقلال الشيشان، السلطان المركزي أعلن بعجالة حالة الطوارىء في هذا البلد. لكنه أجلها خلال ثلاثة أيام، ولم يقم بأي إجراء خلال السنوات الثلاث التي تلت، هكذا رأينا ما لم نسمع

به من قبل: جزء من الدولة له جيشه الخاص والقوي وكذلك أسلحة ثقيلة وخفيفة (تركت له من قبل السلطان المركزي نفسه) يعلن عن استقلاله. وهكذا بدأ النهب العام لغير الشيشان من السكان (عددهم حوالي نصف مليون) يطردون من بيوتهم أحياناً من نوافذها، ومن عدة طوابق، يطردون من البلد، تقتل النساء وتختطف وتغتصب. خلال ثلاث سنوات لم يفعل السلطان المركزي شيئاً للدفاع عن الضحايا. من الصعب تفسير هذا الموقف بعماء أو عدم إحساس السلطان المركزي، التفسير يمكن أن يكون في واقعة أن بعض الأشخاص المهيمنين من ذوي النفوذ كانت لهم مصلحة في تقاسم عوائد النفط الذي يأتي من تيومين إلى مصفات قروزني سراً مع دوداييف. الواقع أن جزء كبير من هذه العوائد اختفى بعد ذلك. هذا الاتصال السري هل توقف بعد ذلك؟!

دائماً وبشكل لا يمكن تفسيره، بينما خلال ثلاث سنوات لم يقم السلطان المركزي بأي عمل، ها هو في ديسمبر 1994 يقوم بعمليات عسكرية. هذه الواقعة تدين السلطان الحالي، هذه الحرب المشتعلة ومستوى

الجنرالات، وقيادتها بشكل غير مجدي ويثمن فادح ليس فقط في صفوف الخصم بل أيضاً بين المجندين الروس الذي لا يملكون أي خبرة قتالية، وبين صفوف الشعب المختلط روس وشيشان في قروزني وأماكن أخرى.

في صيف عام 1995، ويثمن فادح من الخسائر البشرية والدمار، احتلت الفرق الفيدرالية الجزء الأكبر من الشيشان، انذاك حدث العمل الإرهابي في بوديونوفسك، ولغز جديد! السلطان في موسكو يستسلم ليس فقط أمام الإرهابيين وإنما أيضاً أمام الشيشان في حربهم معنا: لقد أوقف كل العمليات العسكرية، وترك المقاتلين الشيشان يستعيدون بدون قتال كل الأراضي التي خسروها. عندئذ حدث أمران هزليان، بينما كان يجري تبادل إطلاق النار وفي معمعة الاشتباكات: أنهى مهزلة الانتخابات لإعطاء السلطان لموظفي زافقايف ومهزلة ترميم الشيشان وإعادة بناء بيوتها التي تقع أحياناً في قلب العمليات العسكرية وفي وسط المعارك المتواصلة. أهي حماقة؟ ليس كذلك، لكنه حساب بدون مخاطر. المليارات المخصصة للبناء تتوزع في جيوب الخواص بينما العمارات التي لم تبن ولم ترمم

توضع على حساب الدمار الجديد. بلهاء في التفكير وفي العمل فإن حكومتنا أظهرت عدم قدرتها الخروج من مأزق العمليات العسكرية. في هذه الفترة ظهر رجل نزيه، الجنرال ليبيد(*) غريباً تماماً عن أوليقارشيتنا ومفاسدها، كانت عنده الشجاعة والقدرة على الاعتراف بالأمر الواقع: خسارة السلطان الروسي للحملة العسكرية. وأخرج روسيا

(*) الجنرال ليبيد يعتبر العدو رقم واحد للنظام الذي على رأسه اليتسين، سبق له التقدم لانتخابات الرئاسة، ثم انسحب لصالح اليتسين، وكان هذا الإنسحاب من أهم عوامل نجاح اليتسين، اليتسين مقابل ذلك عينه أميناً لمجلس الأمن الوطني، ثم أقيل من هذه الوظيفة في اكتوبر 1996.

في 27 يناير 1997 أعلن الجنرال ليبيد تشكيل حزب وسط ـ طريق ثالث ـ يهدف إلى إنقاذ البلاد من إنفجار سياسي واجتماعي، ويكون بديلاً للمعارضة الشيوعية الحالية والديمقراطية النومينكك لاتورا ـ طبقة الإدارة في النظام الشيوعي السابق ـ. أطلق على الحزب «الحزب الشعبي الجمهوري الروسي». اديولوجية الحزب ليست بعد واضحة. يتكون من مئة وخمسين مندوباً عن مناطق روسيا، ويضم حالياً حوالي 86 ألف عضو. تموله مالياً عدة مصارف وشركات صناعية وشخصيات غنية، الذين سئموا الحياة في ظل نظام متدنى أو يخشون عواقب استمرارية هذا التدني، يرون في ليبيد الشخصية القوية القادرة على استعادة النظام وهيبة الدولة. يبدو أن الكسندر سولجتسين من هذا الرأي أيضاً. المترجم

من دوامة حرب الشيشان. لكن تعبيراً عن شكره جرى الاستغناء عن خدماته. هل أنجز المخرج؟. لا. كما في السابق، السلطان الروسي، في قمته يتقوقع في فكرته المستحوذة عليه: أنه مستعد للتضحية بعملائه اتباع زافقاييف، وأن تحصل الشيشان على كل الامتيازات المتخيلة، وأن تعيش عالة على بقية روسيا شريطة أن تظل داخلها.

لكن فات الأوان، هذا لم يعد ممكناً. الشيشان المدمرة بدأت بالطبع بقبول كل أنواع التعويضات من روسيا، وعلى مهل... ثم لا مفر من أنها سوف تنفصل عنا: أليس لهذا السبب حاربتنا؟!

كل مجريات أحداث الدمار التي جرت في روسيا خلال العشر سنوات جاءت نتيجة أن السلطان يستعير - دون أي كفاءة - نماذج أجنبية، وأهمل تماماً النشاط الخلاق والأصيل للشعب وعقليته وكل التقاليد العريقة في روسيا في المجال الروحي كما في مجال تنظيم الحياة المدينة أو العمومية. إن إزالة الانسداد من هذا الطريق وحده يستطيع إخراج البلاد من حالة ما قبل الاحتضار حيث تغرق اليوم.





أثينا ابنة أفريقيا؟

أثينا السوداء(*):

تحت هذا العنوان الاستفزازي، يدافع مارتان بيرنال عن فكرة أن حضارة اليونان تدين بجزء كبير وأساسي من ثقافتها لمصر وللشرق الأوسط السامي. فمن مصر والشرق الأوسط انطلق المستعمرون الأوائل في الألف الثاني ق م.

وبما أن الحضارة المصرية والسامية نشأتا عن أصل مشترك أفريقي آسيوي، والذي ولد في شرق أفريقيا، فإن اليونان تصير لا مباشرة ابنة أفريقيا.

يمكننا توقع الضجة أو الحماس الذي تثيره هذه النظرية

---

(1) أثينا السوداء: الجذور الأفرو أسيوية للحضارة الكلاسيكية.
الجزء الأول: اختراع اليونان القديم.
تأليف مارتان بيرنال نشر الطبعة الفرنسية «بوف» باريس.
عرض موريس سارتر لوموند الكتب 13/12/96.

في أمريكا الشمالية ـ حيث ظهر الكتاب ـ ذلك لأنه ما وراء الإثارة، يتناول المؤلف متناول موضوعه بدقة واجتهاد مثير للإعجاب، وبأسلوب يجعله في متناول الجميع. لكن المنطق الظاهر في أدلته يخاطر بأن يجعله مقنعاً لغير المختصين.

بيرنال ينطلق من ملاحظة: لدى اليونان القدماء كتابات تجعل من المصريين (داناوس في أرقولدي) ومن الفينيقيين (كادامو‌س في طيبا) المستعمرين الأوائل لليونان. وأكثر من هذا فإن اليونان يقرون بأنهم يدينون لمصر بكل آلهتهم وبكل حكمتهم.

هذا النموذج القديم لأصول اليونان سيطر على كل كتابات التاريخ القديم، صحيح الحماس العاطفي عند النخبة، من أجل تحرير اليونان، لعب دوره في المبالغة في نموذجية اليونان. لكن التحول الاديولوجي الذي يكشفه بيرنال في نهاية القرن الثامن عشر، يرتبط خصوصاً بولادة التاريخ العلمي، المستند على مناهج دقيقية فيلولوجية(*)

(*) فيلولوجي: علم اللغة، قواعد وفقه، ودراسة النصوص وتحقيق المخطوطات القديمة.

أركيولوجية[*].

التقليل من شأن نقد المصادر بحجة أنه يستبعد بعض النصوص، التي يعتبرها اليونان أنفسهم حقيقة، كما يفعل بيرنال، يعني مقدماً نفي كل إمكانية عمل علمي.

كون أن الإفراط في النقد قاد إلى أخطاء، وأن نظريات عرقية ثم عنصرية قادت إلى ضلال مخيف وإجرامي، إلا أن هذا لم ينتظر حتى مجيء بيرنال لمعرفته والتنديد به، لكن أن ننتقل من إديولوجيا إلى أخرى لا يمكنه أن يجعل العلم يتقدم.

إن الحسم لا يمكن أن يأتي اليوم، بالنسبة للمراحل القديمة، إلا من علم الآثار، وهو المجال الذي لم يستخدمه بيرنال أبداً.

كتابه ينتمي، في الواقع، للخط الذي يندد به، تاريخ أديولوجي مؤسس على أدلة تقريبية وتعميمات قسرية. لكن لا يجب الخطأ في حقه، مهما كانت تحفظات المختصين حول صلب الموضوع، فإن الكتاب سوف يثير حماس القراء.

(*) اركيولوجي: علم الأثار. المترجم

مع بعض الاستثناءات القليلة، مثل توسيديد ويلوتارك، وساد حتى نجده في تيارات القرن الثامن عشر، رغم بعض المحاولات الفردية التي جرت لاستبعاده، في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، أستبعدت مصر لصالح الهند «الآرية» وبولغ في إطراء اليونان لدرجة أنه صار لا مثيل له ولا يمكن أن يقلد.

رافضين تراث اليونان نفسه، فإن العلماء المحترفين وضعوا نظرية تعطي للتأثير الهندي ـ الأوروبي الدور الذي كان حتى ذلك الحين يعزى لمصر. أنه النموذج الآري، الذي عرف في القرن التاسع عشر صيغة متطرفة استبعدت الساميين من تاريخ اليونان القديم. ومع أن هذا التطرف قد عولج وأن الكارثة ساعدت على ذلك، إلا أن جماعة العلماء ظلت حتى اليوم متأثرة بالنموذج «الآري الموسع» الذي أعاد إدخال الساميين ولكن ليس المصريين. بيرنال يدعو لإعادة «النموذج القديم المصحح»، ويبرر دعوته بأسباب لغوية والدراسة المقارنة.

باستثناء بعض المشاعر الماضوية، المصبوغة بنظرة عفى عليها الزمن، عن يونان مثالي، مختزلاً في مرحلته

الكلاسيكية، وفضائها الايجي، من يتأثر اليوم بنظريات بيرنال؟ أنه يهاجم مواقع جرى التخلي عن معظمها منذ زمن. منذ زمن طويل مؤرخو المراحل القديمة يبحثون بدون نموذج معد سلفاً، كل ما يمكنه أن ينيرنا حول التبادل الثقافي في شرق البحر الأبيض المتوسط في الألف الثاني. في الواقع بيرنال يقوم بما يرفضه المؤرخون اليوم: محاولة تفسير كلي، والذي الكل يعرف أنه لا يمكن أن يستجيب لتعقيدات التاريخ.

مع أن الأدلة العلمية لا زالت لم تنضج، إلا أن بيرنال يراكم التحاليل اللغوية والفيلولوجية فيجد نيت المصري في أثينا، والهكسوس في السو بليانت. باختصار أنه يدهش القارىء غير المختص.

لا شك أن هناك ما هو صحيح وما هو ممكن في كل هذا. لكن برهان بيرنال يقوم على عدة مسلمات أوردها في المقدمة، فوق كل هذا بيرنال يسلسل ثلاث أسئلة أقل ارتباطاً ببعضها مما يذهب إليه: من ناحية يجب التساؤل عن نصيب مصر والشرق الأوسط في تكوين حضارة إيجه، ولا شيء يمنع السؤال عما إذا كانت الكتابات اليونانية،

والتي مع ذلك ليست إلا جزء من أساطير الأصول الأولى، تحتفظ بآثار علاقات قديمة.

كل الشعوب صاغت مثل هذه الأساطير، ولا شيء يسمح بأن نقبل أو نرفض مقدماً شهادتها. لكن عيب بيرنال أنه يقبلها مقدماً. هل سوف يبين لنا يوماً ما هو المشروع الاستعماري الذي غذى الأساطير الترويانية في عدة مدن فرنسية، والتي اعتبرت حقائق حتى القرن الثامن عشر؟!

من ناحية أخرى، يوجد بالتأكيد تبادل ثقافي وعلمي بين مصر والعالم اليوناني من فيتاغور إلى هيرميثية، وإلى الأفلاطونية الجديدة في العصر القديم المتأخر. لكن فيماذا يدعم هذا نظريته عن أصل مصري للحضارة اليونانية؟ هل يوجد في مصر فلاسفة ورياضيين وحكماء استثنائيين؟ بدون شك، والاعتراف بالدين الذي يقر به اليونان إرادياً للحضارة المصرية ليس بدون أساس. لكن أفلاطون، فيلون، بلوتان، وكل الفلسفة اليونانية هل تفقد أصالتها العميقة بعذر أنها استقت من ذلك المصدر الخفي؟!

أن نعزوا إلى تراث، لا شيء عرف عنه مباشرة، أصل

الفلسفة اليونانية، يظل فرضية جريئة جداً.

أخيراً كتابات تاريخ اليونان القديم تظهر فعلياً تيارات وأنماط هي انعكاس تطورات المجتمع. الهجوم المنظم ضد فئة العلماء، الذين كما يبين بيرنال، أشاعوا النظريات العرقية التي غذت قوبينو(*)، يمثل أن لم يكن الجدة، فعلى الأقل الجانب الأقل عرضة للنقد عند بيرنال، لكن الحاحة على التنديد بما أسماه «مؤامرة المؤرخين»، ضحايا هم أنفسهم لعنصريتهم أو للفكرة التي يضعونها لأنفسهم عن التقدم، أمر لا شك مفيد.

---

(1) قوبينو، كومت دو: ينحدر من عائلة فرنسية من «نبلاء الروب». عمل في وظائف عامة منها مدير مكتب توكفيل وزير الخارجية 1846، كما عمل سفيراً في عدة بلدان. ولد عام 1816 ومات 1882.

من أعماله الأدبية: سكاراموش 1843 ـ السجين المحظوظ 1846.

الانسة ارنوا 1847، بحث في لا مساواة الأعراق 1853.

الأديان والفلسفات في آسيا الوسطى 1865.

قصص آسيوية 1876.

بسبب استخدام العقيدة العنصرية الألمانية لكتابه بحث في لا مساواة الأعراق اشتهر قوبينو بنزعته العنصرية، وغطى هذا على بقية أعماله، فصار معروفاً بتبريره للعنصرية الذي قدمه في هذا الكتاب الذي يريده علمياً. المترجم





لكي لا نظلم الشباب

إن فئة الشباب، في كل مجتمع، هي فئة قلقة ومقلقة في آن واحد، من حيث هي قلقة يرجع إلى:

1 ـ التحولات الفسيولوجية التي تعد لمرحلة النضج.

2 ـ التحول من مرحلة الصبا إلى الرجولة، من الاعتماد على الأهل معنوياً ومادياً إلى الاعتماد على النفس، من اللامسؤولية إلى المسؤولية. أي أن مرحلة الشباب هي مرحلة انتقالية بين مرحلتين من الحياة مختلفتين تماماً: مرحلة الطفولة، حيث الحياة مكفولة، وتحت حماية الأسرة، ومرحلة الرجولة أو النضج حيث يجب الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية.

3 ـ أنها مرحلة الإعداد والاستعداد والاختيار الذي يحدد مستقبل الشاب من حيث الدراسة، والعمل وتكوين أسرة... إلخ.

4 ـ إن هذه الفئة لم تضمن لها مكاناً بعد في المجتمع، لذلك فهي قلقة خاصة في المجتمعات التي يتسم فيها الحراك الاجتماعي بالبطء أو صعوبة الحصول على عمل أو الدراسة أو تكوين أسرة. إن إلى هذا يرجع شعور الشباب بالهامشية وبالإبعاد عن مجريات الأمور في المجتمع، هذا الشعور إذا لم يعالج تحول إلى رفض المجتمع.

5 ـ إن مظاهر العنف في سلوك الشباب ترجع في الغالب إلى عنف التغيرات الفسيولوجية والمعنوية التي يمرون بها، سلوكهم العنيف انعكاس لن يحتمل في نفوسهم من تغيرات.

لهذا تتميز مرحلة الشباب بالقلق، القلق الناتج عن التغيرات الفسيولوجية، القلق من المستقبل والاستعداد له. لهذا تظهر في هذه المرحلة ظواهر عدة تعبر عن هذا القلق وهذا التحول مثل: مخالفة السائد، الصخب، الحركة المستمرة، التقليعات، هذه الظواهر لا يجب أن تخيفنا كثيراً، بعضها إيجابي إذا أحسن توجيهه فهي تعبير عن تأكيد الذات ونتاج البحث عن تكوين شخصية مستقلة، إذ

أن الشعور بالذات المستقلة عن الوصاية المزدوجة: الأسرة - المجتمع يبلغ في هذه المرحلة أوجه، هذه المرحلة تمثل مواجهة مع الأسرة والمجتمع، وهذا أمر طبيعي، إذ أنها مرحلة قطع حبل الصرة المعنوي. وإن كان بعضها سلبياً، فإنه إن لم يكن ممكناً القضاء عليه نهائياً إلا أنه يمكن التخفيف منه بما يجعله في إطار الطبيعي المقبول.

إن أخطر الظواهر في هذه المرحلة شعور الشباب بالهامشية وبالابعاد وبعدم الاندماج، وهو شعور طبيعي إلى حد ما، راجع إلى أن الشباب بحكم المرحلة العمرية لم يتحدد مكانه في المجتمع، لكن إهمال معالجته يمكن أن يحوله من شعور مؤقت إلى شعور دائم.

وهي فئة مقلقة لأن:

1 - ما يتبدى خلالها من ظواهر وسلوك وتمرد وخروج عن التقاليد يقلق المجتمع الذي يخشى العواقب.

2 - انشغال الأسر بمستقبل الشباب، والرغبة في إيصالهم إلى مرحلة الاعتماد على أنفسهم واستقلاليتهم مسألة مقلقة اجتماعياً خاصة في ظروف اجتماعية صعبة.

3 ـ مجتمع الغد هو شباب اليوم، وهذا ما يقلق المجتمع على مستقبله عندما يلاحظ ظواهر وسلوك شبابي لا يجعله مطمئناً على مستقبلهم ومستقبله.

مع ذلك يجب أن نلاحظ: رغم أن قلق المجتمع مشروع ومبرر قدر شرعية قلق الشباب، إلا أنه لا يجب المبالغة:

1 ـ هناك ظواهر وسلوك ومظاهر تمرد على سلطة المجتمع والأسرة حتى وأن لم تقبلها ولم نرتضيها، إلا إنها ظواهر طبيعية، لا ينبغي المبالغة في الخوف منها ولا التعسف في تفسيرها: مثل كثرة الحركة الصخب، التقليعات، مخالفة السائد، التمرد. هذه من ناحية ترجمة للتوتر الداخلي الحاصل في نفسية هذه الفئة بحكم التغيرات الفسيولوجية، ومن مواجهة المستقبل، إنها تعبر عند حركة داخلية وتوتر داخلي من ناحية، كما تعبر عن مرحلة ما قبل تحديد الاختيار إن الشاب يتمسك بما فيه من طفولة في الوقت الذي يرنوا فيه إلى النضج، وهكذا يمتزج عنده السلوك الطفولي بسلوك الناضج. وغالباً ما

تختفي هذه الظواهر حالما يجتاز الشباب هذه المرحلة.

أ - مرور الأزمة النفسية المرتبطة بالتحولات الفسيولوجية واكتمال التكوين الفسيولوجي وتغلب السلوك الناضج على الطفولي.

ب - الانخراط في العمل - في حالة توفره - وما يقتضيه ذلك من واقعية ومعاناة يومية وتحمل المسؤولية، وهذا يعني أيضاً الحصول على مكان في المجتمع، فينتهي الشعور بالهامشية وبالتالي تنتهي إحدى أهم مبررات القلق.

ج - الزواج وتكوين أسرة والذي يعني الاندماج الفعلي في المجتمع.

2 - إن على المجتمع أن يوفر - قدر الإمكان - فرص وإمكانات تصريف هذه الطاقة، وتفريغ هذه التوترات، فيما يحقق إعلاء، ويخدم الشباب والمجتمع، ويساعدهم على عبور المرحلة بسلام.

إن أول معالجة لمشاكل الشباب هي قبول الشباب على

ما هم عليه وليس رفضهم أو قمعهم أو محاولة رصهم في قوالب لا تتوافق ومرحلتهم. عندئذ بدلاً من رفض الشباب واستهجان تصرفاتهم، ينبغي فهمهم والتعايش معهم للعمل على توجيههم وليس قمعهم.

إن المشكلة أحياناً أننا نريد الشباب صورة منا، وهذا مستحيل نظراً للمرحلة الزمنية والمرحلة العمرية. كما أن ذلك يضر المجتمع إذ نجعل الماضي قالباً يحشر فيه المستقبل، وهنا يظهر التناقض: نحن نريدهم صورة منا - من الماضي - وهم يطلبون المستقبل.

وحيث أن المسألة تتعلق باقتراح سياسة عامة، يمكن من خلالها إعلاء طاقة الشباب، وتفريغ التوترات الشبابية في قنوات منضبطة وموجهة، تمكن الشباب من التنفيس عن طاقاتهم وتوتراتهم، ولا تضر المجتمع ولا الشباب أنفسهم، وتمنحهم قدر من الطمأنينة نحو مستقبلهم، فإنها يجب أن تقوم على محورين **أولهما** قبول الشباب كما هم وفهمهم وفهم تصرفاتهم وسلوكهم والتسامح معهم، **وثانيهما** العمل على دمج الشباب في مجتمعهم وأشعارهم بالانتماء والمسؤولية دون رفض إرادة التغيير عندهم.

إن علينا أن نتذكر دائماً إننا رجال اليوم ـ الكبار ـ كنا شباباً بالأمس وأننا قمنا بنفس التصرفات، وسلكنا نفس السلوك، وعانينا نفس القلق، وتكبدنا نفس التوترات، ونفسنا عنها بما لم يكن يرضي رجال وقتنا، فعابوه علينا كما نعيبه اليوم على الشباب. قد لا يكون ذلك بنفس مظاهر السلوك التي نراها اليوم، ذلك لأن الزمن غير الزمن.

إن هذا يعني قبولنا الشباب، وفهم سلوكهم وتصرفاتهم، وما يتبدى في حياتهم من مظاهر وظواهر، بما في ذلك تمردهم ومخالفتهم السائد في حياتنا، إذا لم يطربهم «الكشك» ولم تهزهم «الطقيرة» فذلك لأن هذا لم يعد يعني لهم ما يعنيه للكبار، لأنه ليس ماضيهم بل ماضي الكبار.

هذا الفهم، هذا القبول هو الخطوة الأولى في مساعدة الشباب على اجتياز هذه المرحلة الصعبة نحو النضج. الرفض القمع السخرية، الاحتقار سوف يقيم حاجزاً صعب الاختراق بين المجتمع وشبابه، ويفقد المجتمع القدرة على توجيه وترشيد الشباب في فترة هم أحوج فيها إلى ذلك.

حين نصف الشباب بالطيش والاستهتار وعدم الجدية،

فإنهم سوف يصفوننا بالخور والعجز والتخلف، تبادل التهم لن يسمح بحوار بناء يمكن المجتمع من تحقيق الانسجام بين أجياله بل يقود إلى صراع الأجيال، إن المجتمع وإن كان في حاجة إلى حكمة وتأني الكبار إلا أنه في حاجة إلى طيش وجرأة الشباب.

كما أن التعسف في تفسير سلوك وتصرفات الشباب من خلال معايير سياسية أو قومية قد يدفع بالشباب إلى ما لم يكونوا راغبيه، إن الاستماع لموسيقى صاخبة لا يعني فقدان الهوية القومية، كما أن السلوك المتمرد ليس بالضرورة ضد نظام المجتمع.

ولا يجب أن ننسى أن شباب اليوم هم ثمرة تربيتنا وتعليمنا، أن ما ننكره عليهم أحياناً نحن مصدره، إن علينا قبل أن نلوم الشباب أن نسأل أنفسنا ماذا قدمنا وماذا نقدم لشبابنا لعبور هذه المرحلة بسلام وباقل السلبيات؟ وما هو المستقبل الذي نقترحه عليهم؟

أنني أخشى أن ما نكرهه عند الشباب هو أنهم يذكروننا بعجزنا.

إن الشباب نتاج ما يلي:

أ ـ **التربية الأسرية**: ومعنى هذا أن الكثير من السلبيات والمشاكل والظواهر المدانة عند الشباب ليست مسؤوليتهم بل راجعة إلى التربية التي تحصلوا عليها في أسرهم، وهذا يقتضي بدل لوم الشباب، النظر في الأسرة ومشاكلها، الشباب ليسوا مسؤولين عن نتائج التفكك الأسري، ولا عن كثرة النسل، ولا عن تعدد الزوجات، والطلاق، والفقر، أن من حقهم هم مساءلتنا.

إن الذي يجد نفسه في أسرة مفككة تتمزقه أطرافها، والذي يجد مأواة الشارع بعد طلاق أبويه، والذي يجد نفسه في أسرة متعددة الزوجات أو كثيرة النسل فاقد العناية والتربية من حقه أن يسأل: بأي ذنب ولد؟

ومع أن المجتمع لا يمكن أن يحل محل الأسرة، إلا أنه في بعض الأحوال يمكن ويجب أن يأخذ على عاتقه تربية أطفال الأسر المنهارة أو العاجزة، من خلال مؤسسات تربوية اجتماعية كفؤة أو تقديم المساعدة المادية لهم من خلال أسرهم، من المخجل أن يخصص ديناران

علاوة للطفل في مرتب أبيه!! إن إهمال أطفال اليوم يدفع المجتمع ثمنه غالياً عند انحرافهم شباباً، إن ما تتكلفه السجون، الإصلاحيات، الأمن، المكافحة، يمكن أن يخفض كثيراً عندما يهتم المجتمع بأطفاله، الوقاية دائماً أقل كلفة من العلاج.

ب ـ التعليم ومؤسساته: التعليم هو الوسيط بين الأسرة والمجتمع، أنه لا يعد الشباب لوظيفة أو عمل أو مهنة فقط، وإنما يجب أن يعده لكي يكون عضواً صالحاً وفعالاً في المجتمع. إن الاهتمام بالتعليم فقط أفقد المؤسسة التعليمية وظيفة أساسية ومهمة جداً: تربية المواطن، هذه التربية لا يمكن توفرها في الأسرة. الفرد في الأسرة في وسط عائلي، بينما في المؤسسة التعليمية يتربى المواطن. عدم قيام المؤسسة التعليمية بهذا الدور جعل أفراد المجتمع بدون تربية وطنية، وسهل قيام علاقة مادية مصرفة.

وهذا يترتب عنه تفكك المجتمع، وطغيان النزعة

المادية، وانعكس في كثير من الظواهر السلبية التي ندينها ونرفضها بعد ذلك عند الشباب، لقد فوجئت يوماً في رحلة بالباخرة أن أغلب ركابها شباباً أقل من العشرين، محملين بحقائب السلع، أنهم سماسرة! هكذا صنعناهم فكيف نلومهم!

التربية الوطنية ليست تربية سياسية فقط، هذه جزء يسير من التربية الوطنية، التربية الوطنية ترسخ في الطلاب قيماً مثل: قيم المجتمع، أخلاقه، مثله، تكسبهم روح التعاون والسلوك الاجتماعي، والغيرية، وحب الوطن، الأسرة بطبيعتها لا تقدم هذه التربية، وغيابها من المؤسسات التعليمية يجعلنا لا نستغرب ظواهر السلوك السلبي عند الشباب. والأسوأ من ذلك احتمال استمرارها عندهم رجالاً.

أضف إلى ذلك أن التعليم يشغل وقت الشباب ويستحوذ على اهتمامهم، ويمكنهم من إعلاء طاقاتهم وصرف توتراتهم في مجالات مفيدة. وحيث أن الشباب يقضون أغلب وقتهم في التعليم، وحيث أن التعليم يشمل أكبر نسبة من الشباب، فإن علاج الظواهر السيئة بين

الشباب وتوجيههم وجهة سليمة وتربيتهم وطنياً يمكن جداً أن يتم بنجاح من خلال نظام تعليمي كفؤ.

وحين نقول نظام تعليمي لا نقصد المناهج الدراسية ولا النظام التعليمي النظري وإنما نقصد:

أ - انضباط وفعالية اليوم الدراسي في كل المستويات وإثارة اهتمام الطلاب بما يدرسون.

ب - من خلال المعلم كقدوة تربوية قبل أن يكون معلماً أو أداة تعليم. وهذا يشترط في المعلم، وفي كل المستويات، أن يكون مربياً قبل أن يكون معلماً، إن نقص الكفاءة التربوية عند المعلم أسوأ بكثير من نقص الكفاءة العلمية، فما هو الحال عند غياب الكفاءة التربوية أصلاً؟! التعليم في هذه الحالة ينتج مرتزقة بدون أي شعور وطني.

ج - انضباط ووضوح النظام التعليمي، مداخله ومخارجه، إن عدم استقرار نظام التعليم، وكثرة التغيير فيه، وتدني مستواه، وإهمال الجانب التربوي، وانصراف المعلمين عن المهمة التعليمية، مسؤول إلى حد كبير عن «الفاقد» وعن القلق الذي

يعيشه الشباب والذي يعبر عن نفسه في الأهمال والاستهتار وحتى تخريب المال العام.

إن التعليم عملية تربوية تعد الفرد ليكون مواطناً قبل إعداده ليكون عاملاً. غياب هذه العملية التربوية يعني غياب المواطن وبقاء الفرد. المجتمع عندئذ يتكون من أفراد لا يرتبطون إلا بواسطة سلطة خارجية، الأمن. الأجهزة، القانون، السجون.

وهذا على المدى البعيد يعني إجهاضاً للديمقراطية المباشرة، الأمر حينما يتبدى على هذا النحو نستنكره، لكننا بغياب العملية التربوية من مؤسساتنا التعليمية نجعله أمراً واقعاً.

التعليم أيضاً انتقال من الحياة في أسرة إلى الحياة في المجتمع مما يقتضي ليس تزويد الشباب بالمعارف والعلوم فقط، فهذه قد تكون مرتزقة، وإنما أيضاً تزويده بمقومات الحياة في المجتمع، وهذه وسيلتها التربية الوطنية.

والتعليم أيضاً أداة مهمة وعامل أساسي في تحديد مستقبل الشباب، عندئذ عدم الوضوح فيه، عدم الاستقرار في آلياته، تدني مستواه، ينعكس في غموض المستقبل

وعجز الشباب عن تحديد اختياراتهم، ويؤدي إلى تخبطهم عبر الظواهر والمظاهر التي نرفضها وندينها.

إن أهمية التعليم هذه سواء من حيث تكوين المواطن متجاوزاً الفرد، وإعداد المؤهلين والأخصائيين، مما يعني وضوح المستقبل ويقضي على القلق منه، وتصريف طاقات الشباب فيما يفيدهم ويفيد المجتمع، كما أنه العامل الأساسي للخروج من التخلف، تجعلنا نذهب، وبدون مبالغة، إلى أن الاهتمام بالتعليم، بجميع أنواعه، وفي مختلف مستوياته، هو حجر الزاوية في معالجة مشكلات الشباب، وبالتالي مهما كانت كلفته عالية فإنها رخيصة، ليس فقط لأنه يعد المؤهلين والأخصائيين، وليس فقط لأنه يجب أن يعد المواطن، وإنما أيضاً لأن كلفة تدنيه أو قصوره أو عدم توفره ستكون أشد ارتفاعاً: ما لم يدفع لبناء مدارس سوف يدفع لبناء سجون ومصحات المدمنين...!

جميل أن يصرف المجتمع على النوادي وعلى المؤسسات المساعدة والأنشطة الترفيهية،... الخ لكن المدرسة تأتي أولاً. وإلا فإنه كمن يؤدي السنة تاركاً الفرض. ما بقي التعليم على حاله فإن أي معالجة

لمشكلات الشباب محتوم عليها مقدماً بالفشل.

إن الشاب يقضي معظم وقته خارج البيت الأسباب منها أن البيت يعني بالنسبة له الطفولة، وهو يرنوا إلى الرجولة في المؤسسة التعليمية يقضي بعض الوقت، هذه تعاني مشكلات أشرنا إليها ولا أحد يجهلها، مما جعلها لا تستأثر باهتمام الشباب ولا تستوعب طاقته ولا وقته، لذلك قبل التفكير في مناشط أخرى يجب تفعيل المؤسسة التعليمية، خاصة وإن الشابات، لظروف اجتماعية معروفة، ليس لهن خارج البيت إلا المؤسسات التعليمية للأطلال من خلالها على المجتمع.

يظل مع ذلك صحيحاً، أنه في أحسن ظروف المؤسسة التعليمية، فإن ثمة وقت يقضيه الشاب، ـ وليس الشابة ـ خارج البيت وخارج المؤسسة التعليمية. هذا الوقت بالذات يرتبط عنده بمفهوم النضج الذي يتجه نحوه، على خلاف الشابة، عندئذ يجب التفكير جدياً في مؤسسات اجتماعية ثقافية ورياضية مساعدة بإمكانها استقبال الشباب مثل النوادي الرياضية مما يتطلب نشرها وتحفيز روح التنافس وتشجيع المبادرات الشبابية. والمراكز الثقافية،

هذه مهملة تماماً وإن وجدت فبصيغة لا تختلف عن مكتبة مدرسية، والنوادي العلمية والفنية كنوادي الموسيقى والغناء والتمثيل، والنوادي الأدبية التي تجمع المهتمين بشؤون الأدب والشعر.

مع ملاحظة:

أ - إن تنوع المؤسسات هذه أمر ضروري لكي تجد كل الاهتمامات والهوايات ما يناسبها، ولكي لا تختل البنية الاجتماعية كما يحدث عند التركيز على منشط واحد كالرياضة مثلاً.

ب - إن التسامح أمر ضروري في التعامل مع الشباب لذلك لا يضير نادي رياضي أن يهتم أيضاً بحفلات الغناء والموسيقي والنشاطات الأدبية والثقافية، وهكذا رغم التركيز على نشاط معين: رياضي أو فني أو ثقافي أو علمي... إلا أن هذا يجب ألا يحول دون الاهتمام بمجالات أخرى من أجل تكامل شخصية الشباب.

ج - إن هذه المؤسسات يجب أن تكون أيضاً ذات رسالة تربوية مساعدة للمؤسسات التعليمية، لذلك يجب

الاهتمام بإداراتها بما يمكنها من هذا الدور، كما نلاحظ في بعض المؤسسات انحرافاً يتجاهل الشباب ويركز على اهتمامات الكبار، مما جعل الشباب لا يجدون فيها الوسط الملائم لهم. كما يجب تشجيع مبادرات الشباب لتكوين نوادي مختلفة والحد من التخوفات المعيقة لذلك.

إن الشباب فترة حساسة جداً، يبلغ فيها احترام الذات أوجه، وفيها تتضخم أقل إهانة أو سوء معاملة، وكم من انحراف سببه إهانة وجهت لشاب، إن رجل الأمن والإدارة يجسدان بالنسبة للشاب النظام الاجتماعي، وإذا كان التمرد على المجتمع في طبيعة المرحلة فإن سوء المعاملة أو الإهانة تتحول من إهانة تلقاها من شخص إلى إهانة من النظام الاجتماعي الذي وجه الصفعة عندئذ ليس رجل الأمن وإنما النظام الاجتماعي، الذي أساء المعاملة ليس هذا الموظف وإنما النظام الاجتماعي. عندئذ الشعور بالقهر وبالإهانة ينعكس في النيل من النظام الاجتماعي، قد لا يكون هذا منطقياً، لكن في ردود الفعل النفسية من العبث البحث عن منطق، لذلك فإن المعاملة الحسنة حتى

في حالة الخطأ، والتي تأخذ في الاعتبار نفسية الشباب وحساسية المرحلة، يمكن أن تساهم في الحد من الانحراف.

إن علينا جميعاً، رجال أمن، موظفون، أساتذة، أن نعي أن العقاب هدفه الإصلاح. هذا المبدأ احترامه مع الشباب خاصة له ضرورة قصوى.

بعد كل ما ذكرنا ثمة أمور أيضاً مؤثرة في الشباب، هذه الفئة لا تعيش ولا يجب أن تعيش منعزلة عن المجتمع الذي ستكون رجاله في المستقبل، ومعنى هذا أن الشباب يتأثرون سلباً أو إيجاباً بكل ما يعتمد في المجتمع:

1 ـ إن الشباب يعيشون في المجتمع، من خلال اسهام، مؤسساتهم التعليمية، المؤسسات المساعدة، في الشارع، في السوق، في العمل، ولا شك أن مشكلات الحياة، ابتداء من الإسرة إلى العمل عبر المؤسسة التعليمية، يمكن أن تؤثر سلباً على حياة الشباب مثل الظروف المعيشية، مستقبل فرص العمل، عدم وضوح النظام الاقتصادي، الغوغائية الإدارية، مشاكل المواصلات، السكن، باختصار

يمكن القول أن معاناة الأباء، إن لم يكن الشباب مباشرة، تنعكس سلباً على الشباب، الشباب يعانون هذه الضغوط أحياناً مرتين: مباشرة ومن خلال أبائهم. ومع أنه لا يوجد مجتمع بدون مشكلات ولا شباب بدون صعوبات، ومع أنه ليس من المحبذ حل جميع المشكلات وتذليل جميع الصعوبات، فهذا يؤثر سلباً على الشباب، المطلوب مشاركته في حل مشاكله ومساهمته في تذليل الصعوبات، إلا أن أي تقدم يتحقق في حل هذه المشكلات وتذليل هذه الصعوبات، أو على الأقل التخفيف من حدتها، سوف ينعكس إيجابياً على فئة الشباب، ليس فقط على حياتهم اليومية، بل أيضاً على نظرتهم المستقبلية مصدر قلقهم، وهذا سوف يخفف كثيراً مما نراه من سلبيات بينهم. ذلك لأن بعض المشكلات والصعوبات تخرج عن نطاق قدرة الشباب، وعدم مساعدتهم بإيجاد حلول لها يدفع بهم إلى الإحباط والعجز حتى أمام ما يدخل في نطاق قدرتهم.

2 ـ إن كثرة الوجود الأجنبي، العمالة غير الليبية، من كل الأعراق والجنسيات بعادات مختلفة وانماط معيشة، وأمراض، وما يرتبط بهذا من ظواهر سلبية: خمر، حشيش، دعارة.. إلخ وما ينشره وجودها من عادات وأنماط سلوك يؤثر سلباً على فئة الشباب خاصة والمجتمع عامة، سواء عن طريق القدوة أو تسهيل الانحراف، حتى أنه يمكننا القول أن بعض الظواهر السلبية عند الشباب ـ وفي المجتمع بصورة عامة ـ هي ثمن تنمية مفرطة استتبعها هذا الوجود الأجنبي بدون ضوابط أحياناً.

3 ـ فإذا أضفنا أن هذا يحدث على خلفية من ضعف وتدني وسطحية وسائلنا الإعلامية، جعلها غير قادرة على استقطاب أحكام الشباب وتحفيز انتمائهم مما يدفع بهم أحياناً إلى الاغتراب، دون إغفال أن ضعف وسائلنا الإعلامية يرافقه تدفق إعلامي لا سبيل إلى الحد منه، جعل الرأي العام الشبابي يتكون أحياناً دون أي مساهمة وطنية. ناهيك عن غياب أي سياسة ثقافية تأخذ بالاعتبار اهتمام الشباب وتخلق لديهم

اهتمامات وطنية، وتستهدف نشر الوعي والثقافة وبناء شخصية الشباب. إن غلاء الكتاب الذي صار كأي سلعة يخضع لسلوك تجاري، وسطحية الصحافة التي ليست في الغالب إلا نسخة من نشرة الأخبار، والاهتمام المفرط بانماط فنية عفى عليها الدهر، جعل الشباب فريسة سهلة في محيط من التدفق الإعلامي الوافد.

إن الشاب، عندما يخرج معنوياً من الأسرة، أي من مرحلة الطفولة، وهو يتوجه نحو النضج، يبحث عن قدوة يقتديها، يرى من خلالها المستقبل الذي يريد السعي إليه. فإذا لم يجد في مجتمعه هذه القدوة، فإنه يتجه إلى طلبها في الخارج. عندئذ أقرب قدوة إليه هي تلك التي تروجها وسائل الإعلام الأجنبي: المطرب والرياضي قبل العامل والعالم والمفكر والمخترع. هذا لا يقود فقط إلى الاغتراب الثقافي، وإنما إلى نمو مختل للمجتمع أيضاً. أننا لا نكف عن مهاجمة الغزو الثقافي، ونعيب على الشباب اغترابهم، لكننا نتركهم له فريسة. ليس المطلوب الحيلولة دون هذا التدفق، لأن هذا ببساطة اليوم مستحيل،

وإنما المطلوب تنمية شخصية الشباب وروح النقد فيهم حتى يمكنهم فرز الغث من السمين، وذلك من خلال سياسة ثقافية تعليمية إعلامية. إن على وسائل الإعلام مثلا الاتجاه إلى إبراز المتفوقين والبارزين في جميع المجالات، النجومية لا تمثل ضرراً على المجتمع، غيابها هو الضرر، إن النجوم مصابيح تنير طريق الشباب نحو اختياراتهم المستقبلية. إن طمس النجومية في مجتمع يجعل شبابه يتجهون إلى نجوم مجتمعات أخرى، الخيار إذن بين نجوم المجتمع أو نجوم وافدة.

كما إن غرس روح النقد والتحليل من خلال العملية التعليمية، إلى جانب فوائده العلمية، يمثل وقاء أمام التيارات المتدفقة ولا شك أن ترويج الكتاب وجعله بأسعار في متناول الشباب له إيجابيات لا تحصى.

ليس ثمة شك في تأثير الظروف المعيشية، لكنها ليست وحدها وراء ما نلمسه من سلبيات عند الشباب، إن الشباب لا يتأثرون فقط سلبياً بحالة العوز أو الفقر، وإنما حالة الترف مؤثرة عليهم أيضاً، إن بعض الظواهر السلبية يمكن أن نجدها عند المعوزين كما عند المترفين أيضاً، وإذا كان

الإحباط نتاج العوز يقود إلى الانحراف، فإن الترف يدفع إلى عدم الشعور بالمسؤولية والانخداع بسهولة الحياة، مما يعني أن المصاعب الاقتصادية ليست وحدها المسؤولة عن الظواهر السلبية، وإن المعالجة تتطلب سياسة وجهد تكاملي. أنها لا تخص جهة تنفيذية واحدة في المجتمع، بل تخص كل الجهات.

عليه فإن معالجة مشكلات الشباب تقوم على محاور هي:

1 ـ التربية الأسرية من ناحية وقيام مؤسسات مساعدة بدور الأسرة أو الأسر المنهارة. وتقديم مساعدات مادية للأسر العاجزة.

2 ـ مؤسسات التربية والتعليم: إنها أهم وأخطر المؤسسات سلباً وإيجاباً على الشباب، مما يعني أن كفاءتها وقيامها بدورها يمكنه التخفيف إلى حد كبير من مشكلات الشباب. وهذا يتطلب:

أ ـ ضبط وفعالية اليوم الدراسي ووضوح واستقرار النظام التعليمي على الأقل نسبياً.

ب ـ تأهيل المعلم تربوياً ليمارس دوره كمربي قبل أن يكون معلماً.

ج ـ الاهتمام بالجانب التربوي قدر الاهتمام بالجانب المعرفي.

د ـ نشر مؤسسات مساعدة كفؤة: رياضية ثقافية علمية... فنية.. ليجد فيها ومن خلالها الشباب تصريفاً لطاقاتهم وتوتراتهم، وتدريباً على حياة المواطنة.

هذه المؤسسات يجب أن تكون كفؤة الإدارة، سليمة التوجيه، تربوية الهدف حتى لا تؤدي أي عكس هدفها.

3 ـ النظر في المشكلات العامة في المجتمع، والتي وإن كانت لا تتعلق أحياناً بالشباب مباشرة، إلا أنها تؤثر سلباً في محيطهم الاجتماعي من الأسرة أي المؤسسة التعليمية أي المجتمع، ومن ثم تؤثر عليهم أيضاً.

4 ـ تنشيط وتفعيل وسائل الأعلام وبما يأخذ في الاعتبار أذواق الشباب واهتماماتهم ويحفز مشاركتهم، وتقديم قدوات في جميع المجالات يقتديها الشباب

في اختياراتهم المستقبلية، إن ما يدفع الشباب غالباً في اختياراتهم وجدهم قدوة يعجبون بها ويرون مستقبلهم من خلالها. عدم وجود قدوة يعني بالنسبة لهم التخبط والضياع أو الإنزلاق نحو الاغتراب. ولعل ما يساعد وسائل الأعلام وضع سياسية ثقافية تستهدف نشر الثقافة وتوفير الكتاب في متناول الشباب.

5 ـ معالجة مسألة فرص العمل. هذه تحتاج معالجة خاصة، إن البطالة بين الشباب لا تعني عدم وجود فرص عمل، كما أن فرص العمل قد لا تؤدي إلى معالجة بطالة الشباب، المسألة تتركز إلى حد كبير في عزوف الشباب عن الأعمال المهنية والحرفية لأسباب مختلفة، منها اجتماعية ثقافية، ومنها سوء الأعداد، مما أنتج ما يمكن أن نسميه بطالة زائفة بين الشباب. إذ رغم وجود فرص عمل عديدة في هذه المجالات وبدخول مادياً جيدة إلا أننا مع ذلك نجد عاطلين بين الشباب، المعالجة إذن ثقافية اجتماعية وبما يحقق إعلاء شأن العمل الحرفي والمهني وإقبال الشباب عليه.

وأخيراً:

لا شك أن كل مقترح من هذه المقترحات، يمكن أن يفصل في برنامج عمل محدد وممكن التنفيذ، لكن نتائجه تشترط الاستمرارية والانتظام.

إن الخلاصة العامة التي نخرج بها تتمثل في الآتي:

1 ـ إن معالجة مشكلات الشباب لا يمكن ولا يجب إن تنفصل عن معالجة مشكلات كل المجتمع، من حيث مثلاً الظروف المعيشية، والاقتصادية، السكن... الخ وكل معالجة منفصلة مآلها الفشل.

2 ـ في مؤسسات التعليم يكمن الداء والدواء، وكل كلفة مادية زهيدة إذا أخذنا في الاعتبار ما يترتب على اقتصادها، ما لم يدفع لبناء المدارس يدفع لبناء السجون والاصلاحيات.

3 ـ إن وضوح المستقبل أمام الشباب يخفف إن لم يقض على أهم مصادر القلق الذي يعبر عنه الشباب فيما تكره من ظواهر.

4 ـ إن كل معالجة يجب أن تذكر أن الشباب ليسوا

الكبار، وإن الهدف ليس جعلهم نسخة منا. كما يجب أن تستهدف:

أ - دمج الشباب في مجتمعهم ومشاركتهم في شؤون المجتمع، وقبول التغيرات التي يطلبها هذا الاندماج وهذه المشاركة.

ب - تحقيق الانتماء وتشجيع روح المبادرة والتسامح مع الأخطاء.

ج - تكوين شخصية تعتمد الروح النقدية والاستقلالية.

إنني لا أجهل مثالية بعض المقترحات بالنظر إلى امكانيات المجتمع الفعلية، ولا أجهل أن مجتمعاً لا يخلو من مشكلات، ولا شباباً بدون صعوبات، لكن مع ذلك يجب أن تكون الأمور واضحة، والرأي صريحاً أولاً، لكي نفهم مشكلات شبابنا فلا نظلمهم. ولكي يحدد المجتمع بعد ذلك ما يستطيعه. إن ما لا يستطيعه مادياً يمكن أن يعوض عنه فهم مشكلات الشباب وأخذ ظروفهم بعين الاعتبار.

أعمال الدكتور رجب بودبوس

1 ـ الآله الجهنمية ـ القدر ـ جان كوكتو، قورينا ـ كلية الآداب، 1971، مسرحية ترجمة.

2 ـ في انتظار قودو ـ صمويل بيكيت، صحيفة الحقيقة، 1971، مسرحية ترجمة

3 ـ التخيل ـ رسالة ماجستير، مخطوطة، 1973، باللغة الفرنسية

4 ـ في المنفى، دارقورينا، 1975، رواية

5 ـ ثلاثي المثالية، الدار الجماهيرية 1976، دراسة

6 ـ انطولوجيا الحرية ـ رسالة دبلوم دراسات عليا، مخطوطة، 1976، باللغة الفرنسية

7 ـ مشكلة الحرية ـ رسالة دكتوراه، مخطوطة، 1977، باللغة الفرنسية

8 ـ محاضرات في النظرية العالمية الثالثة، الدار الجماهيرية، 1980

9 ـ في الحل الاشتراكي، الدار الجماهيرية، 1982

10 ـ أخلاق الاجتماع، دار المعارف تونس، 1983

11 ـ نحو تفسير اجتماعي للتاريخ، الدار الجماهيرية، 1984

12 ـ محاولة في علم الثورة، الدار الجماهيرية، 1985

13 ـ المحافظية والتقدمية ـ أعمال ندوة جنيف، I.P.O، 1985، باللغة الفرنسية

14 ـ الدين والعقل، الدار العربية تونس ـ ليبيا، 1987

15 ـ الارهاب وضد الارهاب ـ أعمال ندوة جنيف، I.P.O، 1987، باللغة الفرنسية

16 ـ الفوضوية، معهد الإنماء العربي بيروت، 1989،

17 ـ تفسير اقتصادي، الدار الجماهيرية، 1989

18 ـ مواقف 1، الدار الجماهيرية، 1989

19 ـ أدبيات، الدار الجماهيرية، 1992

20 ـ الإسلام ومسألة الحكم، الدار الجماهيرية، 1993

21 ـ مواقف 2، الدار الجماهيرية، 1993

22 ـ قيام وانهيار القوى الكبرى ـ بوكندي، الدار الجماهيرية، 1993، مراجعة وتقديم

23 ـ فكرة ما عن الجمهورية ـ ج ب شوفانمو، الدار الجماهيرية، 1993، مراجعة

24 ـ اللعبة الكبرى ـ هنري لورانس، الدار الجماهيرية، 1993، مراجعة

25 ـ مواقف 3، الدار الجماهيرية، 1994

26 ـ مدخل إلى الفلسفة ـ جلبير بوس، الدار الجماهيرية، 1994، ترجمة وتقديم

27 ـ الرأسمالية والاشتراكية ـ البيرتيني، الدار الجماهيرية، 1994، ترجمة وتقديم

28 ـ مواقف 4، الدار الجماهيرية، 1994

29 ـ عالم القطب الواحد والديمقراطية ـ ندوة قسم الفلسفة جامعة انسبروك ـ النمسا، I.P.O، 1995،

باللغة الفرنسية

30 ـ مواقف 5، الدار الجماهيرية، 1995

31 ـ فلسفة الفلسفة ج1 ـ ما الفلسفة، الدار الجماهيرية، 1995

32 ـ فلسفة الفلسفة ج2 مباحث الفلسفة، الدار الجماهيرية، 1995

33 ـ فلسفة الفلسفة ج3 مشكلات الفلسفة، الدار الجماهيرية، 1995

34 ـ تبسيط الفلسفة، الدار الجماهيرية، 1996

35 ـ مواقف 6، الدار الجماهيرية، 1996

36 ـ محاضرات في الفلسفة المعاصرة، دار الأنيس، 1996

37 ـ قضايا سياسية، الدار الجماهيرية، 1996، مشترك

38 ـ القاموس ـ سياسي، الدار الجماهيرية، 1996

الفهرس

مواقف 7

التغيرات سريعة ومتلاحقة في كل مجالات الحياة...

والاحداث تتوالى عنيفة على كل الاصعدة...

والمسلمات توضع موضع سوأل.

والانسان يلهث باحثاً عن يقين مواقف 7 شهادة عن بعض ما يعج به اؤاخر قرن يحتضر وقرن جديد يدق الابواب




مصراتة ـ ص.ب. 17459 ـ مبرق 30098 مطبوعات ـ هاتف: 614418 ـ بريد مصور 614816 ـ 051

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى